The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

Faculty of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

THE EFFECT OF SOME MACROECONOMIC VARIABLES ON THE EXCHANGE RATE OF THE IRAQI DINAR FOR THE PERIOD (2003-2020)

Letter to

The Council of the College of Administration and Economics, University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Administration and Economics / Department of Banking and Finance

Prepared by the student:

Muhannad Imran Musa Abdel Hussein

Supervised By :

Dr. Essam Mohamed Abdel Reda Al-Saeedi

2022 AB 1444 AH

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد

اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة من (2003-2020)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب

مهند عمران موسى الصادق

بأشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

عصام محمد عبد الرضا

2022 م

1444 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

الآية 32

الاهداء

إلى من غرسوا في روحي بذرة مازالت تنمو يوماً بعد آخر .. إلى الارواح التي لا تزال ترافق

خطواتي نحو الوصول ... والديَّ الحبيبين.

إلى الأيادي التي تمتد لي دائما لتعينني وتساندني وتأزرني في الصعاب ... اخوتي واخواتي.

إلى ذلك السر الذي يمدني بالقوة عند كل ضعف .. الحب الذي يعطي لحياتي الوانها

ويرسمني بأجمل ما يكون نصفي الاخر... زوجتي.

إلى من أهدتنياه الحياة حملي الصغير.... جود.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي ..... اصدقائي.

اهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

مهند عمران

الشكر و الامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه واله الطيبين الطاهرين) .. اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى لك الحمد حباً ويقيناً، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حتى يبلغ الحمد منتهاه وترضى به عنا .

اما بعد فأتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة أ.م. د عصام محمد عبد الرضا السعيدي على صبره وما تكبده من عناء القراءة والتصويب، وعلى ما أبداه من ملحوظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة ونصائح قيمة، ولم يبخل أبدأ بجهده ونصيحته، لتظهر الرسالة بأفضل مستوى ممكن. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أ.م. د حيدر علي محمد عميد كلية الادارة والاقتصاد، و أ.م. د اسعد منشد محمد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية.

و أقدم شكري وامتناني الى جميع أساتذتي الذين تلقيت على أيديهم المعرفة في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيقدمونه من ملحوظات وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة. فلهم مني كل الشكر والثناء والامتنان.

و أقدم شكري وتقديري للمقوم العلمي واللغوي والاحصائي لجهودهم المبذولة في تقويم الرسالة وتعزيز الرصانة العلمية واللغوية لها.

و اشكر جميع العاملين في مكتبات كل من كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل، ومكتبة الدراسات العليا في جامعة كربلاء.

وفي الختام اوجه شكري وتقديري الوافرين إلى كل من سهوت عن ذكره وكانت له اسهاماته في رسالتي هذه ولو من خلال النية الحسنة او القلب الصادق او الدعاء لي بالتوفيق الى كل أولئك الشكر الجزيل والاحترام الكبير والله الموفق.

الباحث

ABSTRACT

The study dealt with measuring and analyzing the impact of macroeconomic variables on the Iraqi dinar exchange rate for the period (2003-2020), that the study of macroeconomic variables and their impact on the exchange rate is a very important issue in light of an economy that seeks to achieve internal and external balance as well as to achieve stability in currency exchange rates The research adopted the method of blending the general analytical descriptive approaches and the quantitative approach, using standard methods in estimating and relying on a group of scientific sources and data issued by the relevant and estimating authorities. While using the program (Eviews12) . The results of the standard side showed a short and long-term relationship. The coefficient of error was significant and indicates that if the model is subjected to a shock, it will return to the equilibrium state within (4) and a half years. The long-term model is highly significant and consistent with what the economic theory assumes. The most important results are the significant impact of macroeconomic variables on the exchange rate, especially (interest rate, exports, and inflation) .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
قائمة المحتويات	ث-ج
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	خ
المستخلص	د
المقدمة	4-1
الدراسات السابقة	12-4
الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف	64-14
التمهيد :	14
المبحث الاول : الاطار النظري و المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على سعر الصرف	41-14
أولاً ـ سعر الفائدة	18-15
ثانيا – التضخم	22-18
ثالثا – الناتج المحلي الاجمالي	28-22
رابعا ـ الاستيرادات والصادرات	31-29
خامسا ـ الايرادات النفطية	33-31
سادسا ـ السياسة النقدية	36-34
سابعا ـ السياسة المالية	39-37
ثامنا ـ الاحتياطات من العملة الأجنبية	40-39
تاسعا ـ الاستقرار السياسي والأمني	41-40
عاشرا ـ مزاد العملة	41
المبحث الثاني : الاطار النظري لسعر الصرف –المفهوم- الأهمية-النظريات :	64-42
أولاً ـ مفهوم واهمية سعر الصرف	43-42
ثانياً ـ أنواع سعر الصرف وألية تحديده	50-44
ثالثاً- نظم سعر الصرف	55-51

رابعاً ـ العوامل المؤثرة في سعر الصرف	60-55
خامساً ـ النظريات المفسرة لسعر الصرف	64-60
الفصل الثاني: تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020)	105-66
التمهيد :	66
المبحث الاول : تحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)	83-67
أولا – سعر الفائدة	70-67
ثانياً – التضخم	73-70
ثالثاً – الناتج المحلي الإجمالي	76-73
رابعاً – الاستيرادات والصادرات	79-76
خامساً – الايرادات النفطية	83-79
المبحث الثاني : تحليل واقع اسعار صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020)	89-84
المبحث الثالث : تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020)	105-90
أولاً – اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020)	97-90
ثانيا – تقييم مزاد العملة	102-98
ثالثا – تقدير وتقييم نظرية تعادل القوة الشرائية	105-102
الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020)	131-107
التمهيد :	108-107
المبحث الاول : الاطار النظري للأنموذج القياسي	115-108
المبحث الثاني : توصيف الأنموذج القياسي	120-116
المبحث الثالث : قياس الأنموذج وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي	131-121
الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات.	135-133
أولاً – الاستنتاجات.	135-133
ثانيا – التوصيات.	135
المصادر	144-137

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	سعر الفائدة ومعدلات التغير السنوية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)	69
2	الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2020)	72-71
3	الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التغير السنوية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)	75-74
4	الصادرات والاستيرادات وعجز وفائض الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي له للمدة (2003-2020)	78-77
5	الايرادات النفطية ومعدل التغير السنوي لها للمدة (2003-2020)	82
6	سعر الصرف الرسمي والموازي ومعدلات التغير السنوية للمدة (2003-2020)	88
7	التغير السنوي لأسعار الصرف و متغيرات الاقتصاد الكلية للمدة (2003-2020)	97
8	بيع وشراء العملة الاجنبية ومعدلات التغير السنوية للمدة (2003-2020)	101-100
9	تقدير تعادل القوة الشرائية للدينار للعراقي للمدة (2003-2020)	104
10	المتغيرات المستخدمة والرموز الخاصة بها في النماذج القياسية	117-116
10	اختبار سكون المتغيرات المدروسة	119
11	اختبار علاقة التكامل المشترك(Cointegration)	121
12	نتائج انموذج(ARDL)	123-122
13	اختبار الارتباط التسلسلي	124
14	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	124
15	نتائج انموذج تصحيح الخطأ	125
16	العلاقة الطويلة الاجل	126
17	اختبار الحدود للأنموذج المقدر(Bounds Test)	128
18	اختبار فترة الابطاء	129

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي	22
2	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت	35
3	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	36
4	السياسة المالية و سعر الصرف الثابت	38
5	الطلب على الصرف الأجنبي	48
6	عرض الصرف الأجنبي	49
7	سعر الصرف التوازني	50
8	سعر الفائدة للمدة (2003-2020)	67
9	الرقم القياسي للأسعار للمدة (2003-2020)	72
10	الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2020)	75
11	الصادرات والاستيرادات للمدة (2003-2020)	78
12	الايرادات النفطية للمدة (2003-2020)	83
13	اسعار الصرف الرسمي والموازي للمدة (2003-2020)	89
14	مبيعات ومشتريات العملة للمدة (2003-2020)	101
15	الارقام القياسية للبلدين ونظرية تعادل القوة الشرائية للمدة (2003-2020)	105
16	استقراريه الأنموذج	131

المستخلص :

تناول البحث قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003–2020). ان دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها في سعر الصرف مسألة مهمة جداً في ظل اقتصاد يسعى الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلا عن تحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملة المحلية، واعتمد البحث على أسلوب المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي العام والمنهج الكمي ،باستعمال الأساليب القياسية في التقدير والاعتماد على مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، ولتحليل الأنموذج القياسي استخدمنا انموذج (ARDL) لتقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ من خلال استخدام البرنامج (Eviews12). و اظهرت نتائج الجانب القياسي وجود علاقة قصيرة وطويلة الامد . وكان معامل الخطأ معنوياً مما يدل على ان الانموذج اذا تعرض الى صدمة سيرجع الى حالة التوازن خلال (4) سنوات ونصف . كما ان الانموذج الطويل الامد ذو معنوية عالية ومنسجم مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية.

اما اهم النتائج هي التأثير الكبير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف وخصوصاً كل من (معدل الفائدة ، الصادرات ، والتضخم).

المقدمة (Introduction)

إن تغيرات سعر الصرف على المستوى الدولي قد اثارت جدلاً واسعاً في الوسط الاقتصادي وذلك لما لها من أثار مختلفة في مجمل نشاط الاقتصاد العراقي، اذ ترتبط اغلب متغيرات الاقتصاد الكلي ارتباطاً وثيقاً بحركة سعر الصرف الامر الذي دفع العديد من الباحثين الى مواصلة دراسة الاثار المتبادلة لتحركات سعر الصرف وعلاقتها بجميع متغيرات الاقتصاد الكلي الاتية : (سعر الفائدة ، التضخم ، النمو الاقتصادي ، الاستيرادات والصادرات ، الايرادات النفطية ، السياسة النقدية ، السياسة المالية ، الاحتياطات من العملة الاجنبية ، الاستقرار السياسي والامني ، مزاد العملة).

يمكن القول بأن هناك علاقة تبادلية التأثير بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

1- اهمية البحث (research importance) :

في ضل ريعية الاقتصاد العراقي واعتمادة المتزايد على النفط لابد من دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها في سعر صرف الدينار العراقي، وذلك لما يؤديه هذا الموضوع من دور في المجال الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي.

2- مشكلة البحث (Research problem) :

وتنطلق مشكلة البحث من إن للمتغيرات الاقتصادية الكلية أثراً كبيراً على سعر صرف الدينار العراقي وعدم استقراره.

وعليه يمكن صياغة اشكالية البحث من خلال التساؤل الآتي :

1- هل تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي ؟

3- هدف البحث (Research aim) :

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار العراقي والعوامل التي تؤثر به للمدة (2003-2020).

4- فرضية البحث (Research Hypothesis) :

وينطلق البحث من فرضية مفادها إن هنالك تأثيراً للمتغيرات الاقتصادية الكلية الاتية : (سعر الفائدة ، التضخم ، النمو الاقتصادي ، الاستيرادات والصادرات ، الايرادات النفطية ، السياسة النقدية ، السياسة المالية ، الاحتياطات من العملة الاجنبية ، الاستقرار السياسي والامني ، مزاد العملة) على سعر صرف الدينار العراقي وتباين تأثير هذه العوامل بحسب طبيعة تأثيرها بصوره مباشرة او غير مباشرة للمدة (2003-2020) .

5- منهجية البحث (Research Methodology) :

يعتمد البحث على أسلوب المزج بين المنهجين الاستقرائي والمنهج الاستنباطي , باستعمال الأساليب القياسية في التقدير والاعتماد على مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة .

6- حدود البحث (search limits) :

أ- الحدود المكانية : يشمل البحث الاقتصاد العراقي انطلاقا من كون الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصادية كلية .

ب- الحدود الزمانية : وتتمثل بالمدة من (2003-2020) بصفتها سلسلة زمنية لأغراض البحث و التحليل .

7- هيكلية البحث (Research Structure)

قسم البحث الى ثلاثة فصول بغية تحقيق الهدف المنشود وعلى النحو الاتي :

الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف، ويقسم الى مبحثين يتضمن المبحث الاول منها الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الفائدة ، التضخم ، النمو الاقتصادي ، الاستيرادات والصادرات ، الايرادات النفطية ، السياسة النقدية ، السياسة المالية ، الاحتياطات من العملة الاجنبية ، الاستقرار السياسي والامني ، مزاد العملة) فضلاً عن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف وفق النظرية الاقتصادية.، اما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري لسعر الصرف -المفهوم-الأهمية-النظريات

الفصل الثاني: ويتضمن تحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020) وقسم الفصل الى ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الاول منها بتحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)، في حين كان المبحث الثاني يتضمن تحليل واقع اسعار

صـرف الـدينار العراقـي للمـدة (2003–2020)، امـا المبحـث الثالـث فيتنـاول تحليـل اثـر بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة فـي سـعر صـرف الـدينار العراقـي للمـدة (2003–2020).

الفصـل الثالـث : قيـاس وتحليـل أثـر بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة فـي سـعر صـرف الـدينار العراقـي للمـدة (2003–2020)، ويتضـمن ثلاثـة مباحـث ايضـا خصـص المبحـث الاول منهـا للإطـار النظـري للأنمـوذج القياسـي، فـي حـين خصـص المبحـث الثـاني لتوصـيف الأنمـوذج القياسـي المسـتخدم، امـا المبحـث الاخيـر فتضـمن قيـاس الأنموذج وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي .

الدراسات السابقة (Previous studies)

<u>أولاً – الدراسات الأجنبية:</u>

1- دراسـة (Joshy Andrews and Archana) 2022 الموسومة بـ(IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON THE VOLATILITY IN EXCHANGE RATE OF INDIAN CURRENCY) : حاولـت هـذه الدراسـة التوصـل الـى اهميـة سـعر الصـرف كونـه يعـد عـاملاً مهمًـا يعكـس الاسـتقرار وقـوة اقتصـاد أي بلـد. بـالرغم مـن أن سـعر الصـرف ثابـت بشـكل أساسـي بنـاءً علـى الطلـب وتـوفير عملـة واحـدة فـي السـوق الدوليـة، ويمكـن تحديـد عوامـل الاقتصـاد الكلـي المختلفـة التـي لهـا تـأثير علـى أسـعار الصـرف فيمـا يتعلـق بالـدول الناميـة مثـل (الهنـد). ان الفهـم الواضـح لهـذه العوامـل هـو مؤشـرات حقيقيـة لتحركـات أسـعار الصـرف. وهنـا محاولـة لتحديـد تـأثير

عوامل الاقتصاد الكلي المختلفة مثل (أسعار النفط الخام، تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، مؤشرات أسواق رأس المال الرئيسية مثل BSE Sensex، الذهب) وما إلى ذلك على سعر صرف العملة الهندية .

2- دراسة (Prof. N. Suresh ,M S Ramaiah, Keerthi Kumar.M) 2022 الموسومة بـ(Impact of Macroeconomic Variables on Exchange Rate Volatility in India) : تبحث هذه الدراسة في تأثير عوامل الاقتصاد الكلي (عجز الحساب الجاري والاستيراد والتصدير والقوة الشرائية على تقلب سعر الصرف في الهند لتحليل كيفية هذه المتغيرات وعلاقتها في المدى الطويل والقصير مع سعر الصرف. كانت البيانات من 1980 إلى 2016 عدت للتحليل من خلال تطبيق اختبار ADF، واختبار الثبات، واختبار الاستقرار، واختبار تكامل(Johansen)، واختبار سببية (Granger) لمعرفة كيف تؤثر المتغيرات على سعر الصرف وطريقة(ARIMA) وقد استخدمت للتنبؤ بحركة الصرف المستقبلية لمدة 20 عاما. اي هناك علاقة طويلة الأمد ويمكن أن تكون كذلك على المدى القصير، إن الدولار الكندي وتعادل القوة الشرائية له تأثيراً إيجابياً على سعر الصرف وللتصدير تأثير سلبي على سعر الصرف. فالدولار الكندي للبلد يتم التحكم فيه تلقائيًا، وسعر الصرف يتم التحكم فيه أيضًا من خلال التأثير على جميع المتغيرات الأخرى .

3- دراسة (Samuel Antwi , Mohammed Issah) 2020 الموسومة بـ(The effect of macroeconomic variables on exchange rate: Evidence from Ghana): ركزت هذه الدراسة على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف في غانا باستخدام تقنية النمذجة متعددة المتغيرات لـ Vector Autoregression(VAR) والتركيز على تأثير العرض النقدي الواسع (M2)، وسعر الفائدة، والتضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على سعر الصرف، لـ 76 مشاهدة فصلية امتدت للمدة 2000-2019 في دولة غانا، من خلال دراسة فاعليتها في إدارة سعر الصرف في غانا. استخدمت الدراسة مصادر للبيانات من بنك غانا، ومؤشرات التنمية العالمية، والخدمة الإحصائية في غانا. توصلت الدراسة الى أن أداة تحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تسبب سعر الصرف، ولكن كل من التضخم وعرض النقد وسعر الإقراض لا تسبب سعر الصرف بشكل مباشر ولكنها تؤثر على سعر الصرف بشكل غير مباشر. وأوصت الدراسة بأن تأخذ سياسة سعر الصرف السليمة بنظر الاعتبار بعض الامور منها أن يحاول بنك غانا خفض معدل الإقراض وعرض النقد من أجل خفض التضخم لخلق فرص جديدة للمستثمرين لزيادة الانتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، من أجل خفض قيمة العملة الأجنبية.

4- دراسة (Olufemi S. Adegboyo) 2019 الموسومة بـ(The Nexus between exchange rate fluctuations and macroeconomic varaibles in Nigeria): تحاول هذه الدراسة اكتشاف طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية الممتدة

من 1986 إلى 2017. استخدمت الدراسة ECMARDL والسببية للتأكد من الديناميكيات والعلاقة الاتجاهية بين المتغيرات قيد الدراسة. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهما تأثيراً إيجابياً معنوياً على تقلبات أسعار الصرف، في حين أن التجارة لها تأثير إيجابي غير معنوي على تقلبات أسعار الصرف. الى جانب ذلك، كان لكل من (مؤشر أسعار المستهلك، وأسعار النفط الخام الدولية والانفاق الحكومي) تأثير سلبي كبير على تقلبات أسعار الصرف. معامل انموذج تصحيح الخطأ 0.704469- يعني أن ما يقارب من (70.45%) من أي اختلال في تقلبات أسعار الصرف يتم تصحيحه بواسطة المتغير المختار خلال فترة (سنة واحدة). كشفت النتائج كذلك أن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف و التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار المستهلك، ويعني أن هناك علاقة اتجاهية وتوازن بين تقلبات أسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا. لذلك أوصت الدراسة بأن على الحكومة وصانعي السياسات تكثيف السياسات المحلية التي تستوعب أو تتسامح مع مستوى معين من التضخم (المعتدل) من أجل تشجيع المنتجين على التوسع في إنتاج السلع والخدمات، كما يجب على الحكومة تنويع الاقتصاد بحيث لن يشعر الاقتصاد بأثر الصدمات في أسعار النفط، ويجب أن يتم تنفيذ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بطريقة تشجع وتعزز الاستثمار، وتزيد من الطلب المحلي.

5- دراسة (Michael Adusei & Eddie YawGyapong) الموسومة 2017 بـ(The impact of macroeconomic variables on exchange rate volatility in Ghana: The Partial Least Squares Structural Equation Modelling approach) : سعت هذه الدراسة الى استخدام نهج النمذجة الهيكلية للمربعات الصغرى لتحليل تأثير التضخم، ومعدل السياسة النقدية، وميزان الحساب الجاري، وعرض النقود وشبه النقود لكل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وإجمالي الدين الخارجي على الدولار الأمريكي لسعر الصرف في غانا مع بيانات تمتد من 1975 إلى 2014. أظهرت النتائج أن متغيرات الاقتصاد الكلي تفسر 82٪ من التباين المعدل في سعر الصرف للدولار حيث ساهم معدل السياسة النقدية والتضخم وميزان الحساب الجاري بنسبة 8.2٪ و 10.5٪ و 19.2٪ على التوالي. وساهم عرض النقود وأشباه النقود بحسب الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 15٪ و 14.9٪ و 15.1٪ على التوالي في التباين الموضح في سعر صرف السيدي للدولار. في حين أن معدل السياسة النقدية والتضخم وميزان الحساب الجاري لها علاقات سلبية مع سعر صرف السيدي للدولار، وإن إجمالي الدين الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لهما علاقات إيجابية مع سعر صرف السيدي مقابل الدولار. تدعم هذه النتائج الاستنتاج القائل بأن التضخم، ومعدل السياسة النقدية، وميزان الحساب الجاري، وعرض النقود وشبه النقود لكل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وإجمالي الدين الخارجي هي عوامل تنبؤيه مهمة لسعر صرف الدولار في غانا.

6- دراسة (Ravindran Ramasamy and Soroush Karimi Abar) 2015 الموسومة بـ(Influence of Macroeconomic Variables on Exchange Rates) : حاولت هذه الدراسة معرفة الادوار التي تؤديها أسعار الصرف والتي لها دور مهم في التجارة الدولية ليس فقط في تحديد الأسعار ولكن أيضًا في تحديد طبيعة التحوط الذي سيتم ترتيبه لتجنب مخاطر أسعار الصرف. في هذه المقالة، استخدمنا أسعار الصرف السنوية لثلاثة بلدان (A,B,C) مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الفائدة النسبية وما إلى ذلك لدراسة تأثيرها على أسعار الصرف. استخدمنا تقنية bootstrapping لزيادة حجم العينة لتشغيل الانحدار لدراسة التأثير. استخدم الباحثون السابقون نماذج الانحدار العام لإنشاء العلاقات ولكننا طبقنا نماذج متعددة من خلال ربط المتغيرات التكميلية لتحديد أفضل نموذج. أظهرت نتائجنا أن الأنموذج (B) كان قوياً مما يشير إلى أن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي أثرت بشكل كبير على أسعار الصرف باستثناء التوظيف وعجز الميزانية. وأظهرت معظم متغيرات الاقتصاد الكلي إشارة معاكسة مخالفة للتوقعات إلى أن العوامل النفسية مثل ثقة المستثمر تهيمن على المتغيرات الاقتصادية في تقرير تقلبات أسعار الصرف .

ثانياً- الدراسات العربية

1- دراسة (عبد السلام قاصري) 2013 الموسومة بـ(أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف : دراسة حالة الجزائر) .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ابتداء من سنة (1970) إلى غاية سنة (2010)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لسعر الصرف وتطور المتغيرات الكلية المدروسة والمنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة ببناء نموذج قياسي بدراسة العلاقة الاقتصادية والقياسية لموضوع الدراسة، واهم ما توصلت الية الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة وسعر الصرف في الجزائر. إن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على سعر الصرف بالجزائر تمثل: المستوى العام للأسعار، الناتج المحلي الاجمالي، معدل الفائدة، عرض النقود، المديونية الخارجية، والصادرات. توافق العلاقة الاقتصادية بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب النظريات والنماذج المفسرة له، وبالرغم من هذا التوافق يبقى هذا الأنموذج المتحصل عليه مجرد انموذج مقترح وليس بالضرورة ان يتناسب مع الواقع الاقتصادي الجزائري .

2- دراسة (بو لطيف بلال رحالي بلقاسم) 2020 الموسومة بـ(دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2018، باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL).

تناولت هذه الدراسة مدى تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وهدفت إلى قياس وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بينهما باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأظهرت نتائج اختبار السكون أن هناك مزيجاً من المتغيرات بعضها ساكن عند المستوى والبعض الآخر عند الفرق الأول، فيما أظهرت نتائج منهج اختبار الحدود أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فيما كانت معلمة متجه تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، وأثبتت اختبارات ملائمة الأنموذج خلوه من المشاكل القياسية كافة، وقدرته العالية على التنبؤ وفق اختبار معامل الارتباط.

وتوصلت الدراسة الحالية الى ان هنالك تأثيراً بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالتضخم وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف سواء كان هذا التأثير إيجابياً ام سلبياً. توصلت الدراسة الى ان تحسن سعر الصرف الدينار العراقي بعد عام (2003) مدعوما بسياسة استهداف التضخم ادى الى انخفاض قيمة المستوردات الخارجية مما رفع الطلب الكلي على المستوردات الخارجية لإشباع الطلب الكلي دون الاعتماد على المنتجات المحلية, وان كان هناك بعض الظروف الامنية التي سببت بعض الاختلالات الا انه تجاوزها، ايضا تلاشى الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال مدة الدراسة. اما تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف كان عن طريق تأثير سعر الفائدة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية، اذ يؤدي رفع سعر الفائدة الى جذب رؤوس الأموال الاجنبية بدافع الربح مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الاجنبية والذي من شأنه ان يؤدي الى رفع سعر الصرف والعكس صحيح. كما ان تنوع وازدياد الناتج المحلي الاجمالي سينعكس على قوة العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على المنتجات المحلية .

الفصل الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف

المبحث الاول : الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها في سعر الصرف وفق النظرية الاقتصادية

المبحث الثاني : الاطار النظري لسعر الصرف –المفهوم-الأهمية- النظريات

الفصل الثاني

تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي

للمدة (2003-2020)

المبحث الاول: تحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد

العراقي للمدة (2003-2020)

المبحث الثاني: تحليل واقع اسعار صرف الدينار العراقي للمدة

(2003-2020)

المبحث الثالث: تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف

الدينار العراقي للمدة (2003-2020)

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف

الدينار العراقي للمدة (2003-2020)

المبحث الاول: الاطار النظري للأنموذج القياسي

المبحث الثاني: توصيف الأنموذج القياسي المستخدم

المبحث الثالث: قياس الأنموذج وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية في سعر صرف الدينار العراقي

الخاتمة

اولاً_ الاستنتاجات

ثانياً_ التوصيات

المصادر

التمهيد :

إن تطور العلاقات بين دول العالم المختلفة جعلت من سعر الصرف مسالة مهمة اذ انها تحدد النظام الذي تتخذه الدولة اساساً في تحديد قيمة العملة المحلية لتلك الدولة فهي تسعى الى تحقيق التوازن الاقتصادي بهيكل الاقتصاد.

كما إن الدولة وتبعا لظروفها الاقتصادية والدولية تختار نظام الصرف الملائم لها حيث تتراوح بين اسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المرنة، إذ تعتمد في تحديد سعر الصرف المناسب عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي لاقتصادها. وعليه لابد لتلك الاقتصادات من تطوير وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المختلفة لها المتمثلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين متوسط دخل الفرد، مما يعني ضمنا توفير البيئة الملائمة للنمو ومن ثم الاستقرار الاقتصادي الذي يأتي عبر استقرار اسعار الصرف وزيادة معدلات الاستخدام. ومن خلال هذا الفصل سنتناول مفهوم واهمية سعر الصرف والعوامل المحددة له وانظمته والمتغيرات الكلية التي تؤثر فيه.

المبحث الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على سعر الصرف

إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تتغير من بلد الى آخر وذلك بحسب درجة تقدم اقتصاد البلد وتوجهاته، ووفرة ونوع الموارد الاقتصادية لديه، الامر الذي يدعو الى اختلاف هذه البلدان من حيث الاهداف، والسبل لتحقيق تلك الاهداف .

وبناءً على ذلك فإن الاستقرار الاقتصادي يمكن التعبير عنه بجملة من المتغيرات الأساسية التي يتم من خلال دراستها إعطاء الصورة الكاملة عن الاقتصاد، و هذه المتغيرات هي :

1.1- سعر الفائدة (interest rate) :

لقد ارتبطت دراسة معدل الفائدة بتطور الفكر الاقتصادي، فقد رأى دافيد هيوم (David Hume) ان سعر الفائدة عامل حقيقي وليس نقدي، وبذلك فإنه وفر الإجابة عن سؤالين تضمنت وجود العلاقة التناسبية بين زيادة الطلب الإجمالي وزيادة كمية النقود وإن عرض السلع والخدمات يكون مرناً لدى تغيرات الطلب الكلي[1]، وفي الحقيقة أن المحدد الرئيس للطلب على النقود هو الدخل.

يعد خلق الائتمان المصدر الرئيس للأصول السائلة (Liquidity Assets) والذي تولده القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي وأسواق النقود وأسواق رأس المال الحديثة التي يمكن أن ينظر إليها على أنها المراكز التي يتم فيها بيع وشراء الأصول السائلة

[1]Aschhem and others , Macroeconomic , 0hio , Merril publishing co. 1969 , p 148.

وهذه الآلية لن تتم الا بوجود العائد على المخاطرة المتمثل بالفائدة[1]. لأن عوائد الدخل يمكن ان تتغير مستقبلاً لأسباب متعددة تتعلق بالتطورات التقنية في عمليات الإنتاج أو تغير تفضيلات المستهلكين عبر الزمن والقيمة الحاضرة لاستهلاكهم ولأسباب قد تكون عقلانية أحيانا أو غير عقلانية أحيانا أخرى أو عدم التأكد من المستقبل، وهذا كله يشكل محدداً للفائدة[2] .

ومما سبق ذكره يمكن تحديد معدل الفائدة بأنه ثمن المخاطرة في تشغيل رأس المال بدلا من جعله عاطلا، وفرصة للحصول على العوائد المستقبلية للأموال الحاضرة، ويعتمد ذلك الامر على الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital المتوقعة وعنصر الزمن، الى جانب طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والمستوى التقني للاقتصاد القومي.

1.1.2 انواع اسعار الفائدة :

تتعدد المجاميع النقدية تبعاً لقواعد محددة وتتعدد اسعار الفائدة وتقسيماتها تبعا للحقائق النظرية والعملية وبموجب قواعد محددة أيضاً واعتماداً على الفرضيات المقبولة منطقياً، وفيما يأتي أهم تلك الأسعار:

1- سعر الفائدة الاسمي :

هذا السعر هو تكلفة الفائدة المعلنة او عائد الاستثمار المالي ويقيس سعر الفائدة الاسمي العائد النقدي للأموال المستثمرة، وقد يرتفع بسبب عامل التضخم (معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة الحقيقي + معدل التضخم) .

[1]EngenDiulio , Macroeconomic , New York ,MC Grew Hill ,INC ,1990 , P262 .
[2]Samuelson, Economics ,7th ed ,Mc Grew Hill ,USA, 1967,P 585.

2- سعر الفائدة الحقيقي :

أما سعر الفائدة الحقيقي فهو يقيس العائد للاستثمارات من السلع والخدمات وهذا ما يطلق عليه بـ(معدل الفائدة الحقيقي) الذي يقيس كمية السلع والخدمات التي يمكننا الحصول عليها بمعدل الفائدة الاسمي، ويمكن استخراجه وفق الصيغة الآتية: (معدل الفائدة الحقيقي= معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم) .

والفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي في الاقتصاد يتعلق في البداية بالتضخم، او تأكل القوة الشرائية ومخاطر اخرى. فعندما يقدم المقرض قرضاً، يجب أن يسمح للمقرض بالتكيف مع معلومات التضخم الجديدة، ويتحمل المقرض هذه المخاطرة مباشرة عند التخمينات المتعلقة بما قد تكون عليه مخاطر التضخم في المستقبل. وبالرغم من أن المقترض يكتب شيكاً شهرياً لشركة بطاقة الائتمان، فإن المقترض والمقرض يتخذان القرارات بناءً على تقييمهما الفردي للسعر الحقيقي[1] .

1.1.3- تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف :

تمارس حركة اسعار الفائدة تأثيراً مهماً في سعر الصرف، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ستحفز راس المال الاجنبي على الانسياب الى الداخل من اجل استثمار رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها، حيث ان زيادة اسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيدفع المستثمرين

[1] ROBERT EYLER, MONEY AND BANKING AN INTERNATIONAL TEXT, in the USA nt Careda New Yurk,2010,p184

فـي الـدول الاخـرى لزيـادة الطلـب علـى العملـة المحليـة لهـذا البلـد وهـذه التحركـات تـؤدي الى ارتفاع قيمة سعر الصرف[1].

هـذا وتـؤثر أسـعار الفائـدة السـائدة فـي السـوق الماليـة والنقديـة تـأثيراً ملحوظـاً فـي سـعر الصـرف، مـن خـلال عمليـات رأس المـال فـي ميـزان المـدفوعات، ان ارتفـاع سـعر الفائـدة يعـد سـببا لقـوة العملـة، وانخفـاض سـعر الفائـدة سـببا لضـعفها، وذلـك اذا افترضـنا ثبـات بـــاقي العوامـــل الأخـــرى المرتبطـــة بهمـــا، وبحســـب نظريـــة التـــدفقات النقديـــة (Monetary Flows Theory)[2]. ففـي حالـة الزيـادة بمعـدلات الفائـدة الحقيقيـة المحليـة سـوف تجـذب رأس المـال الأجنبـي. ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع سـعر الصـرف فـي سـوق الصـرف الأجنبـي، وإذا مـا حصـل ارتفـاع فـي أسـعار الفائـدة فـي الأقطـار الأخـرى، سـتحفز المسـتثمرين فـي الأمـد القصـير علـى اسـتبدال عملـتهم، أي انتقـال رؤوس الأمـوال إلـى هـذه البلـدان وذلـك لكسـب الأربـاح، الأمـر الـذي سـيعمل علـى زيـادة الطلـب علـى عملات البلد المعني. وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار، ويبدأ النمو بالانخفاض[3].

1.2- التضخم (inflation) :

وتبعـاً لتبـاين الأفكـار الاقتصـادية فـإن هنـاك تعـدداً فـي وجهـات النظـر حـول إعطـاء تعريـف محـدد للعديـد مـن الظـواهر الاقتصـادية و مـن ضـمنها التضـخم اذ إن المفهـوم الشـائع لهـذه الظـاهرة هـو الارتفـاع المسـتمر فـي المسـتوى العـام للأسـعار[4]، و مـن وجهـة

[1] Pareshkumarj, Narendra: Factor Affecting Currency Exchange Rate Economical Formulas and prediction models, international Journal of Application or in novation in Engineering or Management(IGAIEM),p53,2014.
[2] Henrik Lundval, Working Paper , What is driving the global trend towards lower real interest rates,p107
[3] Mordechai E.kreinin , International Economics: A policy Approach, 10 ed, America, 2006, p308-309.
[4] Paul A.Samulson,William D.Nordhaus ,Macroeconomics ,9th ed ,McGraw-Hill Irwin,2010,U.S.A,P333.

النظـر النقديـة فـإن التضـخم ينشـأ بسـبب عـدم التسـاوي بـين النمـو فـي الإنفـاق و النمـو فـي الإنتـاج أي بـين عـرض و طلـب السـلع و الخـدمات ومـادام إن التضـخم هـو الارتفـاع فـي المسـتوى العـام للأسـعار فـان كـلاً مـن النقـديين و الكنـزيين يتفقـون علـى ان التضـخم هـو ظـاهرة نقديـة حيـث ان جميـع الحـالات التـي كانـت فيهـا معـدلات التضـخم مرتفعـة كانـت تشـهد نمـواً مرتفعـاً فـي عـرض النقـد وبـالرغم مـن هـذا الاتفـاق الا ان هنـاك اختلافـاً فـي وجهات النظر حول تعريف هذه الظاهرة .

ويعـرف الاقتصـادي ايـزينج (Einzing) التضـخم بأنـه حالـة الاخـتلال التـي يكـون فيهـا التوسـع فـي القـوة الشـرائية سـبباً او نتيجـة لارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار مميـزاً بـذلك بـين التضـخم النقـدي و تضـخم الأسـعار، ويقصـد بـالأول هـو التضـخم الـذي يحـدث عنـدما يكـون فـائض النقـد عـن الحاجـة العاديـة اليهـا ويـؤدي إلـى ارتفـاع الأسـعار، إمـا الثـاني فيحـدث عنـدما ترتفـع الأسـعار بسـرعة بحيـث يتـأخر فيـه عـرض النقـد عـن الارتفـاع فـي الأسعار أي إن عرض النقد يفشل في إشباع حاجة الطلب على النقود[1].

و يـرى الاقتصـادي (ميلتـون فريـدمان)، ان التضـخم ظـاهرة نقديـة دائمـاً وهـو نـاتج عـن الزيـادة المفرطـة فـي عـرض النقـد. والتضـخم وفـق وجهـة نظـر هـذا الاقتصـادي يمثـل ضـريبة أي زيـادة سـنوية فـي الأسـعار بنسـبة (5%) مـثلاً تعنـي انخفـاض القيمـة الحقيقيـة للأرصـدة النقديـة بنسـبة (5%) فكلمـا ارتفـع المعـدل المتوقـع للضـريبة (Tax–Rate) ارتفعـت تكـاليف الاحتفـاظ بـالنقود أي إن الحـافز لإحـلال السـلع المعمـرة محـل الأرصـدة

[1]Michael parkin , Macro economics University of westem Ontario . U.S.A. 2003 , p330

النقدية سوف يرتفع لذلك عندما يرتفع معدل التضخم فان سرعة دوران النقود سوف ترتفع ومن ثم فإن التضخم يمثل معدل الضريبة على النقود[1].

كما يعرف التضخم بأنه: الاتجاه الواضح والمستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويشير تعريف التضخم إلى الجمع بين المظهر المتمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار وبين الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الظاهرة[2]. وايضاً هو ذلك الوضع الناشئ عن فائض الطلب النقدي عن قدرة العرض. وبذلك فان التضخم ناتج عن زيادة كمية النقود المعروضة التي تدفع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في منح الائتمان [3].

1.2.1- تأثير التضخم على سعر الصرف :

تمثل نسب التضخم عاملاً مهما ومؤثرا في سعر الصرف ففي عالم من حركة المال الدولية فإن السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام تثبيت اسعار الصرف وهذا ما يطلق عليه (الثالوث المستحيل)، حيث إن زيادة نسب التضخم في بلد ما تؤدي الى انخفاض صادراته مقارنة بالبلدان الاخرى، وان ارتفاع نسب التضخم تؤدي الى تدهور القيمة الرسمية لأسعار الصرف الحقيقية، لذا فان تغير معدلات التضخم يمكن أن تؤثر في النشاط التجاري العالمي الذي يؤثر في الطلب على العملات وعرض تلك العملات ومن ثم يؤثر في اسعار الصرف[4]، لأن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه

[1]Edwardshapiro,macroeconomic anaiysis,Harcourt brace joranovick inc,1982 p488.
[2] D. Salvatore . " International Economics " John wihy & sons , New York 2001 , P498
[3] J. Bradford DeLong Martha L.olney , Macroeconomics,2en ed ,International Edition 2009 McGraw-Hill Education,p42
[4] Robert M.Frank,Ben S.Bernake ,Mc Graw Hill ,USA,P 505

العملات الأجنبية، ويمكن أيضاً أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي، وكذلك على عرض وطلب العملات المختلفة ومن ثم في أسعار الصرف وبزيادة معدل التضخم في بلد ما، سيزداد الطلب على سلع البلدان الأخرى في هذا البلد وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية، وزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية سوف يزداد عرض العملة المحلية داخل الاقتصاد المعني. وفي الوقت نفسه يرتفع الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف لشراء السلع الأجنبية. مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى[1]. وهذا يتطلب إجراءات مالية ونقدية لهذه الدولة. إن التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة لبلد ما في سوق الأسعار مقارنة بالدول المتاجرة معها والتي تكون عملتها مستقرة، فالتضخم المحلي يؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين على السلع المستوردة وعلى العملة الأجنبية، ومن ثم فالأسعار المحلية المرتفعة سوف تدفع الأجانب إلى تخفيض ما يشترونه من السلع، ومن ثم تنخفض العملة الأجنبية و الصرف الأجنبي، ويمكن القول إن أسعار الاستيرادات والصادرات تتغير بالنسبة للسلع المنتجة المحلية، لأن تساوي معدل التضخم يغير قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة الاستيرادات، ويخفض التضخم قيمة العملة على نحو أكبر من الدول الأخرى التي يتم التبادل معها ونلاحظ من خلال الشكل (1)، أنه مع زيادة معدلات التضخم المحلية وثبات معدلات التضخم الأجنبية سيعمل على انتقال منحنى الطلب D الى اليمين من (D) الى (D1) وانتقال منحنى العرض S الى اليسار أي من (S) الى (S1) وتحرك نقطة التوازن من (n) الى (n1) مما ينتج عنه زيادة سعر

[1] R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, 6th ed, Pearson, Boston,2008,p480.

الصـرف الأجنبـي مـن (C) الـى (C1)، والعكـس صـحيح فـي حالـة انخفـاض معـدلات التضخم المحلية مع ثبات معدلات التضخم الأجنبية[1] .

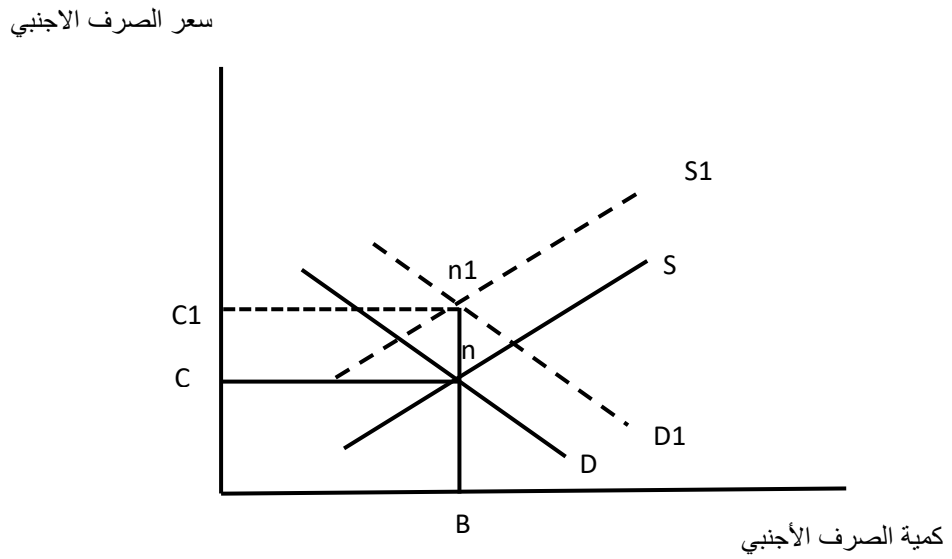

شكل (1) تأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي

Sours W. Charles Sawyer and Richard L Sprinkle, : INTERNATIONAL ECONOMICS, publishing as Pearson Prentice Hall, 3rd ed, 2009,P355

1.3- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :

يشـير مفهـوم النمـو الاقتصـادي الـى الزيـادة فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي الحقيقـي ضـمن اطـار زمنـي طويـل الأجـل يمتـد الـى اكثـر مـن عقـد زمنـي[2]. كمـا يعـرف علـى انـه الزيـادة فـي قـدرة الدولـة علـى عـرض توليفـة متنوعـة مـن السـلع الاقتصـادية لسـكانها وتنـتج هـذه الزيـادة عـن تطـور وتنـامي القـدرة الانتاجيـة المبنيـة علـى التقـدم التكنولـوجي والتعـديلات

[1] Bernard Schmitt,(Others), Inflation, Unemployment and Capital Malformations, New York, 2021, P107

[2] Arrous .J , " Lestheories de lacroissance "editionsduseuil , paris , P 9

المؤسسية اللازمة لتلك العملية[1]، ويتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال تحديد معدلات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي. ولحساب النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لأكثر من سنة يتم تقسيم التغيير في الناتج المحلي الاجمالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة ويدعى بالنمو البسيط، ويتم ايضاً الحصول على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معدل نمو الناتج القومي للفرد الواحد ويمكن حساب معدل الناتج القومي للفرد بواسطة المعادلة الاتية :

(معدل الناتج القومي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان)

وتستخدم الطريقة الاولى في قياس توسع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي. اما الطريقة الثانية تعد مناسبة لبيان مدى تطور مستوى المعيشة المادي للفرد في اي بلد. فاذا كان معدل نمو الناتج اكبر من معدل نمو السكان كان معدل الناتج القومي الفردي اكبر ويطلق على الفرق بين معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو السكان بـ(النمو الصافي) ويستفاد من معرفة النمو الصافي في تحديد الفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي. وهناك طريقة بسيطة يمكن استخدامها للوصول الى تقديرات عن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي في حال عدم توفر الجداول الاحصائية الخاصة بمعدلات النمو المركب وتدعى هذه الطريقة بـ(قاعدة 72) وللحصول على الوقت اللازم الذي يستغرقه الناتج لكي يتضاعف من خلال المعادلة الاتية[2] :

(الوقت اللازم للمضاعفة = 72/معدل النمو السنوي) .

[1]AHUJA H .L . ,Macro conomics theory and policy , S . chand Higher Academic , 2012 , P 803 .
[2] Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , south –western ,cengage Learning , 2011 ,p 359.

ان تعريف النمو الاقتصادي لا يوضح مدى التحسن في مستوى الرفاه الاقتصادي حيث يمكن للبلد ان يحقق نمواً ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الا ان معدلات نمو سكانه كانت اعلى من نمو ناتجه ومن ثم ستنخفض حصة كل فرد من الناتج مما يؤثر في مستوى الرفاهية لذا نلاحظ ان الاقتصاديين يحاولون ان يربطوا معدلات نمو الناتج بالتغيرات في السكان لذا فمن اجل تحقيق النمو الاقتصادي يجب زيادة انتاج السلع والخدمات في اي بلد على نحو أسرع من الزيادة في عدد سكانه [1]. لأن النمو الاقتصادي يجب ان يتصف بالديمومة والثبات، فالنمو القائم على عوامل طارئة لا تلبث ان تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته، ويسود هذا النمط كثيراً في الدول النامية وبخاصه الدول المصدرة للنفط، فقد ارتفعت أسعار النفط في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي ارتفاعاً كبيراً مما أدى الى أحداث زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك، لكن هذه الزيادات انخفضت مرة اخرى بمجرد انخفاض أسعار النفط، فتلك الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تعد نمواً اقتصادياً، بل نمواً طارئاً غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل. ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو الأكثر استخداماً لقياس درجة النمو الاقتصادي في اغلب دول العالم[2].

[1] Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis ,3ed ,Harcourt ,Brace, USA,1974, p:25

[2] Abdulla, Abdul Kareem (2012), "The Relation ship between Economic Growth and Unemployment in Iraq", Iraqi Journal for economics science, Al-Mustansirya Univ. No32, year 10 P.193.

1.3.1- مؤشرات النمو الاقتصادي :

اولاً- الناتج المحلي الاجمالي { Gross Domestic Product (GDP) } وطبقاً للتعريف اعلاه فإن الناتج يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقاتها من دون الاستعانة بالموارد الخارجية ومن ثم يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما، فلقد ادى ولمدة طويلة من الزمن دوراً اساسياً في تصنيف فقر وغنى الدول، وعُدَ من المؤشرات المهمة والاكثر شمولا للنشاط الاقتصادي الاجمالي حيث يشمل جميع قطاعات الاقتصاد. وتأتي الاهمية الاساسية للناتج المحلي الاجمالي من كونه مؤشرا رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق ومنها متابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية، أي يكشف عن الرخاء او الاقتصاد المعني، فهو يشخص واقع الاقتصاد وموضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الاخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو وكذلك يعد الـ(GDP) مؤشراً مهماً في اعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لان معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي. إذ أن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى انخفاض الناتج الكلي في الاقتصاد ويتسبب هذا الانخفاض بتقليص مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية، وهذا الانخفاض يؤدي ايضاً الى تقليص فرص العمل المتوفرة مما يسبب (مشكلة البطالة) ومن ثم الفقر، نتيجة لانخفاض استهلاك الافراد من السلع والخدمات والى تراجع الاستثمارات، والعكس صحيح في حالة زيادة الناتج

المحلي لذا يكون الناتج المحلي الاجمالي محركاً غير مباشر في قياس الرفاه بمفهومه العام[1].

ثانياً-حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اعتمدت المنظمات الدولية على عدد من المؤشرات للدلالة على مستوى المعيشة في البلدان المختلفة ومنها (حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، وتحسب حصة الفرد من الناتج بتقسيم الناتج في سنة محددة على عدد السكان في السنة نفسها. (حصة الفرد من الناتج المحلي = الناتج المحلي الاجمالي في سنة محددة / عدد السكان في السنة نفسها) وهو من المؤشرات التي سادت في السبعينات لقياس المستوى المعاشي والتقليل من درجة فقر المواطنين ومن ثم قياس التنمية من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة المجتمع على استثمار امكاناته وموارده الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية وفي زيادة معدلات التنمية البشرية حيث أن المعادلة السابقة تمثل مؤشراً على مستوى النمو الاقتصادي او الرفاهية الاقتصادية ومعياراً للتفرقة بين الدول الغنية .

ومن اهم وابرز المقاييس في قياس عدالة توزيع الدخل القومي والثروة هي الاتي:

1- منحني لورنز : يمثل منحنى لورنز رسماً بيانياً لتوزيع الدخل او الثروة، طوره ماكس او لورنز في عام (1905) وهو احد طرائق قياس التفاوت في توزيع الدخل ويمثل العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل الذي يحصلون عليه خلال سنة محددة .

[1]Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field, JR.,Steven L.Cobb International Economics, 5th ed ,McGraw-HillmAmericasm New York, 2006, P628

٢ – معامل جيني : ويقيس معامل جيني درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة المطلق ومنحنى لورنز الى اجمالي مساحة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى وعليه فان معامل جيني لا يخرج عن كونه نظرة اخرى لمنحنى لورنز [1] .

1.3.2- تأثير الناتج المحلي الاجمالي على سعر الصرف :

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على النمو الاقتصادي في اي اقتصاد، اذ يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة. ان العلاقة بين نظام سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الاجمالي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط الاقتصادي، وقد طرح تساؤلا بقي مثاراً للجدل حتى وقتنا الحاضر مفاده هل ان النمو الاقتصادي بصفته احد اهم مؤشرات الأداء الاقتصادي يتباين تحت نظم اسعار الصرف المختلفة؟ وفتح هذا السؤال الباب أمام الكثير من الدراسات تمخض عنها ثلاث اتجاهات عدت الركائز الأساسية للإجابة عن هذا التساؤل، فمؤيدو سعر الصرف الثابت شددوا على العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي المرتفع والمستقر ونظام سعر الصرف الثابت معززين وجهة نظرهم بتحليل يؤكد هذه العلاقة، اذ يعتقدون بأن استقرار اسعار الصرف من شأنه ان يخلق شعوراً بالأمان لدى المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء وهذا سيساهم في زيادة التدفق الرأسمالي الى داخل الدولة مما يعزز النمو الاقتصادي، في حين يرى مؤيدو أسعار الصرف المرنة ان تحركات اسعار الصرف هي ليست شيئا سيئا دائماً، إذ ان هذه التحركات من شأنها ان تعيد التوازن في ميزان

[1] Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field, JR.,Steven L.Cobb. International Economics,opc pit,p644.

المدفوعات عند تعرضه للصدمات الخارجية، فضلاً عن هذا يسمح سعر الصرف المرن اعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة بما يحقق معه اعلى عائد حدي للموارد، وهذا الامر كفيل بإلغاء تشوهات الاسعار مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي[1]، وهو القول نفسه إن هناك توازنًا في ميزان المدفوعات يتم تحديده بواسطة السوق العالمية، ويتم تحديد المدفوعات بالعملة الأجنبية. مما يعني أن الأسعار الأجنبية يتم تحويلها إلى الأسعار المحلية لذلك يوجد هيكل سعر محلي على سبيل المثال (10%). وهذا يعني أن جميع المنتجين في القطاعات يرغبون في رفع أسعار السلع بنسبة (10%). ويمكن القيام بذلك دون مشكلات لدى سلعة السوق المحلية، ولكن ليس في الاقتصاد المفتوح. ويتم حساب هذه الأسعار بالعملة الأجنبية وتبقى على حالها لعدم وجود التضخم في الخارج. وعندما يكون سعر الصرف الاسمي غير متغير سيظل ثابتًا محسوبًا بالعملة المحلية. اي إن سعر الصرف الحقيقي ينخفض وهو سعر إعادة التقييم الحقيقي للعملة نفسه، ويمكن القول إن حل المشكلة بسيط اذ يمكن تخفيض قيمة عملة البلد بحيث لا يتغير سعر الصرف الحقيقي. وفي هذه الحالة ستظل الأسعار النسبية للسلع النهائية وسيظل الوضع عند نقطة التوازن كما هي لا تتغير، إذا كان هناك استخداماً كاملاً لجميع الموارد، وإذا تم زيادة القطاع العام دون تغيير المستهلكين لتفضيلاتهم، فهناك احتمالان. إما أن تكون القوة الشرائية للمستهلكين محدودة بحيث تصبح اقل، واما ستواجه الدولة عجزًا في ميزان مدفوعاتها[2].

[1] Irvin, Tucker (2011) Macroeconomics for today, south western cengage learning, 7th Edition, USA,p131.
[2] Søren Kjeldsen-Kragh, International Economics, by Copenhegan Business School Press First Indian Edition 2003, P311

1.4- الاستيرادات والصادرات

1.4.1- الاستيرادات (Imports) :

حققت التجارة العالمية توسعا كبيرا خلال العقود الماضية، ويرجع سبب ذلك الى التخفيضات الكبيرة التي حدثت في عوائق التجارة واتجاه نفقات النقل نحو الانخفاض فضلاً عن التطور الهائل الذي حدث في مجال الاتصالات. وكان نتيجة هذه التطورات هو ارتفاع في حصيلة الاستيرادات لا سيما في الدول النامية بصفتها احد متطلبات التنمية الاقتصادية [1]، وفي التجارة الخارجية الدولية يقتصر على تصدير واستيراد السلع على الاتفاقات التجارية بين الدول[2] .

ومما يجدر بنا الاشارة اليه هنا ان الشركات تستورد السلع والخدمات لتزويد السوق المحلية بسعر ارخص من السلع المنافسة المصنعة في السوق المحلية، أو تستورد المنتجات غير متوفرة في السوق المحلية. وعليه فان هناك ثلاثة انواع من المستوردين يمكن تقسيمهم كالاتي[3] :

1- مستورد يبحث في جميع انحاء العالم للاستيراد والبيع في الداخل .

2 - مستورد يبحث عن مصادر خارجية للحصول على منتجاته بأرخص الاثمان.

2- مستورد مصادر خارجية كجزء من سلسلة التوريد العالمية كما يوفر الاستيراد من المصادر الخارجية مجموعة من الفوائد هي (الميزة النسبية وتعد النسب الأكثر

[1] Joshi, Rakesh Mohan, International Business, Oxford University Press, New Delhi and New York ISBN 0-19-568909-7. (2009)
[2] Jump up O'Sumivan, Arthur, Shjsnsbeffnin, Steven M. (2003), Economics: Principles in Action. Upper -2003. Saddie River: Pearson Prentice Hall, p. 552.
[3] Mary Amiti, Oleg Itskhoki Jozef Konings, Importers, Exporters, and Exchange Rate DisconnectThis draft: September 23, 2013 July 2012, Published in the American Economic Review, July 2014-p 78.

شيوعا لاختيار مصدر المنتجات من الخارج. والميزة النسبية تعني ان الظروف في السوق الاجنبية تسمح بتكاليف انتاج ارخص بكثير نتيجة عوامل عديدة منها انخفاض تكاليف العمالة، انخفاض الضرائب والمنتجات والمواد الخام بسعر ارخص يعزز هوامش الربح الخاص بالشركة) .

1.4.2- الصادرات (Exports) :

تقتضي ضرورات الحياة اليومية في شتى الدول أن تتبادل مع بعضها بعضاً منتجاتها وخدماتها، ولا شك أن لهذه المبادلة فوائدها، فهي تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوافر لديها، ايضاً أن التجارة الخارجية تمثل عاملاً فاعلاً في النهوض الاقتصادي للدول النامية، وهذا يربط اقتصادية النسبة بين التجارة الخارجية وعملية التنمية الاقتصادية.

والصادرات بمعناها الضيق هي قيمة ما يتم بيعه من السلع الى بقية دول العالم الخارجي لتحقيق الزيادة في الدخل القومي، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة. تساهم الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي، اما بشكل مباشر نظراً لما تمثله زيادة الصادرات من زيادة الطلب الأجنبي على الإنتاج المحلى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي. واما بشكل غير مباشر، ومن ثم تؤكد دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار، بما يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة، لاستخدامات الموارد المحلية، إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، اما كينز فلقد أعطى أهمية كبيرة للصادرات وظهر ذلك في صياغته لدالة الطلب الفعال وهي كالاتي :

{ Y = C + I + G + (X–M) } ايضاً ابرز كينز الدور الذي يؤديه مضاعف الصادرات، فهو يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات، حيث يتحدد مضاعف الصادرات بنسبة الزيادة في الدخل الوطني إلى الزيادة في الطلب على الصادرات فزيادة الصادرات في التدفق الدائري للدخل الوطني يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني بمضاعف محدد للزيادة الأصلية في الصادرات[1] .

1.5- الايرادات النفطية (Oil Revenue) :

إن الايرادات بمفهومها العام تعنى جميع ما تحصل عليه الدولة أو أية جهة رسمية أو غير رسمية من دخول (عوائد) بيع أو استئجار ما تمتلكه من موارد طبيعية أو غير طبيعية ومن مصادر مختلفة أخرى، وهذه الايرادات تكون نقدية أو عينية لكنها غالباً ما تكون بصورة نقدية، وتعد الإيرادات الممول الرئيس لميزانية الدولة لتغطية نفقاتها ومصاريفها، وفي ما يتعلق بالعراق فإن أغلب الايرادات فيه تكون ناتجة عن مصدر واحد وهو النفط ويشكل النسبة الأكثر في الايرادات الكلية [2]. وهذه الايرادات الناتجة عن تصدير النفط تعتمد اساساً على مستويات الانتاج النفطي للدولة وطبقاً لسياستها واستراتيجيتها وظروفها الداخلية المتمثلة بإمكاناتها النفطية المعتمدة أصلاً على البنية التحتية لصناعتها النفطية فضلاً عن تأثرها بالعوامل الخارجية المتعلقة بالسوق النفطية العالمية وما يتحدد فيها من مستويات العرض والطلب على الطاقة النفطية والظروف

[1] Campbell R. McConnell , Economics Principles , Problems , and Policies , Mc McGraw - Hill Graw , New York , 2005 , p117

[2] Anger sandmo " Adam smith and modern economics Discussion gargar . Institutt of samfunnskonomi Aprili 2014.p5 .

الدولية السائدة وسياسات الشركات الكبرى المسيطرة على السوق النفطية[1]، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً على القطاع النفطي في تمويل ايرادات الموازنة العامة للدولة، حيث يصل متوسط نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة الى (94.6%)، اذ تؤدي الايرادات النفطية دورا مهما في استدامة الوضع المالي في العراق عن طريق تمويل الموازنة العامة، ولمعرفة هذا الدور هناك معياران يستخدمان لرصد دور الإيرادات النفطية في تعزيز الوضع المالي، الأول هو نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة، اما الاخر فهو نسبة الإيرادات النفطية إلى اجمالي الصادرات، واللذان يعكسان درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة[2] .

1.5.1- تأثير الايرادات النفطية على سعر الصرف :

يمتاز الاقتصاد العراقي بالريعية التي تفرض عليه التبعية للقطاع النفطي المكون الأكبر للناتج المحلي الاجمالي الذي يتأثر بالكثير من العوامل التي تؤثر عكسياً بأسعار النفط الخام عالمياً، كما ان لحجم الانتاج والاحتياطي النفطي دوراً كبيراً في هذا التأثير، مما ينعكس على الايرادات النفطية ومن ثم حجم الايرادات العامة والاقتصاد العراقي ككل وأسعار الصرف بالخصوص التي تتأثر عكسياً بالإيرادات النفطية، كون زيادة الايرادات النفطية تعمل على زيادة حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي الذي يؤدي الى خفض اسعار الصرف،

---

[1]: للمزيد انظر الى :

- admin (11-9-2016) , " Public Expenditure , Significance , Objectives & Types " , micredits.wordpress , Retrieved 16-9-2021
- Nageshwar Das (25-1-2021) , " Public Expenditure . Meaning , Definition , Classification , Types , and Principles , ilearnlot , Retrieved 16-9-2021

[2] Mary Edwards : State and Local Revenues Beyond the Property Tax , Lincoln Institute of Land Policy Working Paper.2006 , p9 .

وهذا ما حدث فعلاً بعد عودة الصادرات النفطية بعد عام (2003) الى ما كانت عليه قبل الحصار الاقتصادي وزيادة العوائد النفطية التي عملت على تقليل اسعار الصرف التي بلغت أكثر من (3000) دينار خلال الحصار الاقتصادي .

ايضاً يمكن أن نقف عند طبيعة العلاقة الكامنة بين الايرادات النفطية وأسعار الصرف، حيث يوصف المنطق الاقتصادي العلاقة بينهما بالعلاقة العكسية اي ان كل زيادة في هذه الايرادات تؤدي الى تقليل اسعار الصرف، والأساس الاقتصادي لهذه العلاقة نابع من الايرادات النفطية المقيمة بالعملة الاجنبية (الدولار) حيث تؤدي زيادة الايرادات الى زيادة عرض العملة الاجنبية ومن ثم ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل الاجنبية (اي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل الاجنبية). ولكن في الاقتصاد العراقي المشوه وطبيعة السياسة النقدية فيه التي تسعى الى تحقيق استقرار اسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملة الأجنبية وان كان على حساب الاحتياطي الدولاري (غطاء العملة) كونها تعتمد على سياسة واحدة غير فاعلة (عمليات السوق المفتوحة) لأنها تدخل بائع فقط الى جانب عدم قدرتها على تحديد اتجاه مسار العملة الاجنبية المباعة (غسيل الاموال) ، كما ان الشراء محصور بفئة محددة (المصارف) تعمل على المضاربة به من اجل تحقيق الفروق السعرية الكبيرة ومن ثم الارباح العالية بصورة غير شرعية، لذا لا يمكن للتغيرات الحاصلة في حجم الايرادات النفطية كصدمة ان تظهر على اسعار الصرف بوضوح يمكن ان يستدل عليه بصورة مباشرة[1] .

[1] Deepashree and Vanita Agarwal , Macroeconomics , TataMCGraw - Hill publishing , India company limited , 2007 , p21 .

1.6- السياسة النقدية (monetary policy) :

هي الاجراءات المخططة من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي)، فضلاً عن انها جميع القرارات والاجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك تمثل جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي إذ ان الاستقرار العام في المستوى العام للأسعار يعد من أهم أهداف السياسة النقدية، لأن التضخم يخلق حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة، والقلق من المستقبل وهذا سيؤثر في الادخار والاستثمار وكذلك يؤدي إلى إعادة التوزيع العكسي للثروة في المجتمع، الى جانب تأثيرها في تحقيق سعر صرف ملائم، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في حجم الصادرات المحلية والقدرة التنافسية للبلد وكذلك في الاستيرادات وهذا سينعكس على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات للبلد[1] .

1.6.1- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت :

عندما يتخذ البنك المركزي سياسة محددة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة عندئذ سيلجأ إلى وسائل السياسة النقدية في ظل المعدل الثابت لسعر صرف العملة، اذ تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انحراف منحنى (LM)، تمامًا كما يحدث في الاقتصاد المغلق، نظرًا لأن التوسع النقدي يميل إلى خفض أسعار الفائدة ورفع الناتج المحلي الإجمالي، مما سيدفع الاقتصاد إلى منطقة عجز ميزان المدفوعات، أسفل منحنى (BP)، إذا كان هناك حركة صفرية لرأس المال، يكون منحنى (BP) عموديًا وسيكون على يمينه توسعًا نقديًا. والامر الذي يجب ملاحظته بسبب اهميته هو ظهور العجز

[1] Jan Faust and Joho H. Rogers , Monetary Policy's role in exchange behavior 1998 P. 4

في ميزان المدفوعات يجبر البنك المركزي على التراجع عن التوسع النقدي الأصلي، حيث يفرض عليه الآن بيع العملات الأجنبية في مقدار العجز في المدفوعات. وهذه المبيعات من العملات الأجنبية تنخفض تلقائيًا كما هو موضح في الشكل(2)، فضلا عن ذلك يؤدي انخفاض معدل الفائدة الى تدفق رأس المال إلى الخارج في الأمد القصير مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية ومن ثم زيادة العجز في ميزان المدفوعات [1] .

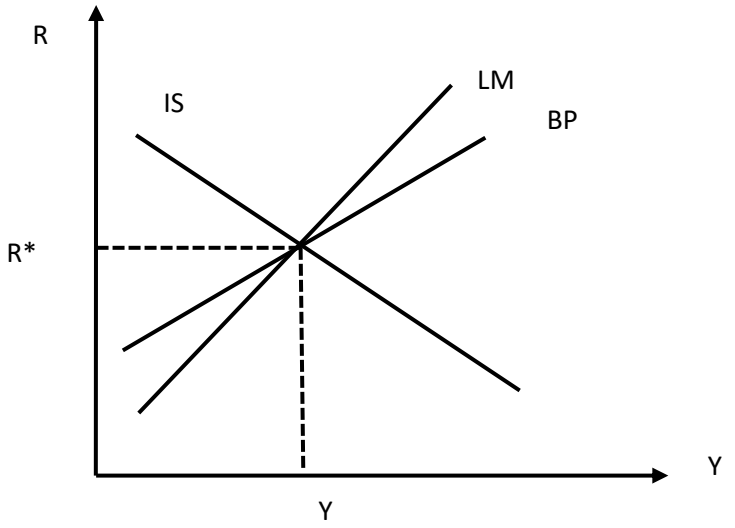

الشكل (2) السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت

Sources: Thomas R. Michl, MACROECONOMIC THEORY - A Short, by M.E. Sharpe, 2002,P195.

1.6.2- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن :

يقصد بأسعار الصرف المرنة تحديد سعر الصرف بقوى العرض والطلب من دون اي تدخل من قبل السلطة النقدية بالرغم من دخول البنك المركزي بصفته بائعاً ومشترياً

[1] Thomas R. Michl, MACROECONOMIC THEORY - A Short, by M.E. Sharpe, 2002,P194.

في السوق بهدف التخفيف من حدة التقلبات في السوق، لذا فأن مرونة سعر الصرف تعمل على توازن ميزان المدفوعات ومن ثم تستطيع السلطات استخدام السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي. فلو فرضنا ان البنك المركزي اتبع السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن كما هو مبين في الشكل (3)، يؤدي التوسع في عرض النقود إلى انحراف منحنى (LM) إلى اليمين، ما دام رأس المال لا يتحرك على نحو مثالي عند النقطة (A) ، ويجبر عجز ميزان المدفوعات الناتج البنك المركزي على بيع العملات الأجنبية، مما يزيد من المعروض النقدي حتى يعود الاقتصاد إلى وضعه الأصلي عند النقطة (B)،. ومن ثم ينتقل منحنى (BP) الى اليمين ليحقق التوازن عند النقطة (C)[1] .

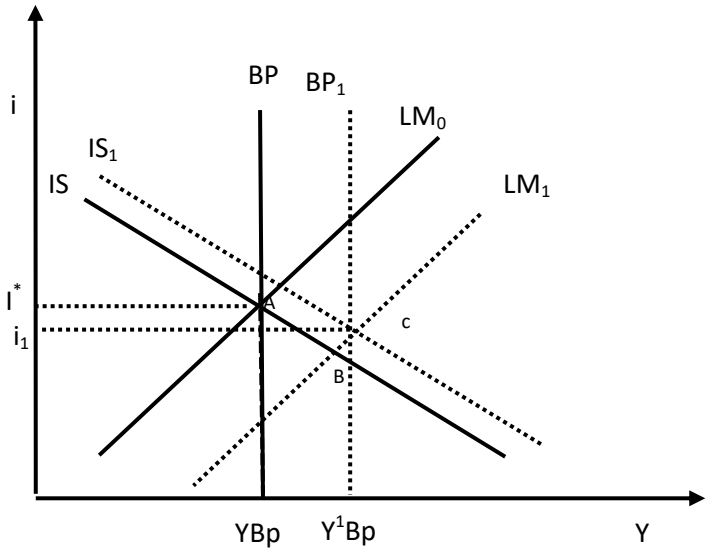

شكل(3) السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن

Sources: Thomas R. Michl, MACROECONOMIC THEORY - A Short, by M.E. Sharpe, 2002,P209.

[1]Thomas R. Michl, MACROECONOMIC THEORY - A Short, by M.E. Sharpe, 2002,P209

1.7- السياسة المالية (financial policy) :

إن للسياسة المالية دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا أخذت الحكومة على عاتقها سياسة مالية انكماشية أو أكثر تقييدا من اجل تحقيق الفائض أو تقليل العجز الحاصل في الموازنة الحكومية فإنها سوف تعمل على تقليل الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عنه انخفاضاً في الواردات وزيادة في الصادرات، ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق الفائض برفع قيمة عملتها وينخفض سعر الصرف الأجنبي، وهذه السياسة تدفع باتجاه خفض اسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة، مما يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج، وبتزايد عرض عملتها مولداً الضغوط بتخفيض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي. ففي حالة سعر الصرف الثابت وافتراض توافر العملات الأجنبية الاحتياطية لدى الدولة تستطيع الوفاء بالطلب المتزايد والحفاظ على قيمة العملة المحلية ومنع تدهور قيمتها. الا ان الدولة لا تستطيع السحب من احتياطاتها باستمرار بسبب محدوديتها ومن ثم فان الإنفاق المتزايد والناجم عن العجز في الميزانية الحكومية سيؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ بالانخفاض، وان قلة الموجودات من النقد الأجنبي وعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتغطية النفقات يتطلب زيادة الاقتراض الحكومي فيرتفع معدل الفائدة وهذا بدوره يؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تعمل على تحسين الوضع المالي للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان زيادة الإنفاق الحكومي يعمل على زيادة الطلب الكلي وتوفير الموارد اللازمة في الإنتاج مما يعمل على زيادة الناتج المحلي. ويمكن بيان تأثير عجز الموازنة في الصرف والفائدة وفق كل مما يأتي :

1.7.1- السياسة المالية وسعر الصرف الثابت :

لنفترض ان الحكومة أرادت تمويل العجز الذي حدث في ميزانيتها العامة فأنها ستقوم بزيادة الإنفاق الحكومي ومما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS إلى IS_1) وهذه الزيادة تكون فاعلة في زيادة الدخل وسوف تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وزيادة معدل الفائدة اي جذب رؤوس الأموال إلى الداخل، مما ينتج عنها زيادة في مقدار الاحتياطيات الأجنبية وعندها سوف يزداد المعروض النقدي. واذا افترضنا سعر الصرف الثابت فان الزيادة في الدخل ستكون مساوية لمقدار الزيادة في الانفاق الحكومي[1]. كما يبين لنا الشكل (4) الاتي :

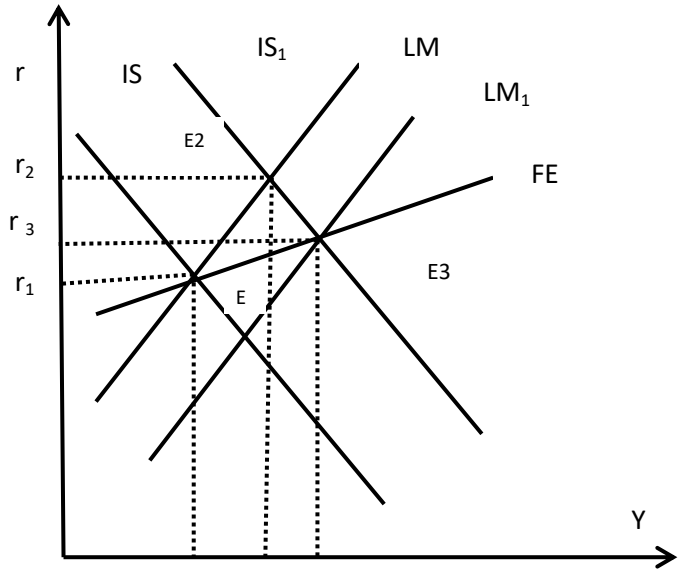

الشكل (4) السياسة المالية و سعر الصرف الثابت

Sours :- DENNIS R. APPLEYARD(others). INTERNATIONAL ECONOMICS 6th ed, Mc McGraw-Hill Graw Irwin Hill.2008,p584.

[1] DENNIS R. APPLEYARD(others). INTERNATIONAL ECONOMICS pit ,p584.

1.7.2- السياسة المالية وسعر الصرف المرن :

في حالة إتباع سعر الصرف المرن، فان اثر عجز الموازنة سيرافقه آثاراً تضخمية محلية وانخفاضاً في الطلب على العملة المحلية بسبب انخفاض قيمتها ومن ثم فإن العجز في الموازنة العامة يؤدي الى انخفاض سعر الصرف ولا يتوقف الامر عند المستوى الداخلي بل يمتد الى حدوث العجز في الميزان التجاري، إذ يؤدي الانخفاض في سعر الصرف دوراً كبيراً في ارتفاع قيمة السلع والخدمات المستوردة والمقومة بالعملة المحلية، ويمتد تأثير انخفاض سعر الصرف بسبب العجز في الموازنة العامة الى انخفاض الطلب على الاستيرادات وزيادة الطلب الاجنبي على الصادرات بسبب انخفاض اسعارها ومن ثم ارتفاع الطلب على العملة المحلية[1].

1.8- الاحتياطات من العملة الاجنبية :

يقصد بها العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعضها إلى بعض وليس تحويلها إلى ذهب كما كان في السابق في ظل قاعدة الذهب. كذلك الوظائف التي تؤديها في الخارج هي الوظائف نفسها في الاقتصاد المحلي، التي تستخدم في قياس أسعار السلع الدولية، فضلاً عن دورها الرئيس كوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية وان الاحتياطي للعملات الاجنبية يتكون من الاصول المالية التي تشمل العملات والودائع والاوراق المالية[2] .

[1] Thomas A .Pugel. lender ,international economic , 13 ed McGraw hill USA ,2007 P533
[2] Andreas Steiner : Reserve Accumulation and Financial Crises : From Individual Protection to Systemic Risk , University of Osnabrueck , Institute of Empirical Economic Research , Germany , March 2012 , p7

لقد أكدت الكثير من الأدبيات الاقتصادية أن الحاجة لا تبدو ماسة للاحتياطات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، وذلك لأن أي اختلافات في المدفوعات سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، في حين تختلف طريقة التصحيح في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة والتي تستخدم فيها الاحتياطات الدولية بقوة، ويمكن أن ينظر إلى الموضوع من زاوية الحفاظ على سعر الصرف الثابت إذ تستخدم الاحتياطيات الدولية كخط يدفع التأثيرات عنه وفي الحالة التي لا تتوفر فيها للبلد كمية كافية من الاحتياطيات فإن هذا البلد لا يمكنه المحافظة على سعر عملته عند المستوى المحدد لها عند حدوث أي اختلال في ميزان المدفوعات، لذا لابد أن يتدخل البنك المركزي حينها دفاعا عن سعر الصرف، فإن لم تسعفه الاحتياطيات الدولية فإن دفاعه سيفشل في الحفاظ على ثبات سعر الصرف [1] .

1.9- الاستقرار السياسي والامني :

ان الاضطرابات السياسية والاوضاع الامنية كـ(الانتفاضات، والحروب، والكوارث الطبيعية) مثل (الزلازل، والفيضانات) تؤثر في سعر الصرف، فهذه الظروف تتطلب سياسة اقتصادية خاصة بها، ففي حالات الحرب لابد من زيادة السلع والخدمات العسكرية فضلاً عن السلع والخدمات المدنية، وإعطاء المعونات التي تتطلب زيادة الإنفاق، مما يضطر الدولة اللجؤ إلى الاقتراض من الخارج، كل هذا سيخفض من سعر الصرف للعملة ويعمل على تدهوره، مما يزيد الحافز على هروب رأس المال وبخاصة العملات الصعبة وهذا ما يحدث في الدول النامية. كما إن للإشاعات تأثيراً

[1] Jun (International Monetary Fund : International Reserves And Foreign currency Liquidity , Guidelines For A Data Template , p17 .

ناجزاً وسريعاً على سعر الصرف عندما يكون الوضع الاقتصادي شيئاً ينجم عنه انخفاضاً في الطلب على العملة وتدهور قيمتها [1] .

1.10- مزاد العملة :

تعرف نافذة بيع وشراء العملة بأنها آلية بسيطة يستخدمها البنك المركزي من خلال قيامه ببيع مبلغ محدد من العملات الاجنبية بمزاد علني لتحديد سعر البيع وكميته في سوق الصرف العملات الاجنبية من قبل البنك المركزي[2]،لذا يترتب على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف اما (شراء العملات الاجنبية واما بيع العملات الاجنبية) اي انخفاض الاحتياطيات الاجنبية، ان انخفاض سعر الصرف يجعل من السلع المحلية رخيصة مقارنة مع السلع الاخرى في الخارج ومن ثم يزاد الطلب عليها مما يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض في الاستيرادات مما ينعكس ايجاباً على ميزان المدفوعات، وعندما تكون استيرادات بلد ما أكبر من صادراته يتم اللجوء الى سياسات منها استجابة الجهاز الانتاجي للارتفاع بالطلب[3]، توافر الاستقرار في الاسعار المحلية وكذلك زيادة الطلب العالمي على منتجات البلد ، اوفي حال ارتفاع معدلات التضخم حيث يلجأ الى رفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات اي تسريب جزء من العملة المتداولة الى الخارج، أو قد يكون التدخل من اجل تثبيت سعر الصرف اي تثبيت قيمتها عند سعر صرف محدد[4] .

---

[1] Bhandari , Jagdeep s . and putma , Blufoed H. (Economic Interdependence and Flexiable Exchange Rates) , The Mitpress , Cambridge Massachusetts , London , 1989 , PP 18-19

[2] Kathie L. Krumm ,Exchang Auctions,CPD Discussion paper,1985,p1-2

[3] Lawrence Ausubel and Rafael RomeuBidder Participation and Information in Currency Auctions, International Monetary Fund, Western Hemisphere Department ,2005,p4

([4]) McCarty, Cynthia S. (2002) Currency Auctions: Minimizing Collusive Behavior USA, Journal of East-West Business, Vol. 8(1), Jacksonville State University.

المبحث الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف – المفهوم – الأهمية – النظريات

2.1- مفهوم سعر الصرف (Exchange Rate Concept) :

يعد سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال علاقاتها الخارجية، وهذا معناه انها بحاجة الى النقد الاجنبي اللازم لتسديد قيمة وارداته، وبذلك سيتم تحويل العملة المحلية الى عملة اجنبية وخاصة عندما تكون العملة غير مقبولة دوليا لتسديد قيمة واردات الدولة. يعرف سعر الصرف على انه عدد وحدات النقد الاجنبي التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية[1]. ويعرف سعر الصرف الاجنبي بانة العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات اجنبية من خلال سوق الصرف الاجنبي[2]. ايضا هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والذي يتم على اساسه المبادلة[3]. ويتم تحديد سعر الصرف الثابت من قبل البنك المركزي للبلد في حين يتم تحديد السعر العائم من خلال ديناميكيات العرض والطلب في السوق [4].

ومما تقدم يمكن التعبير عن سعر الصرف بانه حلقة الوصل بين كل من الاقتصادات المحلية والاقتصادات الاجنبية ووسيلة لربط التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية أو زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية كما يمثل عاملا مؤثرا في

[1] Michal parkin,macroeconomis,6th,ed,pearson,education,Inc,new York,2003,p.690.
[2] Samuleson, Paul A., & William D., Nordhaus, ECONOMICS, 18th ed, McGraw Hill, 2005, p604.
[3] Campbell R.McConnell, Stanley L.Brue ,Macroeconomics,, McGraw-Hill higher Education,6thed ,2005,P460 .
[4] Mishkin, Frederic, S., and Stanley G., Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, 6th ed, Prentice McGraw Hill, 2009, p:333.

اتجاهات السياسة الاقتصادية على المستوى الدولي والمحلي على الأقل في الأجلين المتوسط والقصير في اقل تقدير.

2.2- أهمية سعر الصرف (Importance of Exchange Rate) :

تتضمن العلاقات الدولية نوعين من التدفقات، الأولى تتمثل بالسلع والخدمات عند انتقالها من دولة الى اخرى من جانب المصدرين، اما الاخرى فتتمثل بقيمة هذه السلع من قبل المستوردين. وهذه العلاقات تتضمن جملة المبادلات السلعية والخدمية وحركات رأس المال والعمل وعوامل الإنتاج الأخرى وتتم جميعها بين دول مختلفة، وإذا كان التبادل في العالم لا يتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي. لذا فان التعامل مع الدول الأخرى يتطلب تحويل عملة الدولة إلى عملة الدول الأخرى التي تتبادل معها او تحويل عملة دولة الى عملة دولية لغرض إتمام الصفقات التجارية [1]. مما يعني ضمنا الحاجة الى وسيط اخر لإتمام عملية المبادلة.

ولا يتوقف دور العملة الأجنبية في تمويل الاستيرادات فقط وتحديد المعروض النقدي منها بهدف الموائمة مع الطلب النقدي عليها، بل يتعدى الامر ذلك كله الى المساهمة في خلق النقود الوطنية وتحديد كمياتها كونها تمثل الغطاء القانوني لها ومن ثم دورها الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الكلف الحقيقية والاسعار النسبية مما يؤدي الى تحديد الاتجاهات العامة للاستثمار والنمو [2] .

1Karl E.case and others,economic,newjersey,usa,1999,p.464.
[2]thomas A.pugel and peter lindert,international economic, international edition,2000,p.491.

2.3- أنواع سعر الصرف وآلية تحديده:

أ- انواع سعر الصرف :

أولاً: سعر الصرف الإسمي (Nominal Exchange Rate) :

ويعبر عن سعر الصرف الاسمي بقيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، وهذا السعر يمثل مقياساً رئيساً لقيمة عملة دولة ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة اخرى، وكذلك لا يأخذ بنظر الاعتبار القوة الشرائية للسلع والخدمات بين البلدين، ويحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية محددة وتتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي، أي السعر المعتمد في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (السوداء)، مما يعني وجود أكثر من سعر صرف أسمي في المدة نفسها وفي الدولة نفسها[1].

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) :

يقيس سعر الصرف الحقيقي سعر السلع الأجنبية بالنسبة لسعر السلع المحلية، فمن الناحية الحسابية، إن سعر الصرف الحقيقي هو نسبة مستوى السعر الأجنبي الى السعر المحلي مضروبة في سعر الصرف الاسمي. كما في المعادلة (1). و تعد فترة الأساس مؤشراً لأسعار السلع في فترة زمنية، فيما يتعلق بفترة زمنية أخرى، إذا اخترنا فترة أساس أخرى، فسيتغير مؤشر الأسعار أيضًا. هذا هو السبب في أنه لا معنى للقيمة المطلقة لسعر الصرف الحقيقي إذا لم نقارن قيمتها بقيمة سعر الصرف في فترة

1 Rogoff, K., and others, Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes, IMF Occasional Paper 229 (2004), p. 29.

زمنيــة أخــرى. وهنــاك العديــد مــن مؤشــرات الأســعار التــي يمكــن أخــذها لحســاب ســعر الصــرف الحقيقــي: مؤشــر أســعار المســتهلك، ومعامــل انكمــاش النــاتج المحلــي الإجمــالي، ومؤشر أسعار السلع القابلة للتداول. ولكل مؤشر أسعار مختلفة من السلع[1] .

$$R = (EP^{*}) / P \quad . \; . \; . \quad (1)$$

R : سعر الصرف الحقيقي .

E : سعر الصرف الاسمي .

P^{*} : مستوى السعر الأجنبي .

P : مستوى السعر المحلي .

ثالثاً: أسعار الصرف الفورية والآجلة (Current and forward exchange rates):

ويقصــد بالســعر الفــوري للصــرف الســعر الحــالي او الجــاري، الــذي يعتمــد عليــه المتعــاملون ويــتم ادراجــه فــي فــواتير وتقيــيم الصــفقات، وتمثــل هــذه الصــفقات اغلــب العمليات التــي تجري فــي سوق الصــرف، ويمكــن أن تســتغرق المعــاملات الفوريــة ســتة أيــام لتســويتها. ويــتم تحديــد الســعر فــي تــاريخ التــداول، ولكــن يــتم اســتبدال الأمــوال فــي تــاريخ الاســتحقاق. هــذا ويمكــن أن يكــون الســوق الفــوري متقلبًــا للغايــة. اذ يهــيمن التــداول الفنــي علــى الحركــة علــى المــدى القصــير، والتــي تركــز علــى الاتجــاه وســرعة الحركــة. وغالبًــا مــا يشــار إلــى الأشــخاص الــذين يركــزون علــى الأمــور الفنيــة علــى أنهــم راســمي الخــرائط (Cartographers).

1James Gerber, International Economics , 4th ed, 2008,p211 .

يعرف سعر الصرف الآجل بانه تبادل عملة ما بعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقا بحسب السعر المتفق عليه للأسعار الآجلة، والسعر الآجل هو مزيج من السعر الفوري زائد أو ناقص النقاط الآجلة التي تمثل فرق سعر الفائدة بين العملتين. ومعظمها لديها فترة استحقاق أقل من عام في المستقبل ولكن يمكن أن تكون أطول. كما هو الحال مع السعر الفوري (Spot) فهو سعر الصرف لتبادل عملة مقابل اخرى في تاريخ الاستحقاق، ويتم تحديد السعر في تاريخ المعاملة، ولكن يتم استبدال الأموال في تاريخ الاستحقاق. وسوق العقود الآجلة تشبه معاملة العقود الآجلة من حيث تسويتها بعد الصفقة الفورية، ولكنها تتعلق بالحجم القياسي وتاريخ التسوية ويتم تداولها في سوق السلع. التبادل يعمل كطرف مقابل، وقد يتراوح موعد هذا التسليم ما بين (20 – 90) يوماً او اكثر. ويمكن حساب سعر الصرف الآجل حسب الصيغة الآتية [1] :

$$SF_1 = Sn * \frac{(1 + r_1)}{(1 + r_2)}$$

اذ يمثل

SF_1: سعر الصرف الاجل .

Sn: سعر الصرف الفوري .

r_1 : سعر الفائدة في البلد المعني .

r_2 : سعر الفائدة في البلد المقارن .

1 Bank for International Settlements ,Foreign Exchange Turnover in April 2019, Page 3. Accessed Oct. 7, 2021.

رابعاً: أسعار الصرف التقاطعية (Cross exchange rate)

ويقصد به سعر الصرف الثالث بالعملة المحلية بالنسبة لأكثر من عمله أجنبيه، ويكون التعامل بهذا النوع من الصرف لوجود فائدة في الصرف بين العملات فمثلا، سعر الصرف التقاطعي : الباوند/اليورو= القيمة الدولاريه للباوند / القيمة الدولاريه لليورو[1] .

ب- الية تحديد سعر الصرف :

يتحدد سعر الصرف الاجنبي لعملة ما اما بتفاعل قوى العرض والطلب (آلية السوق) شأنه شأن السلع والخدمات، واما يتحدد ادارياً من خلال البنك المركزي الذي يحدد مقدار تغيره صعودا او نزولاً. وسنوضح كيفية تحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب وكالاتي :

1. الطلب على الصرف الاجنبي

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الناس يرغبون في العملات الأجنبية هو شراء سلع وخدمات من بلد آخر أو الاستثمار في الخارج. اما السبب الثاني المهم للحصول على العملات الأجنبية فهو شراء الأصول المالية في بلد ما. إن الرغبة في فتح حساب مصرفي أجنبي، أو شراء أسهم أو سندات أجنبية، أو الحصول على ملكية مباشرة لرأس المال الحقيقي. في حين ان السبب الثالث الذي يجعل الأفراد يطلبون العملات الأجنبية هو تجنب الخسائر أو تحقيق الأرباح التي قد تنشأ من خلال التغيرات في سعر الصرف الأجنبي. فالأفراد الذين يعتقدون أن العملة الأجنبية ستصبح أكثر قيمة في المستقبل قد يرغبون في الحصول على هذه العملة في الوقت الحاضر بسعر منخفض

1 Peijie wang,The economics of foreign exchange and global finance,Berlin,Germany,2005,pp3-4.

على أمل بيعها غداً بسعر مرتفع ومن ثم تحقيق الربح السريع. ويشار إلى نشاط المخاطرة هذا بالمضاربة و قد يرغب الأفراد الآخرون الذين يتعين عليهم دفع ثمن عنصر مستورد في المستقبل في الحصول على العملة الأجنبية المطلوبة في الوقت الحاضر، بدلاً من المخاطرة باحتمالية أن تصبح العملة الأجنبية أكثر قيمة مستقبلاً وستزيد من التغيرات في سعر الصرف. اذ يعكس إجمالي الطلب على عملة أجنبية في أي وقت من الأوقات هذه المطالب الأساسية الثلاثة الاتية: (الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، والطلب على الاستثمار الأجنبي، والطلب القائم على نشاط المخاطرة أو تجنب المخاطر). ويجب أن يكون واضحًا أن المطالب من جانب مواطني الدولة تتوافق مع فقرات الخصم في إطار محاسبة ميزان المدفوعات[1]، وعادة تكون العلاقة بين سعر الصرف والطلب علية علاقة عكسية[2]. كما هو موضح في الشكل(5) الاتي :

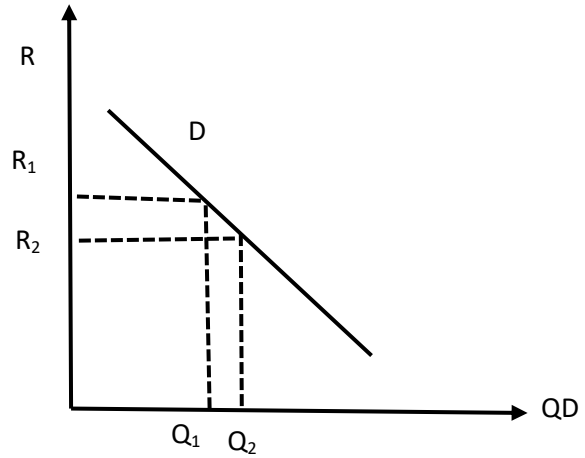

الشكل (5) الطلب على الصرف الاجنبي

Sources: Snider , Delbert A, Introduction to International Economics, 4th ed Richard D. Irwin, Inc, New York, 1967, p292.

[1]DENNIS R. APPLEYARD (others), INTERNATIONAL ECONOMICS 6th ed, McGraw-Hal Compar Ameticas, New York,2008,p480.

[2] Snider , Delbert A, Introduction to International Economics), 4 th de Richard D. Irwin, Inc, New York, 1967, p292.

2. عرض الصرف الاجنبي

ينتج عرض العملة الأجنبية للبلد الأصلي أولاً عن قيام الأجانب بشراء الصادرات المحلية للسلع والخدمات بإجراء تحويلات أحادية الجانب أو مدفوعات دخل الاستثمار في البلد. على سبيل المثال، تعد صادرات الولايات المتحدة من القمح وفول الصويا مصدرًا لتوريد العملات الأجنبية. اما المصدر الثاني فينشأ من الاستثمار الأجنبي في البلد الأم. وتعد المشتريات الأجنبية لسندات الحكومة الأمريكية، والمشتريات الأوروبية للأسهم الأمريكية ووضع الودائع المصرفية في الولايات المتحدة، والمشروعات اليابانية المشتركة في مصانع السيارات أو الإلكترونيات الأمريكية، كلها أمثلة على النشاط المالي الذي يوفر إمدادات النقد الأجنبي للولايات المتحدة. وأخيرًا يمكن أن توفر المضاربة الأجنبية وأنشطة التحوط مصدرًا ثالثًا للإمداد. هذا ويتكون إجمالي المعروض من العملات الأجنبية في أي فترة زمنية من هذه المصادر الثلاثة[1]. والعلاقة بين سعر الصرف وعرضة هي علاقة طرديه[2]،كما هو موضح في الشكل (6) .

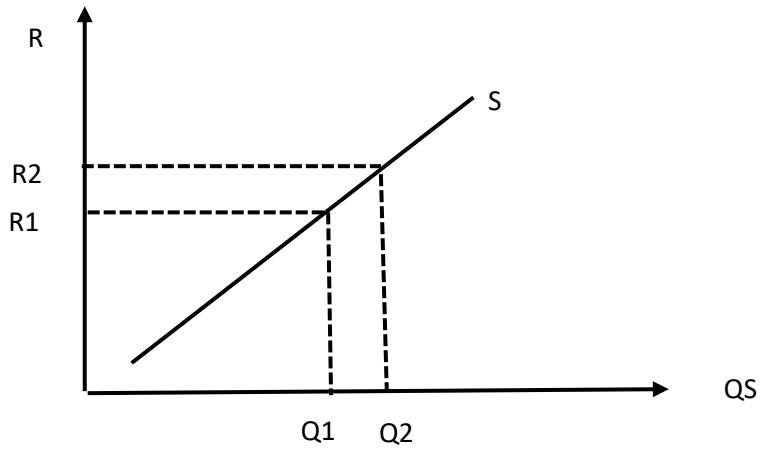

شكل (6) عرض الصرف الاجنبي

Sources: Snider , Delbert A, Introduction to International Economics), 4th ed Richard D. Irwin, Inc, New York, 1967, p294.

[1] DENNIS R. APPLEYARD (others), INTERNATIONAL ECONOMICS opc pit p480
[2] Snider , Delbert A, Introduction to International Economics), Opc pit , p294.

3. سعر الصرف التوازني

يقصد بسعر الصرف التوازني السعر الذي يتساوى عنده عرض الصرف الاجنبي والطلب علية وزوال اي عجز او فائض فيه، ويحدث هذا التوازن في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض الصرف الاجنبي مع الطلب عليه اذ يكون السعر التوازني (R*) والكمية التوازنيه (Q*) فمن خلال تفاعل العرض والطلب يتحدد السعر التوازني وإذا ما حصل اختلال بين العرض والطلب على الصرف الاجنبي فان سعر الصرف سيتغير انخفاضاً وارتفاعاً وفق تغير العرض والطلب عليه، وهذا يعني ان سعر الصرف شأنه شأن اي سعر في السوق يتحدد من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب[1]، كما هو موضح في الشكل(7) .

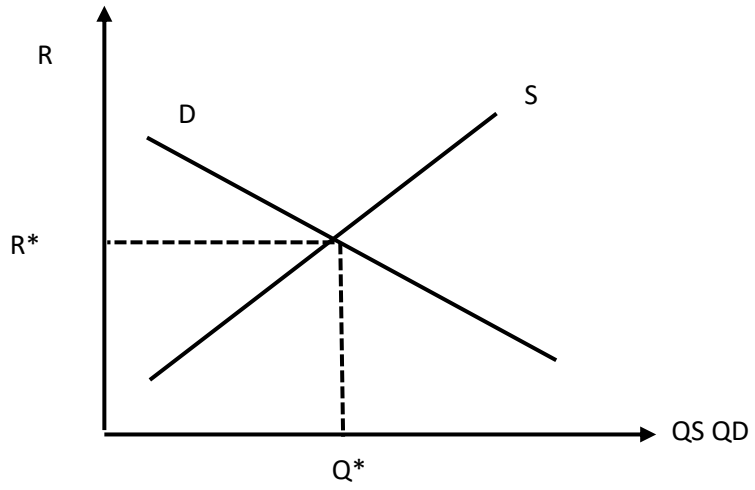

شكل (7) سعر الصرف التوازني

Sources :W. Charles Sawyer and Richard L Sprinkle, INTERNATIONAL ECONOMICS, publishing as Pearson 3rd ed, 2009,P330. Prentice Hall,

[1] W. Charles Sawyer and Richard L Sprinkle, INTERNATIONAL ECONOMICS,publishing as Pearson Prentice Hall, 3rd ed, 2009,P330.

-

2.4- نظم سعر الصرف (Exchange Rates Systems) :

هناك عدد من الأنظمة الهجينة التي تجمع بين الخصائص المختلفة، يتطلب نظام الربط القابل للتعديل من الدول تغيير القيم الاسمية دورياً عندما يكون هناك اختلال في ميزان المدفوعات. ويتم تغيير القيم الاسمية بمبالغ صغيرة على فترات متكررة ومحددة حتى يتم الوصول إلى سعر الصرف المتوازن. والنظام العائم المُدار هو النظام الذي تتدخل بموجبه السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي لتخفيف التقلبات القصيرة المدى دون محاولة التأثير على الاتجاه طويل المدى في أسعار الصرف. هناك أيضًا مناطق عملات مثالية، و تتكون من مجموعة من الدول التي ثبتت أسعار الصرف بشكل دائم فيما بينها. وهناك ثلاثة انواع من أنظمة أسعار الصرف المعمول بها في سوق الصرف الأجنبي وهي كالآتي :

2.4.1- نظام سعر الصرف الثابت (Pegged Exchange Rate System) :

هو النظام الذي تكون فيه العملة الأضعف من العملتين المعنيتين مرتبطة بالعملة الأقوى. وتحدد حكومة الدولة أو البنك المركزي سعر الصرف الثابت ولا يعتمد على قوى السوق. وللحفاظ على استقرار سعر العملة، هناك بيع للعملات الأجنبية من قبل البنك المركزي أو الحكومة عندما يرتفع سعر العملة الأجنبية وشراء للعملات الأجنبية عند انخفاض الأسعار، وتعرف هذه العملية بالربط وهذا هو السبب في إن نظام سعر الصرف الثابت يشار إليه أيضًا بنظام سعر الصرف المرتبط، ومن مزايا نظام سعر الصرف الثابت انه يضمن الاستقرار في النقد الأجنبي الذي يشجع التجارة الخارجية، فهناك استقرار في قيمة العملة يحميها من تقلبات السوق، ويشجع الاستثمار الأجنبي

للبلاد ويساعد في الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة في الاقتصاد، اما عيوب نظام سعر الصرف الثابت، فهناك حاجة مستمرة للاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية من أجل استقرار الاقتصاد، فقد تفتقر الحكومة إلى المرونة المطلوبة للتعافي في حالة حدوث صدمة اقتصادية تكتنف الاقتصاد، استمر استخدام هذا النظام للمدة (1879-1934) في إطار قاعدة الذهب، ويستخدم في اطار هذا النظام الغطاء الذهبي لتحديد قيم العملات المختلفة. ويستخدم هذا النظام في العديد من دول العالم بغية تحقيق سعر صرف ثابت للعملة المحلية فتقوم الحكومة بربط سعر صرف عملتها بعملة أخرى وأكثر العملات التي يتم الربط بها هي الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني واليورو، في حين تترك بعض الدول الأخرى سعر صرف عملتها يتحرك بحريه في نطاق محدد بحيث لا يتحرك عن سعر محدد أدنى ولا يتجاوز السقف الأعلى. ويتبع هذا النظام في العديد من الدول العربية والنامية نظرا لضعف مقومات ثبات عملاتها اذ تفتقر هذه الدول الى صناعات وانشطة تصديرية تدعم ثبات قيمة عملتها وعدم تعرضها للتغيرات الكبيرة [1].

يتمتع نظام سعر الصرف الثابت بالمزايا المزعومة الاتيه مقارنة بنظام سعر الصرف المرن[2] :

1- ينتج عنه درجة أقل من عدم اليقين في التجارة والتمويل الدوليين.

2- من المرجح أن يؤدي إلى استقرار المضاربة بدلاً من زعزعة الاستقرار.

1Campbell R.McConnell ,Stanley L.Brue, Macroeconomics ,opc,pit ,388.
[2] DOMINICK SALVATORE, International Economics, Printed in the United States of America,2ed,1983,p198

3- يؤدي إلى زيادة انضباط الأسعار (أي أنه أقل تضخمًا). ويختلف مؤيدو أسعار الصرف المرنة مع هذه الحجج .

2.4.2- نظام سعر الصرف المرن (Floating Exchange Rate System) :

يعرف نظام سعر الصرف المرن أيضا بنظام سعر الصرف العائم لأنه يعتمد على قوى السوق للعرض والطلب. ولا يوجد تدخل من البنوك المركزية أو الحكومة في نظام سعر الصرف العائم. من مزايا نظام سعر الصرف العائم يتم تصحيح أي نقص أو فائض في ميزان المدفوعات تلقائيًا في هذا النظام، اما عيوب نظام سعر الصرف العائم او المرن. فهو يشجع المضاربة التي قد تؤدي إلى تقلبات أسعار صرف العملات في السوق إذا كانت التقلبات في أسعار الصرف كبيرة جدًا، فقد يتسبب ذلك بمشكلات في حركة رأس المال بين البلدان ويؤثر أيضًا على التجارة الخارجية مما يعمل على تثبط أي نوع من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي[1]. ويتم في هذا النظام نوعين من التعويم هما: التعويم النظيف (CleanFloating) والتعويم غير النظيف (DirtyFloating) .

يتمتع نظام سعر الصرف المرن بالمزايا المزعومة الاتيه مقارنة بسعر الصرف الثابت[2] :

1- تعد تعديلات ميزان المدفوعات نظامًا مستمرًا وصغيرًا وسلسًا وليس عرضيًا.

1Aghion, P., Bacchetta, P., Rancière, R., and Rogoff, K., (2009), Exchange Rate Volatility and Productivity Growth: The Role of Financial Development, Journal of Monetary Economics, p 494
[2]DOMINICK SALVATORE, International Economics, opc,pit,p199

2- يحتاج سعر الصرف فقط إلى التغيير لإحداث التعديل في ميزان المدفوعات بدلاً من التغيير المطلوب في جميع الأسعار الداخلية في ظل نظام سعر الصرف الثابت مثل المعيار الذهبي.

3- نظرًا لأسعار الصرف وقربها من التوازن في جميع الأوقات، فإن الميزة النسبية واضحة بشدة ولن يتم تشويه نمط التجارة في البلاد.

4- تحرر الدول من استخدام السياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي الذي يمكنها من التركيز على الأهداف المحلية.

5- تسمح أسعار الصرف المرنة لكل دولة بمتابعة المقايضة المرغوبة بين التضخم والبطالة.

6- يتم تجنب تكلفة التدخل في العملات الأجنبية.

7- يتم أيضًا تقليل مخاطر أخطاء السياسة نظرًا لأنه في ظل نظام سعر الصرف المرن يتم تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات تلقائيًا.

2.4.3- نظام الرقابة على الصرف (exchange control System) :

نظام سعر الصرف العائم المُدار هو مزيج من أنظمة أسعار الصرف الثابتة (المدارة) والمتغيرة. وبموجب هذا النظام، تتدخل البنوك المركزية أو تشارك في شراء أو بيع العملات الأجنبية. اذ اضطرت العديد من الدول في المدة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، لاسيما بعد أزمة الكساد الكبير إلى فرض نظام رقابة مباشرة على الصرف وقد بدأ هذا النظام في المانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول امريكا اللاتينية وذلك من اجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها. ويتمثل نظام الرقابة على

الصرف الأجنبي بالأشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي او على عرض وطلب الصرف الأجنبي لهذه الدولة، والهدف عدم السماح بحرية تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية الا في ظل القواعد والأنظمة المحددة وإخضاع حركة التصدير والاستيراد إلى تلك القواعد نفسها.

مما لاشك فيه ان التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق بدخول او خروج الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت ولاعن طريق تقلبات الأسعار كما هو الحال في سعر الصرف المرن ولكن عن طريق تدخل السلطة النقدية المباشرة من اجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها. وهدف هذا النظام هو توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الاجنبي بما يتفق مع هدف السياسة الاقتصادية للدولة وتعمل السلطة النقدية في ظل هذا النظام على ان لا تترك سعر الصرف مقيدا بمسالة العرض والطلب عن طريق احداث التكافؤ الدائم بين الايرادات والمدفوعات لكي يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له[1].

2.5- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف ببعض العوامل التي يمكن أن تكون اقتصادية أو سياسية أو نفسية أيضًا. العوامل الاقتصادية المعروف أنها تسبب تبايناً في أسعار الصرف الأجنبي هي (التضخم والموازين التجارية والسياسات الحكومية)، اما العوامل السياسية التي يمكن أن تسبب تغييرًا في سعر الصرف الأجنبي فهي الاضطرابات السياسية أو عدم الاستقرار

[1]Dombusch rudiger ,fewer monies bett Monies ,Discussion on Exchange Rates and the choice of monetary- policy Regimes .American Economic Review 91,p 238.

في البلاد وأي نوع من الصراع السياسي، في حين ان العوامل النفسية التي تؤثر على سعر الصرف الأجنبي هي نفسية المشاركين في الصرف الأجنبي.

2.5.1- العوامل الاقتصادية (Economic Factors) :

1- عرض النقد (Money supply) :

ان زيادة عرض النقد تؤدي الى خفض قيمة العملة (ارتفاع سعر صرفها) ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من الميزة التنافسية ويؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات مما يؤدي الى زيادة اسعار صرف العملات[1].

2- معدلات التضخم (Inflation Rate) :

يمثل التضخم ظاهرة ارتفاع الاسعار المستمرة الناتجة عن الزيادة المفرطة في كمية النقود. والتغيرات في معدلات التضخم النسبية يمكن ان تؤثر على النشاط التجاري الدولي، مما يفوق الطلب على العملة وعرضها ومن ثم يؤثر على اسعار الصرف، فعند زيادة معدلات التضخم في بلد ما وبقاء معدل التضخم في البلدان الأخرى ثابتا، فأن ذلك الامر سيؤدي إلى زيادة الواردات مقارنة بالصادرات لان أسعار السلع والخدمات في الخارج اقل مما هو عليه في الداخل ومن ثم يقل الطلب على العملة المحلية في حين يزداد الطلب على العملات الاجنبية بغية تمويل الواردات، ولا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى التأثير في الأجور والتي تؤثر في فاعلية سعر الصرف[2]. وبعامة فأن العلاقة غير واضحة بين اسعار الصرف والتضخم ويرجع سبب ذلك إلى الخصائص الهيكلية للاقتصادات القومية وعوامل اخرى، ومن ثم تدخل الدولة والبنك

1 Herbert B. Mayo , Financial Institution – Investment & Management : An Introduction , 7th ed Harcourt college Publishing, U. S.A , 2001 , P. 263 .
2Jeff madure ,international corporate finance ,Copyright,8th ed ,2006,P104.

المركـزي فـي محاولـة تثبيـت سـعر الصـرف ممـا يـؤثر بوجـه او بـآخر علـى الاحتياطـات النقدية للبنك المركزي والمركز المالي للدولة.

3- السياسة الضريبية (Tax Policy) :

إن السياسـة الضـريبية المتشـددة قـد تجعـل الافـراد يحتفظـون بـالأموال وهـذا الامـر يـؤثر فـي قيمـة العملـة، علـى إن ارتفـاع معـدلات الضـريبة فـي بلـد مـا سـوف يـؤدي الـى تخفـيض الانتـاج والـدخول والصـادرات ويـؤثر سـلبا فـي سـعر صـرف عملـة ذلـك البلـد، وعليـه سـتؤثر الضـرائب فـي أسـعار صـرف العملـة مـن خـلال تأثيرهـا فـي الـدخول وعـرض النقـد والإنتـاج والأسعار والصادرات والميزان التجاري[1].

4- اختلال ميزان المدفوعات (Balance Payment) :

يعـد الاخـتلال فـي ميـزان المـدفوعات مـن بـين ابـرز العوامـل المـؤثر فـي سـعر الصـرف فهـو يعكـس العلاقـات التجاريـة للبلـد مـع العـالم الخـارجي وان التـوازن او عـدم التـوازن نـاتج عـن اخـتلال او عـدم اخـتلال هيكـل ميـزان المـدفوعات، ونجـد هـذا فـي تبـاين المـدفوعات الاساسـية فـي ميـزان الحسـاب الجـاري وحسـاب راس المـال والتغيـر فـي السـيولة الخارجيـة والتـي تسـاوي الاحتياطـات الرسـمية (الـذهب والعمـلات الاجنبيـة لـدى صـندوق النقـد الـدولي) فضـلاً عـن العمليـات التلقائيـة التـي يتضـمنها ميـزان المـدفوعات. وجميـع هـذه الاخـتلالات فـي ميـزان المـدفوعات تـؤثر فـي سـعر صـرف العملـة المحليـة حسـب طبيعـة الاختلال نفسه[2].

[1] Jcorbough , Rebert, INTERNATIONAL ECONOMICS ,8th ed, Central Washington,p492 , 2002
2 Thomas A .Pugel. lender ,international economic , McGraw hill USA ,2002,p480.

2.5.2- العوامل غير الاقتصادية (Non-Economic Factors) :

ومن اهم هذه العوامل هي العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة في سوق العملات الأجنبية وكما يأتي :

1- ظروف السوق (Conditions of market) :

يتميز سعر الصرف بالحساسية العالية اتجاه الظروف المختلفة سواء كانت تتعلق بالسوق او متغيرات أخرى تتعلق بالدعاية أو حتى الإشاعة. فالتقارير والإشاعات تؤثر بدرجات متفاوتة تتناسب مع درجة قوتها وطبيعة المجتمع.

2- خبرة المتعاملين (Experience of dealing) :

تؤدي خبرة ومهارة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية دورا بارزاً في تحديد اتجاه أسعار العملات وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقومون باتخاذ القرارات اللازمة بشان الأسعار و تعديلها او البقاء على حالها، وتتأثر أسعار العملات بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم وطلبهم او عرضهم من العملات الاجنبية وبتغطية هذه الاوضاع فسياستهم الخاصة بحجم هذه الاوضاع والاوقات المسموح لهم بالاحتفاظ بها يؤثر في أسعار العملات.

3-الكميات المطلوبة ودرجة السيولة (Liquidity and quantity demand) :

إن حجم الكمية المتعامل بها والسيولة المطلوبة والأوضاع الاقتصادية المختلفة، كلها عوامل تؤثر في سعر العملة. كذلك سياسات المتعاملين فيما يتعلق بشده الحاجة إلى السيولة بصورة دائميه او مؤقته[1].

4-التغيرات في الاسواق المالية غير سوق العملات (Changing in Financial Market)

ان للتغيرات في الاسواق المالية كالتغيرات في سوق الاسهم او السندات لها تأثيرها الواضح على سوق العملات. فلو ارتفعت اسعار الاسهم في سوقها او مردود ادوات الاستثمار في السوق النقدي. كل ذلك سيزيد من الطلب على العملات في هذا السوق ومن ثم ارتفاع اسعارها والعكس صحيح لو انخفضت مردوداتها على ادوات السوق النقدي. إذ تكون النتيجة بيع هذه الادوات ومن ثم زيادة المعروض منها وانخفاض أسعارها.

5-مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع بالعمليات (The Range of Demand Currency and varies Operations)

وإذا تساوى مجموع أوامر الشراء مع مجموع أوامر البيع فان سعر العملة يميل لصالح الجهة التي تستطيع ان تجد ظروفا أفضل لإتمام عملياتها، ثم ان التنوع في

[1] Carbaugh . Robert J. , "GLOBAL ECONOMICS " ,13th Ed ,South –Western , C engage Learning,p494 ,2000.

عـدد العمليـات المطلوبـة واكتشـاف طـرق جديـدة لتنفيـذها او الاسـتمرار فـي الاسـاليب الموجودة كلها امور تؤثر على أسعار العملات[1].

إذ ان التطـورات التقنيـة التـي شـهدها العقـد الاخيـر للقـرن الحـالي مـن الالفيـة الجديـدة القت بظلالها علـى حركـة الاقتصـاد العـالمي واصـبح عبـارة عـن قريـة صـغيرة تتحـرك فيهـا رؤوس الامـوال بيسـر وحريـة فـي ظـل اتفاقـات صـندوق النقـد والبنـك الـدوليين وجـولات منظمـة التجـارة العالميـة، ممـا يعنـي ان هنـاك عـواملاً عديـدة لا يمكـن حصـرها اثـرت وسـتؤثر فـي تحديـد سـعر الصـرف الملائـم لأي اقتصـاد ممـا يعقـد مهمـة تحديـد سـعر الصرف الملائم امام واضعي السياسات الاقتصادية.

2.6- النظريات المفسرة لسعر الصرف

1. نظريـة تعـادل القـوة الشـرائية (The Theory of Purchasing Power Parity)

ترجـع هـذه النظريـة الـى الاقتصـادي السـويدي (جوسـتاف كاسـل) فـي نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى لمعرفـة مقـدار الانحـراف عـن التـوازن فـي اسـعار صـرف العمـلات، ومـع اضـطراب الاحـوال الاقتصـادية والتجاريـة نتيجـة الحـرب وانتشـار موجـات التضـخم سـاءت الاحـوال النقديـة فـي معظـم الـدول، و إن اسـعار الصـرف تتحـدد اساسـاً بأسـعار السـلع النسـبية فـي مختلـف الـدول، وسـبب هـذا الاعتقـاد هـو قـانون السـعر الواحـد الـذي يـنص علـى وجـوب بيـع السـلع المتماثلـة بالسـعر ذاتـه فـي جميـع الاسـواق، وهـذا يعنـي ان سـعر الصـرف للدولـة يتجـه فـي الاسـواق الحـرة الـى مسـاواة تكلفـة شـراء السـلع المتـاجر بهـا محليـا

[1]Brian Coyle, foregn exghange markets,United kingdom,Finacial World publishing,2000,pp13-14.

مـع تكلفـة شـراء تلـك السـلع فـي الخـارج وهـذا مـا يطلـق عليـة (تعـادل القـوة الشـرائية لأسـعار الصـرف). اي إن قيمـة العملـة تتحـدد اولاً داخـل البلـد، اي بقـدر مـا تسـتطيع شـراؤه مـن بضـائع فـي السـوق المحلـي وكلمـا ازدادت قيمـة العملـة فـي بلـدها ازدادت قيمـة العملـة خارج البلد مع زيادة القوة الشرائية[1].

ويمكـن التميـز بـين تعـادل القـوة الشـرائية المطلـق والـذي هـو عبـارة عـن نسـبة السـعر بالبلـدين وتعـادل القـوة الشـرائية النسـبي او حاصـل سـعر الصـرف فـي فتـرة الاسـاس ونسـبة الارقام القياسية للأسعار في البلدين من خلال المعادلة الاتية :

$$SA = \frac{PD}{PF}$$

$$S = S_{t-1}\frac{pd}{pf}$$

حيث ان :

SA: تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الزمنية الراهنة.

PD: مستوى السعر المطلق في البلد الاصلي.

PF: مستوى السعر المطلق في البلد الاجنبي.

S: تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة.

p_d: الرقم القياسي للسعر في البلد الاصلي .

P_f: الرقم القياسي المطلق للبلد الاجنبي.

[1]Martin D.D.Evans ,Foreign exgchange economics ,World scientific publishing CO.pt. Singapore,2017,pp6-7

S_{T-1}: القيمة المتأخرة لسعر الصرف او سعر الصرف في فترة الاساس.

2. نظرية ميزان المدفوعات (The Theory of the Balance of Payments) :

هي النظرية الحديثة والأكثر إرضاءً لتحديد سعر الصرف. وتسمى أيضًا نظرية العرض والطلب لسعر الصرف، وطبقاً لهذه النظرية، يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي من خلال ميزان المدفوعات اي الطلب والعرض للعملات الأجنبية في السوق. وهنا يستخدم مصطلح (ميزان المدفوعات) بمعنى توازن السوق. وميزان المدفوعات هو سجل للمدفوعات الدولية التي تتم بسبب المعاملات الدولية المختلفة، مثل (الواردات والصادرات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التجارية والمالية والمضاربة). ويشمل ميزان المدفوعات جميع المدفوعات التي يدفعها الأجانب للمواطنين وكذلك جميع المدفوعات التي يدفعها المواطنون للأجانب، المدفوعات الواردة عبارة عن إئتمانات اما المدفوعات الصادرة فهي عبارة عن الديون. وتشكل الاعتمادات في ميزان المدفوعات أو فقرات التصدير توريد النقد الأجنبي، ويتم توريد العملات الأجنبية من قبل الدول المصدرة من ناحية. وتشكل الديون في ميزان المدفوعات أو عناصر الاستيراد الطلب على العملات الأجنبية من ناحية أخرى، ينشأ الطلب على النقد الأجنبي من الدول المستوردة، إذ يؤدي أي عجز أو فائض في ميزان المدفوعات إلى تغيرات في الطلب والعرض من النقد الأجنبي، ومن ثم يؤدي إلى التقلبات في سعر الصرف. وعندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن الديون سوف تتجاوز الائتمانات (أو الطلب على العملات الأجنبية). نتيجة لذلك سيرتفع سعر الصرف (أو ستنخفض قيمة صرف العملة المحلية من حيث العملة الأجنبية) من ناحية. ومن ناحية

أخرى، يعني الفائض في ميزان المدفوعات الائتمانات (أو المعروض من العملات الأجنبية)، التي تتجاوز الديون (أو الطلب على العملات الأجنبية)، والتي بدورها ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الصرف (أو ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية)[1].

3. النظرية النقدية (The Monetary Theory) :

إن سعر الصرف يمثل العامل الأساس الموازن للتدفقات الرأسمالية عبر الحدود وتقوم هذه النظرية على تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الأموال في سوق الصرف الأجنبي، إذ تفترض النظرية النقدية أن أسعار الصرف يتم تحديدها من خلال موازنة إجمالي العرض والطلب من العملة الوطنية في كل بلد، وبحسب هذه النظرية، يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي ومستوى السعر العام ومعدل الفائدة. والطلب على النقود هو الوظيفة المباشرة للدخل الحقيقي ومستوى الأسعار من ناحية. ومن ناحية أخرى، إنها دالة عكسية لمعدل الفائدة فيما يتعلق بعرض النقود، ويحدد على نحو مستقل من قبل السلطات النقدية في مختلف البلدان، ومن المفترض أن يكون سوق الصرف الأجنبي في البداية في حالة توازن أو عند تعادل الفائدة. ومن المفترض كذلك أن السلطة النقدية في البلد الأم تزيد من المعروض من النقود. مما سيؤدي إلى الزيادة المتناسبة في مستوى الأسعار في البلد الأم على المدى الطويل. وكذلك انخفاض قيمة العملة المحلية[2] .

1paul Roth, mastering foreign exchange and money markets, market edition 1996,p.78
[2]Jeffrey A. Frankel, Rate Theory and Practice, University of Chicago Press, 1984,p329.

4. نظريـة تـوازن المحفظـة الماليـة (The Unpredictability of Financial Asset Markets Theory)

توظـف هـذه النظريـة الفكـرة التـي تقـوم عليهـا النظريـة النقديـة فـي تحديـد اسـعار الصـرف بالطلـب وعـرض العملـة المحليـة مقارنـة بطلـب وعـرض العملـة الاجنبيـة. لكـن هـذه النظريـة تفتـرض أيضـا ان الأصـول الماليـة المحليـة والأجنبيـة مثـل السـندات بـدائل غيـر كاملـة. ويتمثـل جـوهر هـذه النظريـة فـي أن سـعر الصـرف يـتم تحديـده فـي عمليـة الموازنـة أو الموازنـة بـين الطلـب علـى الأصـول الماليـة وتوريـدها والتـي لا يمثـل المـال منهـا سـوى شـكلاً واحـداً مـن الأصـول، إن الزيـادة فـي التحـول فـي محفظـة الأصـول مـن السـندات المحليـة إلـى العملـة المحليـة والسـندات الأجنبيـة إلـى الانخفـاض الفـوري فـي قيمـة العملـة المحلية[1].

[1].Keith,Pilbeam,International Financial market ,3rd ed ,Pralgrave Macmillan ,2006 ,UK,PP152

الفصل الثاني

تحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020)

التمهيد :

ركز هذا الفصل على دراسة الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2020) ونظرا لطبيعة التحديات الاقتصادية التي مر بها من جهة والتي تستحق التوقف عند محطاتها ولحداثة المدة من جهة أخرى لبيان أداء متغيرات البحث في المتغيرات الكلية، وكذلك بيان اثر تلك المتغيرات في تحديد اتجاهات التقلب في اسعار الصرف .

ولتحقيقً اهداف هذا الفصل قسم إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول منها تحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)، اما المبحث الثاني فتضمن تحليل واقع اسعار صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020)، في حين تناول المبحث الثالث تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020) .

2.1 المبحث الاول : تحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020) :

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل مباشر او غير مباشر والتي تحكم عمل تغيرات سعر الصرف، وعليه تدعو الحاجة الى دراسة أثار بعض المتغيرات الاقتصادية في تغيرات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020). وجرت الدراسة في هذا المبحث من خلال استعراض تلك المتغيرات على النحو الاتي :

2.2.1 تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على سعر الصرف

اولاً- سعر الفائدة (interest rate) :

يعد سعر الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن ان تستخدم في التأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف تلجا الى سعر الفائدة، وان ثبات سعر الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية يؤدي الى تخفيض التراكم الرأسمالي ومن ثم ضياع فرصة للنمو والتنمية.

حيث بلغ سعر الفائدة (6.35%) للعام (2003) واستمر بالارتفاع حتى بلغ (20%) في عام (2007) وبمعدل تغير سنوي (91.94%) كما مبين في الجدول(1)، اذ حاولت السياسة النقدية كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع وبخاصة بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة معدلات الأجور في القطاع العام والخاص وانعكاسها على التكاليف التشغيلية والثابتة، الى جانب ان المصارف التجارية مازالت متمسكة بفكرة الفائدة العالية على القروض

الممنوحة بمعدلات تفوق معدلات التضخم لتجنب تآكل رؤوس أموالها وإيداعات الأفراد والمؤسسات المختلفة، وهذا يتنافى مع هدف الاستقرار المالي والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد سعر الفائدة واعتقاد المصارف بأن سعر الفائدة العالي يعد كافياً لتحمل مخاطر الائتمان بسبب المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وتردي الوضع الأمني في ظل نظام مالي يفتقر الى التطور وارتفاع السيولة المصرفية[1]، هذا ونلاحظ في الجدول(1) ذاته ان سعر الفائدة بدأ منخفضاً للعام (2008) ليبلغ (16.75%) واستمر بالانخفاض حتى العام (2015) ليبلغ (6%) ويمكن ان يكون سبب ذلك هو ارتفاع حجم الايرادات النفطية وتأثيرها في زيادة التمويل والاستثمارات مع توجيه الانفاق الحكومي لمواجهة العنف والتطرف، وهذا الانخفاض جاء دون المساس بأسس ومتغيرات الاقتصاد العراقي، واستمر سعر الفائدة بالانخفاض حتى العام (2020) ليبلغ (4%) والسبب هو تبني البنك المركزي لمشروع تنموي لتحفيز النشاط الاستثماري وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تخصيص مبلغ قدره (6) ترليون دينار عراقي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والممولة عبر الجهاز المصرفي[2].

[1] مجلة السياسية النقدية والمالية ، البنك المركزي ،المجلد (1) العدد (2) ،اب/ 2017، ص 11.
[2] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018، ص 19.

الجدول (1)

سعر الفائدة ومعدلات التغير السنوية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

السنة	سعر الفائدة %	معدل التغير السنوي %
2003	6.35	-
2004	6	-5.51
2005	7	16.67
2006	10.42	48.86
2007	20	91.94
2008	16.75	-16.25
2009	8.83	-47.28
2010	6.25	-29.22
2011	6	-4.00
2012	6	0.00
2013	6	0.00
2014	6	0.00
2015	6	0.00
2016	6	0.00
2017	4	-33.33
2018	4	0.00
2019	4	0.00
2020	4	0.00

المصـــدر = البنـــك المركـــزي العراقـــي ، المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

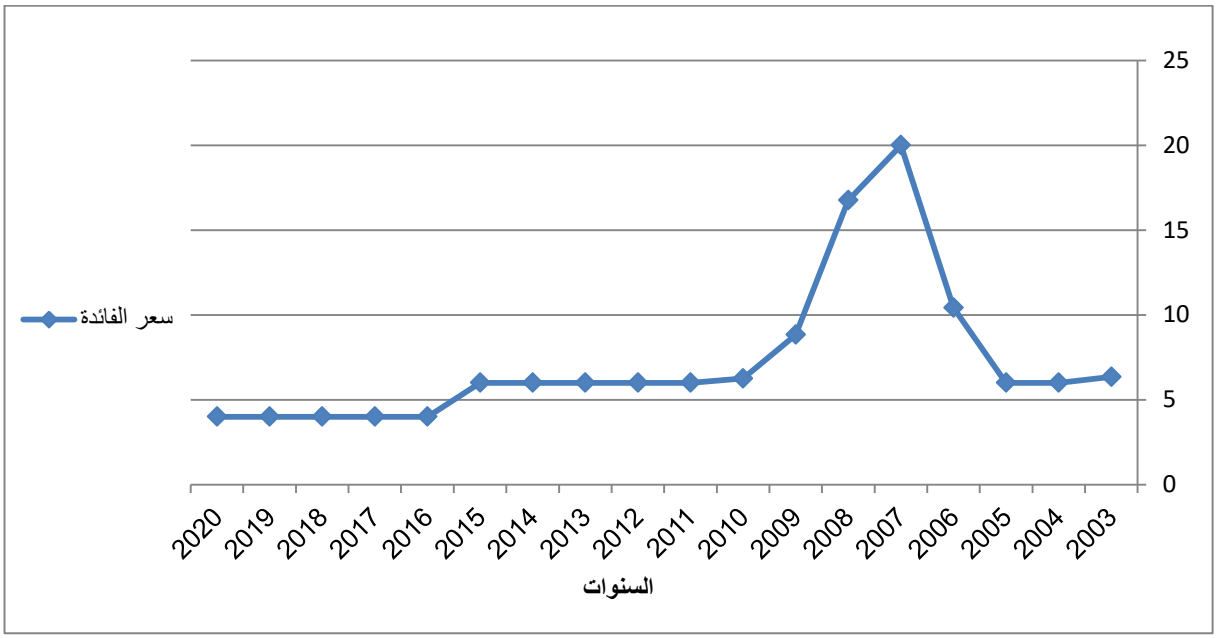

الشكل (8) سعر الفائدة للمدة (2003–2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (1)

يبين لنا الشكل (8) اعلاه التذبذب في سعر الفائدة إذ بلغ اعلى ارتفاع لها في عام (2007) حيث بلغت (20%)، وانخفضت بعد ذلك الى مستويات منخفضه جداً بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي بعد هروب المستثمرين الى الخارج واخذت بالاستقرار النوعي فيما بعد حتى عام (2020).

ثانياً– التضخم (inflation) :

ان قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام (2003) بلغت (33.69) ويرجع سبب ذلك الى الاخفاق في محاولة اعادة اعمار البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية[1]،هذا وقد ارتفع الرقم القياسي في عام (2006)، اذ بلغ (89.77) وبلغ معدل التضخم (53.24%) بسبب فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف

[1] د. أسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق من (2000 –2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السادس والثلاثون، 2013، ص48.

المرسومة من خلال تفعيل ادواتها النقدية، فضلا عن احتفاظ البنك المركزي بالاحتياطات الاجنبية التي ساهمت بالاحتفاظ بقيمة العملة واستقرار الاسعار[1]، بعد أكثر من عقدين على تدهور الاستقرار الاقتصادي، وقيامها بتحسين سعر صرف الدينار ازاء الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة، فضلا عن حدوث الازمة المالية في عام (2008) وما تبعها من ركود اقتصادي عام من خلال تراجع مستوى النشاط الاقتصادي العالمي[2]، أما في عام (2015) فلقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (118.54) بمستوى تضخم بلغ (1.39%)، نتيجة الازمة المالية والاقتصادية و الظروف الامنية التي عصفت بالعراق في مواجهة تنظيمات (داعش) وما لاحقها من انخفاض في أسعار النفط العالمية وتراجع ايرادات الموازنة العامة، فقد حافظ الرقم القياسي للأسعار على استقراره حتى نهاية الفترة، فقد بلغ الرقم القياسي العام للأسعار لعام (2020) (120.31) اما معدل التضخم بلغ (0.58%) .

الجدول (2)

الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2003–2020)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2010= 100%	معدلات التضخم %
2003	33.69	-
2004	42.77	26.95
2005	58.58	36.97
2006	89.77	53.24
2007	80.73	-10.07

[1] البنك المركزي العراقي والمديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، (2003) ، ص 39.
[2] د مظهر قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، البنك المركزي العراقي ، تشرين 2011 ، ص 5.

12.66	90.95	2008
6.87	97.20	2009
2.88	100.00	2010
5.80	105.80	2011
6.09	112.24	2012
1.88	114.35	2013
2.24	116.91	2014
1.39	118.54	2015
0.56	119.20	2016
0.18	119.42	2017
0.37	119.86	2018
-0.20	119.62	2019
0.58	120.31	2020

المصـــدر = البنـــك المركـــزي العراقـــي ، المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

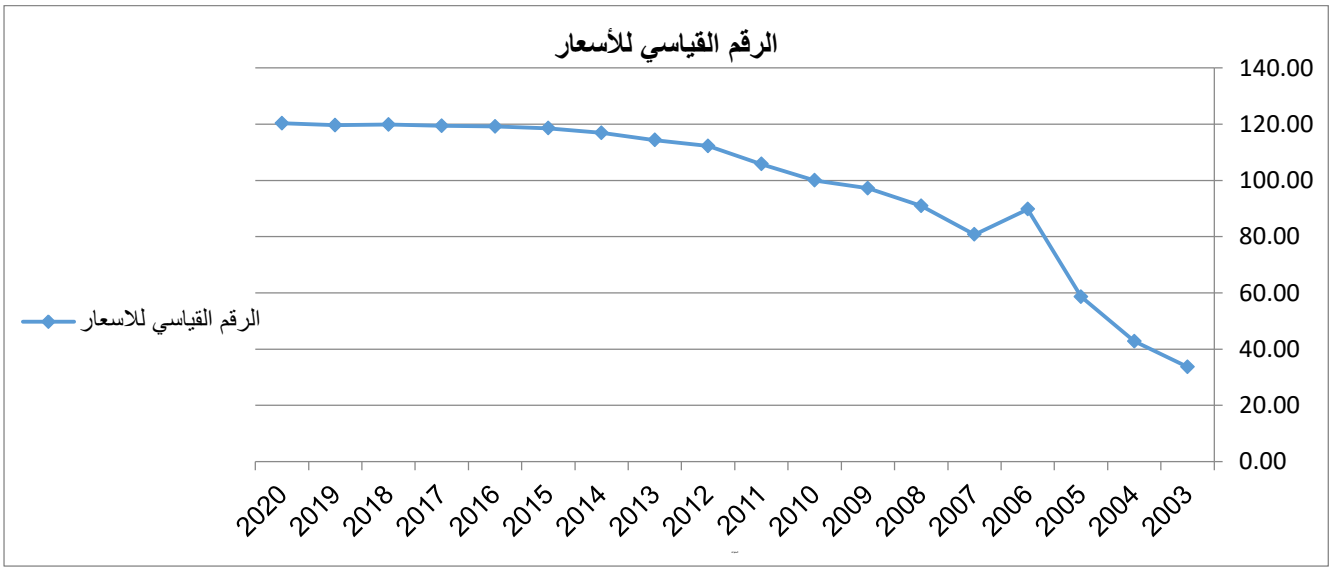

الشكل (9) الرقم القياسي للأسعار للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (2)

يبين لنا هذا الشكل (9) الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار حيث قامت السياسة النقدية بالمحاولة في معالجة التشوهات الهيكلية والنقدية التي أصابت الاقتصاد العراقي، وكانت المحاولة ناجحة في مجال تخفيض التضخم مما ساعد في رفع قيمة الدينار العراقي وجعله مخزنا للقيمة وأداة للادخار ومن ثم تحسين سعر الصرف واستقراره .

ثالثاً- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP at constant prices) :

يعد الاختلال الهيكلي من أبرز التحديات التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد نتيجة عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) او بالأحرى سوء ادارة هذه الموارد نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع على نحو ديناميكي ومستدام، ونتيجة لضعف دور مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واقتصار دور القطاع الصناعي على إنتاج السلع الاستهلاكية في الغالب، معتمدا على السوق الدولية في تلبية حاجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، مما أدى إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بقطاع النفط، إذ يزدهر بازدهاره و يتدهور بتدهوره[1]. ويوضح لنا الجدول (3) بان (GDP) ومعدل نموه قد شهد تحسن في عام (2004) نتيجة عودة الصادرات النفطية إلى السوق الدولية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وتحسن أسعار النفط بعد صدمة عام (1998)، ليأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد حتى العام (2008) إذ بلغ (120626517) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (8.23%). واستمر بالارتفاع حتى العام (2014) ليصبح (175335400) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (0.20%).

[1] غفران نوري حسين ،أثر سعر صرف الدينار العراقي على التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك ،جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد، 2020، ص 308.

وبقى هيكل الناتج المحلي الاجمالي طوال السنوات (2014–2020) يعاني من هيمنة القطاع النفطي علية مما جعل الناتج المحلي الاجمالي متذبذباً في معدلات النمو من سنة الى اخرى في اوقات الازمات العالمية، فلقد ساهمت في تشوه الهيكل الانتاجي هذا والى حد كبير سياسيتين: الاولى، هي سياسة ادارة الحكومة للإيرادات النفطية والتي اتسمت بعدم الانضباط عبر تعاظم هيكل النفقات اذ تم تخصيص معظم الوفورات المالية الناتجة عن زيادة كميات واسعار النفط في زيادة هيكل الانفاق لا سيما جانبه الاستهلاكي وليس الاستثماري ومن ثم لم يساهم في زيادة تكوين رأس المال وتمتين البنية التحتية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي مما انعكس سلبا على هيكل ومعدلات نمو الناتج [1] .

الجدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التغير السنوية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %
2003	66398213	–
2004	101845262	53.39
2005	103551403	1.68
2006	109389941	5.64
2007	111455813	1.89
2008	120626517	8.23

[1] احسان جبر عاشور متطلبات تاثير تخفيض سعر صرف الدينار العراقي لتحفيز الناتج المحلي الاجمالي اواخر عام 2020 ،مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد (2)،2021 ،ص44.

3.38	124702075	2009
6.40	132687029	2010
7.55	142700217	2011
13.94	162587533	2012
7.63	174990175	2013
0.20	175335400	2014
4.72	183616252	2015
13.79	208932109	2016
-3.77	201059363	2017
-0.96	199129298	2018
11.56	222141229	2019
-11.32	196985514	2020

المصـــدر = البنـــك المركـــزي العراقـــي ، المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

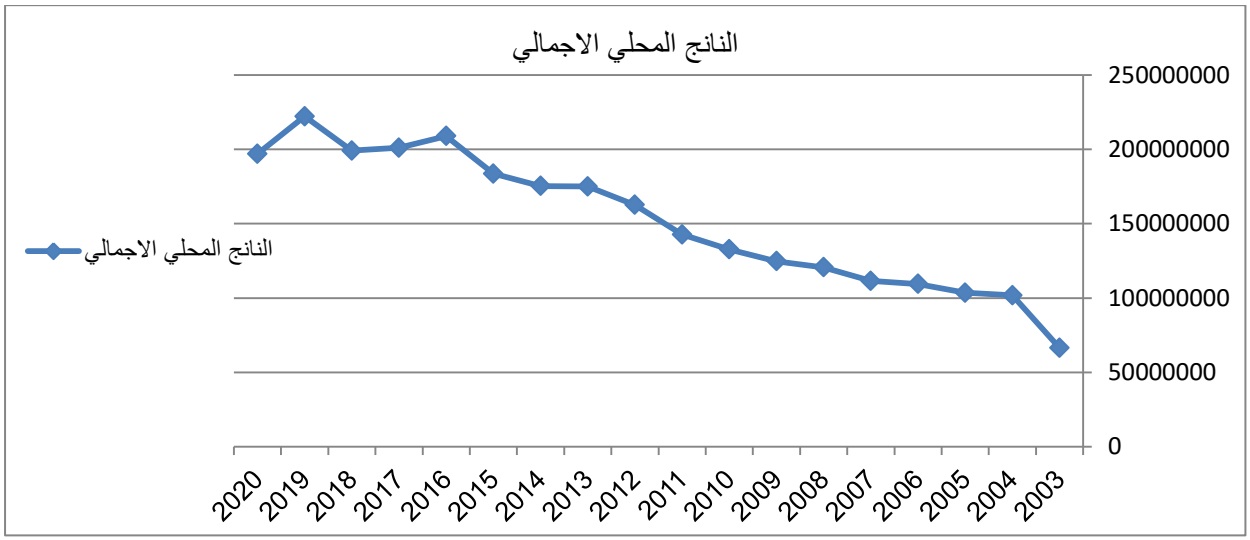

الشكل (10) الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (3) .

يلاحظ في الشكل (10) التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ففي عام (2004) كان مستوى التغير كبيراً نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية على العراق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال اندماجه بالسوق العالمية وممارسة التبادل التجاري الدولي واستعادة مكانته في السوق النفطية، واستمر بالارتفاع حتى العام (2020) التي انخفض فيها نتيجة لما عاشه العراق خلال العام من الوضع الامني والاقتصادي السيئ .

رابعاً- الاستيرادات والصادرات للمدة (2003-2020) :

اتجهت السياسة الاقتصادية بعد عام (2003) الى تحرير التجارة الخارجية بغية الافادة من المزايا التي تتحقق نتيجة لتحرير وربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية، ليتسنى المضي قدما في عملية تنويع الاقتصاد العراقي واعادة هيكلة القطاعات الانتاجية والعمل على استخدام أفضل للموارد المتاحة، بغية تعزيز الصادرات وتنويعها لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، لذلك فان التجارة الخارجية تشكل اداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية شديدة في تدفق الأموال والتكنولوجيا. ان العجز الكبير يولد زيادة عرض الدولار الامريكي في العراق لتمويل الاستيرادات، وبمرور الزمن سوف تنخفض قيمة الدولار مقابل ارتفاع قيمة الدينار العراقي وهذا ما حصل بعد(2003) مدعوما بسياسة استهداف التضخم للبنك المركزي والاحتياطات النقدية المهمة من عوائد النفط الدولاريه[1]، إذ يوضح الجدول (4) مقدار العجر خلال

[1] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2018، ص46.

مدة الدراسة فقد بلغ في عام (2005) (242) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي كان (104.77-%) اما في عام (2009-2010) فقد بلغ (2436-، 9183) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (107.11-%، 476.97-%) على التوالي، واستمر بالتأرجح ما بين العجز والفائض حتى العام (2020) ليبلغ مقدار العجز (1321-) وبمعدل تغير بلغ (105.63-%) مليون دينار، وهذا الامر يدعو الى الاهتمام بالإنتاجية لتحقيق الميزة التنافسية البعيدة عن عرض المزيد من الدولار والابتعاد تدريجياً عن نافذة بيع العملة وتفعيل الية العرض والطلب لتحيد سعر الصرف خاصة مع تحسن أسعار النفط مستقبلا[1]. نستنتج مما سبق ان اسعار الصرف تتعرض الى التقلبات الاقتصادية مما يؤثر في معاملاتها الاقتصادية اذ ان انخفاض او ارتفاع اسعار الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق والتي تتأثر بالعوامل السابقة .

الجدول (4)

الصادرات والاستيرادات وعجز وفائض الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي له للمدة (2020-2003)

السنة	الصادرات (مليون دينار)	الاستيرادات (مليون دينار)	عجز وفائض الميزان التجاري (مليون دينار)	معدل التغير السنوي للميزان التجاري %
2003	17829	18238	-409	_
2004	25877	30951	-5074	1140.59
2005	34810	34568	242	-104.77
2006	44786	32287	12499	5064.88
2007	49681	24542	25139	101.13

[1] علي عبد الكاظم دعدوش، دور الذكاء الاصطناعي في تنشيط دور الصادرات في العراق (رؤيا مستقبلية)، مجلة تكريت للعوم الاقتصادية والادارية،مجلد12،العدد 35 ,2021,ص 245

36.27	34256	41769	76025	2008
-107.11	-2436	48569	46133	2009
-476.97	9183	51380	60563	2010
306.15	37297	55929	93226	2011
10.05	41047	68800	109847	2012
-13.59	35469	69200	104669	2013
1.26	35917	62004	97921	2014
-85.47	5219	46346	51565	2015
35.85	7090	34208	41298	2016
177.76	19693	37866	57559	2017
106.29	40624	45736	86360	2018
-42.28	23447	58138	81585	2019
-105.63	-1321	48150	46829	2020

المصـــدر= البنـــك المركـــزي العراقـــي ، المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

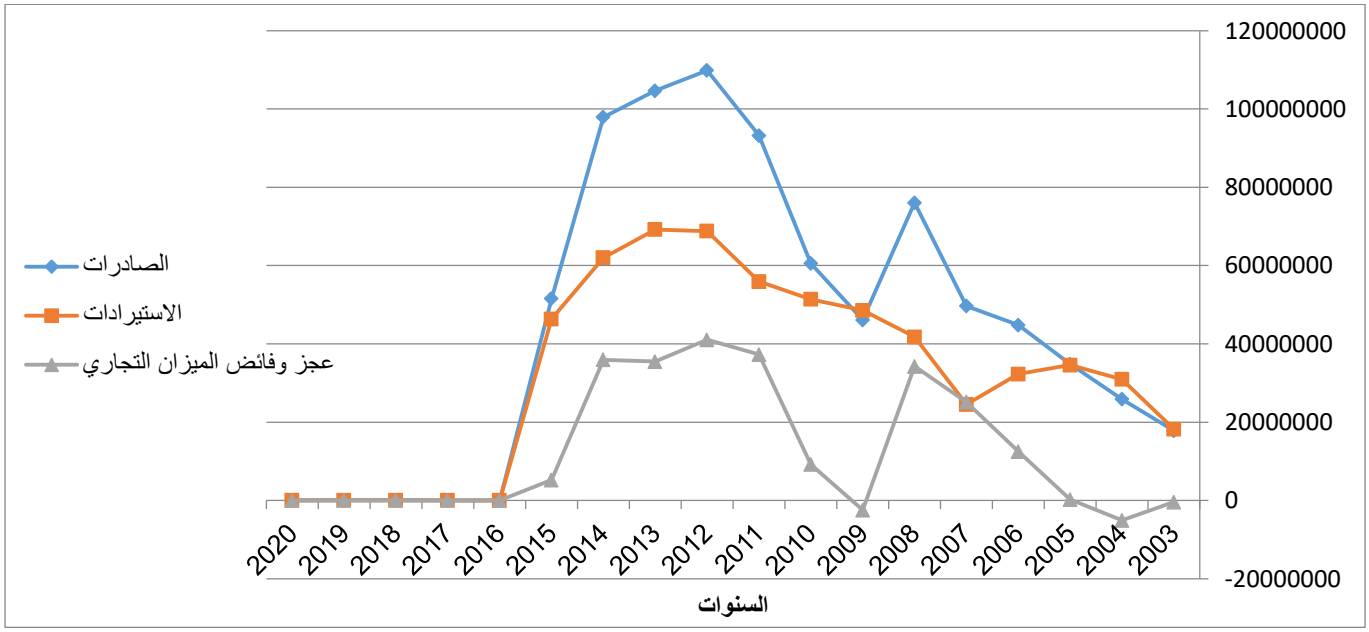

الشكل (11) الصادرات والاستيرادات للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (4) .

يبين لنا الشكل (11) اعلاه التقارب النوعي بين الصادرات والواردات خلال مدة الدراسة و يرجع سبب ذلك الى ارتباطها المباشر لما توفره الصادرات من العملة الاجنبية التي تستخدم في تمويل الاستيرادات نتيجة الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل التعاملات مع العالم الخارجي .

خامساً- الايرادات النفطية (oil revenue) :

اخذت الايرادات النفطية بعد عام (2003) اتجاهاً آخراً فقد اخذت تنحو منحى متصاعد على شكل قفزات في ظل تراجع الايرادات غير النفطية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة للدولة بنسبة عالية بلغت أكثر من (94%) وذلك لانتهاء الحصار الاقتصادي وعودة الصادرات النفطية الى كامل طاقتها وارتفاع اسعار النفط الخام، وبالتزامن مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي يزيد من الطلب العالمي على الطاقة وفي ظل محدودية الانتاج[1]. ويوضح لنا الجدول (5) التغيرات السنوية للإيرادات النفطية للمدة (2003-2020)، حيث نجد ان الإيرادات النفطية خلال هذه المدة أخذت بالارتفاع من عام (2003-2008) بشكل متنامي (بفعل الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط) حيث بلغت (15728387) مليون دينار في عام (2003)، كما بلغت (79131752) مليون دينار في عام (2008) أي بنسبة زيادة عن عام (2003) بلغت (403.1%)، ولكن بسبب التركز السلعي الذي يعاني منه هيكل الصادرات العراقي ادى ذلك الى

[1] عز الدين خليل ابراهيم، العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد4 ، 2018 ، ص283 .

انتقال أثر الأزمة العالمية المالية من اقتصاديات الدول المتقدمة (المستهلك الأكبر للطاقة وبخاصه الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المستهلك الأول للطاقة في العالم) إلى الاقتصاد العراقي في عام (2009) مما ادى إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى (51719059) مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت (34.6-%) عن عام (2008) [1]، وبعد هذا العام اي في عام (2010) ارتفعت الايرادات النفطية إلى (66819670) مليون دينار أي بنسبة زيادة كانت (29.2%) بالمقارنة مع عام (2009) واستمرت بالزيادة حتى العام (2012) لتبلغ (116597076) مليون دينار أي بنسبة زيادة (18.9%) عن العام (2011) ، مما أدى إلى رفع الايرادات العامة للدولة لتصل الى اعلى مقدار لها خلال عام (2012)، ان ارتفاع اسعار النفط الخام خلال المدة (2003-2012) وانعكاسه على العوائد عمل على خلق بيئة استثمارية ذات جدوى اقتصادية للاستثمارات النفطية العالية الكلفة، مما ادى الى فسح المجال امام انتاج نوع آخر من النفط الخام (النفط الصخري) الذي تزيد كلفته عن (80$) للبرميل اي قل من الحصة السوقية للنفط التقليدي بسبب دخول الصخري كمنافس للتقليدي، ومن ثم زيادة المعروض النفطي العالمي (في ظل زيادة انتاج النفط التقليدي للمحافظة على الحصة السوقية)، عن الطلب العالمي للنفط وهذا بدوره ضغط على اسعار النفط نحو الاسفل لتبدأ بالتراجع ومن ثم تراجع الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط خلال المدة (2013-2015) الى (110677542 ، 97072410 ، 51312621) مليون دينار، وهذا ما توضحه نسبة الانخفاض التي تدنت على التوالي

[1] محمد حسين عبود، قانون الموازنة العامة في العراق 2007، وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية ص11 .

الى (5.1%- 12.3%- 47.1%-)، مما انعكس سلباً على الايرادات العامة[1]، وفي عام (2016) بلغت الإيرادات النفطية (54839219) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي كان (6.87%). أما عام (2017) فقد ارتفعت الإيرادات النفطية لتبلغ (77422173) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (41.18%) ،وكان ذلك بسبب تحسن أسعار النفط على المستوى العالمي وزيادة الطلب عليه، اما في عامي (2018 , 2019) فقد ازدادت الإيرادات النفطية أيضا لتبلغ (106569834 ، 107566995) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (37.65% ، 0.94%) ، وحصل ذلك أيضا بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولكن بعد هذينِ العامين انخفضت الايرادات النفطية انخفاضاً كبيراً وذلك بسبب تراجع أسعار النفط عالميا اولاً، وزيادة المعروض من النفط في السوق العالمي ثانياً، وبعد فشل أوبك في الاتفاق على تخفيض أنتاج النفط، وإعلان عدد من الدول المصدرة للنفط أنها ستزيد من إنتاجها خلال الاجتماع الذي عقد في (31/ آذار من العام 2020) [2]، هبط سعر النفط الى ما يقارب (35) دولارا للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر آذار من العام نفسه ليستمر الانخفاض حتى بلغ ما يقارب(23) دولارا للبرميل، إذ كان سعر النفط (55) دولاراً للبرميل الواحد في شهري شباط وارتفع الخزين النفطي العالمي بمقدار (87) مليون برميل إضافي (للعام 2020) وتبعا لذلك سجلت الايرادات النفطية

[1] البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015 ، ص68

[2] ايسر ياسين فهد، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع الاشارة الخاصة الى العراق ، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2020، ص9 .

انخفاضـــاً بلـــغ مـــا يقـــارب (63199689) مليـــون دينـــار فـــي عـــام (2020) وبمعـــدل انخفاض سنوي كان ما يقارب (41.25- %)[1]

الجدول (5)

الايرادات النفطية و التغير السنوي لها للمدة (2003-2020)

السنة	الايرادات النفطية	التغير السنوي للإيرادات النفطية
2003	15728387	-
2004	32593011	107.22
2005	39480069	21.13
2006	46908096	18.81
2007	50747131	8.18
2008	79131752	55.93
2009	51719059	-34.64
2010	66819670	29.20
2011	98090214	46.80
2012	116597076	18.87
2013	110677542	-5.08
2014	97072410	-12.29
2015	51312621	-47.14
2016	54839219	6.87
2017	77422173	41.18
2018	106569834	37.65
2019	107566995	0.94
2020	63199689	-41.25

[1] البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018، ص41 .

المصـــدر= البنـــك المركـــزي العراقـــي ، المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

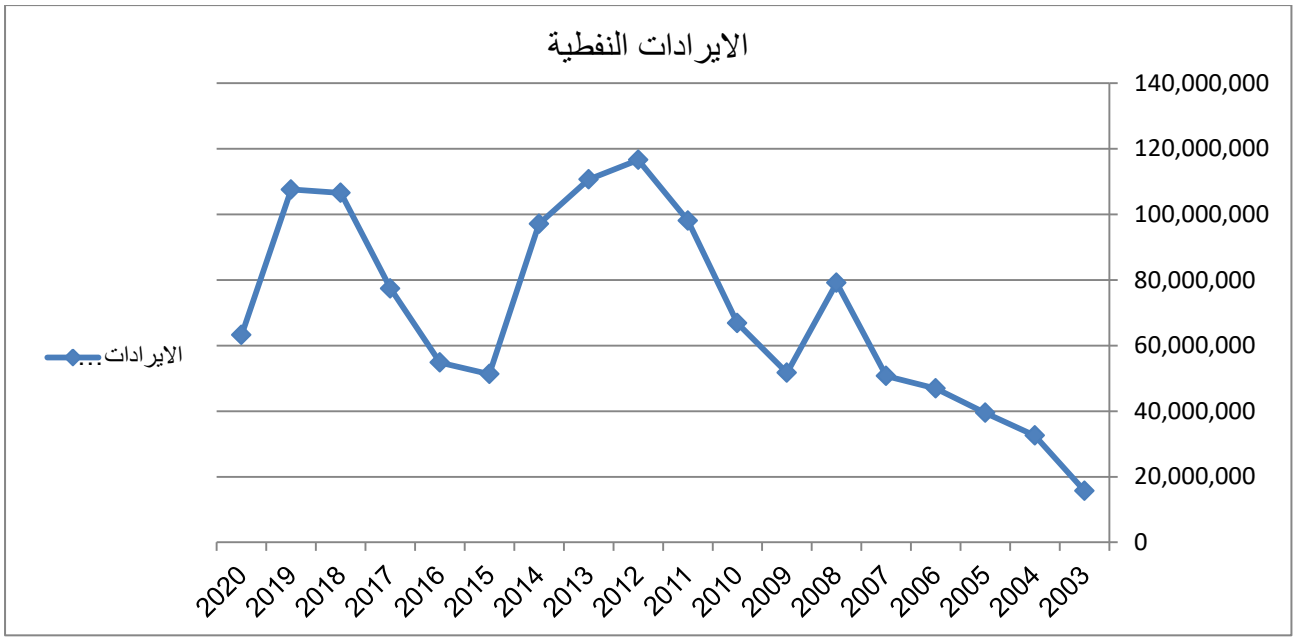

الشكل (12) الايرادات النفطية للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (5) .

يبين لنا الشكل (12) التغيرات في الايرادات النفطية حيث نجد ان الإيرادات النفطية كانت خلال هذه المدة متذبذبة، إذ شهدت اعلى ارتفاع لها في عام (2012) ، ثم اخذت بالتذبذب حتى عامي (2018 , 2019) فقد ازدادت الإيرادات النفطية وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم سجلت الايرادات النفطية انخفاضاً في عام (2020) بسبب تراجع أسعار النفط عالميا اولاً وزيادة المعروض من النفط في السوق العالمي ثانياً .

2.2 المبحث الثاني : تحليل واقع اسعار صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020) :

يعد الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته المحلية كما يؤدي الدولار دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي سواء كان على المستوى المحلي أم على مستوى العلاقات الدولية للعراق وذلك لارتباطه بسعر صرف الدينار العراقي[1]، ويتسم سعر صرف الدينار العراقي بالازدواجية فضلاً عن السعر الرسمي الذي يعد سعراً مركزياً لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية[2]، وهناك سعر الصرف الموازي (وهو السعر الذي يسود في سوق الصرف الموازية غير الرسمية والذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية غير الرسمية) وعادة يطلق عليه تسمية (السوق السوداء)[3]، ويعد سعر الصرف الدينار العراقي مثبتا تجاه الدولار الأمريكي يتخلله العديد من الترتيبات التي ظهرت في عقد التسعينات ومع ثبات الدينار العراقي والمغالاة في معدلات صرفه إزاء العملات الأجنبية احتلت السوق الموازية (السوق الثانوية غير القانونية للصرف) مكانها البارز في النشاط الاقتصادي والتمويلي واستطاعت استقطاب حيازات المقيمين من النقد الأجنبي واشاعة نظام مرن للصرف الأجنبي وبات في كل الأحوال معياراً ومؤشراً للوقوف على حجم الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي[4]، فلقد شهد سعر صرف

---

[1] وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان 2010، ، ص 2 .

[2] د . همام الشماع ، د . عمرو العمري ، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ،، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، 2001 ، ص 25 .

[3] عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع أشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2002 ،ص130.

[4] د . عماد محمد علي العاني ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص34.

الـدينار العراقـي تغيـرات كبيـرة فـي وقتنـا الحاضـر، وذلـك بسـبب التحـديات السياسـية والاقتصـادية التـي يواجههـا الاقتصـاد العراقـي كمـا اخـذ سـعر الصـرف المـوازي للـدينار العراقـي بالابتعـاد كثيـرا عـن سـعر الصـرف الرسـمي، فضـلاً عـن ظهـور ترتيبـات متعـددة لسـعر الصـرف غيـر الرسـمي، الـى جانـب التعدديـة فـي أسـعار الصـرف التـي نجمـت عـن الظـروف غيـر الايجابيـة التـي شـهدها الاقتصـاد العراقـي، ومـا فرضـه سـوء الإدارة للاقتصـاد الـوطني للمـدة مـا قبـل عـام (2003) حيـث بلـغ عـدد هـذه الأسـعار (17) سـعرا موازيـاً حتـى العـام المـذكور[1]، أمـا مـا بعـد عـام (2003) فقـد شـهد بـدأ عمليـة إعـادة تأهيـل الاقتصـاد العراقـي، فهنـاك عوامـل عديـدة سـاهمت فـي تحسـن واسـتقرار سـعر الصـرف منهـا صـدور قـانون البنـك المركـزي عـدد (56) للسـنة (2004) ومـا أتاحـه مـن تحقيـق الاسـتقلالية التامـة للبنـك المركـزي فـي رسـم وتنفيـذ سياسـته النقديـة ولجوئـه إلـى الاعتمـاد علـى الوسـائل غيـر المباشـرة للسياسـة النقديـة ومـن أهمهـا قيـام البنـك المركـزي بتنظـيم مـزاد للـدولار بهـدف تحقيـق الثبـات والتحسـن فـي سـعر صـرف الـدينار العراقـي تجـاه الـدولار إلـى جانـب قيامـه بإصـدار عملـة عراقيـة جديـدة بـديلا عـن العملـة القديمـة أعطـت للبنـك المركـزي إمكانيـة السـيطرة التامـة علـى عمليـة الإصـدار والحـد مـن عمليـات التزويـر للعملـة التـي كانـت تتـرك آثـارا سـلبية علـى قيمـة الـدينار، وبـذلك أصـبح هنـاك سياسـة للبنـك المركـزي أكثـر وضـوحاً أتاحـت لـه التمتـع بالاسـتقلالية الجديـدة لاسـتقرار سـعر صـرف الـدينار العراقـي ومتابعـة تحركاتـه وجعلهـا ضـمن حـدود معينـة مـن خـلال مـزادات العملـة الأجنبيـة التـي اعتمـدت منـذ (4/10/2003) وقـد سـاهم هـذا المـزاد فـي تحقيـق الأهـداف المطلوبـة منـه بنسـبة جيـدة بصـفته احـد الوسـائل غيـر المباشـرة التـي اعتمـد عليهـا البنـك فـي

[1] د . مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف ، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، 2001، ص 36 .

رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة، اذ دعت الحاجة البنك المركزي إلى إنشاء مزاد العملة لتحسين قيمة الدينار العراقي[1]، واستمر العمل به خلال مدة البحث .

وعند النظر الى الجدول (6) نلاحظ ان المدة من (2003- 2020) شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي والموازي، اذ بلغ سعر الصرف الرسمي للعام (2004) (1453) وبمعدل تغير سنوي (20-%)، قابله للمدة نفسها السعر الموازي (1453) وبمعدل تغير سنوي بلغ (24-%) وذلك بسبب اتساع التعامل في الأسواق الموازية ومن اجل السيطرة على حيازات العملات الأجنبية وتشجيع تدفقها من المقيمين في الخارج لجأت الحكومة الى الاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت السياسة النقدية مبدأ التحرير المالي إذ تم دمج النشاطات الثانوية للسوق الموازي للصرف بمجمل الاقتصاد الكلي وتم وضع الإطار القانوني والمؤسسي[2]. لذلك الغت الدولة نظام تعدد أسعار الصرف والاعتماد على سعر الصرف المعوم، وهذه العملية حدثت بعد استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة في نهاية عام (2003) مما ولد الثقة بين المواطنين للتعامل بها، هذا فضلاً عن قيام البنك المركزي بمزاد يومي، وذلك بطرح كميات من الدولار في السوق النقدية للعمل على زيادة عرض العملة الأجنبية من جهة وتقليل عرض العملة المحلية التي تحسن الطلب عليها من جهة أخرى، وهذا الإجراء أدى إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار اتجاه الدولار حتى عام (2007) اذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1255) اما سعر الصرف الموازي

[1] محمود محمد محمود داغر –حسين عطوان مهوس ,دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمده 2004-2012.،ص 10.

[2] د.سامي فاضل عطو ، حول تعددية أسعار الصرف ، وأثارها الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ،2001 ، ص 65 .

فقد بلغ (1267) وبمعدل تغير سنوي كان (14-%)[1] .ان التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي خلال المدة من (2008-2015) رافقها معدلات تغير سنوية سالبة لمعظم سنوات المدة اعلاه في سعر الصرف الموازي. اما عام (2010 و2011) فقد بقي سعر الصرف الرسمي ثابتا في حين شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعا ملحوظاً[2]. لكن في عام (2015) فقد انخفض سعر الصرف الرسمي والموازي ليبلغا (1190 ,1247) وبمعدل تغير سنوي بلغ (2%) للموازي اما الرسمي (0%)، وهذا دل على تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعاره. اما عامي (2017-2018) فنلاحظ التحسن الواضح في اسعار الصرف بلغت (1184، 1190) للسعر الرسمي و(1259، 1208) للموازي وهذا دليل على فاعلية البنك المركزي في الحفاظ على استقراريه سعر صرف الدينار العراقي، وبلغ معدل سعر الصرف لعام (2020) للسعر الرسمي (1192) اما السعر الموازي (1233) مقابل (1182 ، 1196) للعام (2019) ويرجع سبب ذلك الى الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق خلال العامين المتمثلة بـ(جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط) نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم عامة بسبب الجائحة[3].

[1] د . نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد (22) ، السنة الثامنة ، 2012 ، ص 59 .
[2] البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي, 2012, ص18.
[3] التقرير السنوي لعام 2020 ،ص 29

الجدول (6)

سعر الصرف الرسمي والموازي ومعدلات التغير السنوية للمدة (2003-2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	سعر الصرف الموازي دينار/ دولار	معدلات التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي%	معدلات التغير السنوي لسعر الصرف الموازي%
2003	1836	1936	-	-
2004	1453	1453	-20.86	-24.95
2005	1469	1472	1.10	1.31
2006	1467	1475	-0.14	0.20
2007	1255	1267	-14.45	-14.10
2008	1193	1203	-4.94	-5.05
2009	1170	1182	-1.93	-1.75
2010	1170	1185	0.00	0.25
2011	1170	1196	0.00	0.93
2012	1166	1233	-0.34	3.09
2013	1166	1232	0.00	-0.08
2014	1166	1214	0.00	-1.46
2015	1190	1247	2.06	2.72
2016	1182	1275	-0.67	2.25
2017	1184	1259	0.17	-1.25
2018	1190	1208	0.51	-4.05
2019	1182	1196	-0.67	-0.99
2020	1192	1233	0.85	3.09

المصـــدر : البنـــك المركـــزي العراقـــي – المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات السنوية (2003-2020) .

معدل التغير السنوي = (Yt-Y0) / Y0 * 100 .

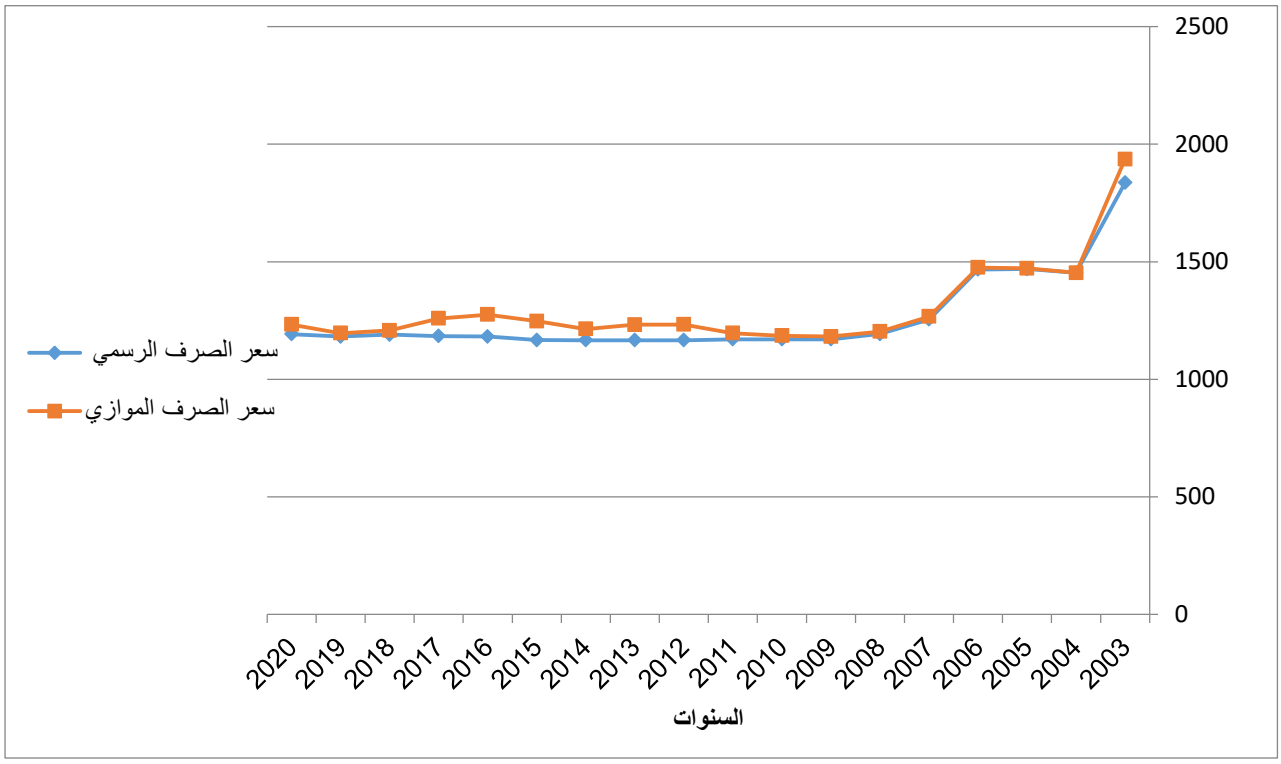

الشكل (13) اسعار الصرف الرسمي والموازي للمدة (2003-2020)

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (6)

نلاحظ في هذا الشكل (13) التغيرات في اسعار الصرف ففي بداية المدة كانت متقاربة بين سعر الصرف الرسمي والموازي حتى عام (2010) بدأت بالتذبذب والارتفاع والانخفاض ويرجع سبب هذا الى السيطرة على الضغوط التضخمية اولاً، والقدرة على المنافسة الخارجية ثانياً، واخذ سعر الصرف الموازي بالابتعاد عن السعر الرسمي حتى نهاية المدة، بسبب العمليات التي تحدث في سوق الصرف الاجل والعاجل و المراجحه وعمليات المضاربة وغيرها.

المبحث الثالث : تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020) .

إن لتغيرات سعر الصرف اثراً كبيراً في بنية الاقتصاد العراقي بسبب دوره البارز في التأثير بالتعاملات الداخلية والخارجية وتحديد اتجاهات الادخار والاستثمار والمضاربة وستكون الدراسة في هذا المبحث من خلال بيان اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر الصرف وتقييم مزاد العملة، والمرونة لسعر الصرف و تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد العراقي لتقييم اتجاهات التغير في سعر الصرف من خلال المؤشرات الاتية :

2.3.1- اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003-2020)

شهد الاقتصاد العراقي اسعاراً مشوهه للصرف قبل عام (2003)، فقد كان هناك سوقين للصرف الرسمي والموازي، مما انتج نظام صرف مليء بالتشوهات نتيجة التعددية في الاسعار، ففي اواخر عام (2003) اقام البنك المركزي مزاد العملة الاجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظام الصرف الثابت والاعتماد على نظام الصرف المعوم المدار، اذ يتحدد سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب وتحت رقابة واشراف البنك المركزي العراقي للأهمية التي يحظى بها في الاقتصاد العراقي، واصبح مزاد العملة الاجنبية السوق المركزي للصرف في العراق واحد أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض معدلات التضخم، فقد تمكن مزاد العملة من الاشباع النسبي لحاجة السوق من العملة الأجنبية

وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته[1]. وعند ملاحظة الجدول (7) الذي يبين لنا تطور التغيرات السنوية لسعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلية للمدة (2003-2020)، نجد ان معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي والموازي بلغ على التوالي (20.86-%، 24.95-%) دينار/الدولار للعام (2004) واستمر التحسن في سعر الصرف الرسمي والموازي، وان كان هناك بعض الظروف الامنية التي سببت بعض الاختلالات الا انه تجاوزها، ايضا تلاشى الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال المدة اعلاه.

- **اثر سعر الفائدة على سعر الصرف للمدة من (2003-2020) :**

اما سعر الفائدة فيؤثر بسعر الصرف عن طريق تأثير سعر الفائدة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية ومدى تأثير ذلك في وضع ميزان المدفوعات، اذ يؤدي رفع سعر الفائدة الى جذب رؤوس الأموال الاجنبية بدافع الربح مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الاجنبية والذي من شأنه ان يؤدي الى رفع سعر الصرف والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الفائدة، اذ يبين لنا الجدول (7) ذاته التناغم في مستويات التغير السنوي للفائدة وتغيرات اسعار الصرف فقد بلغت عام (2004) (5.51-%) واستمرت بالارتفاع حتى عام (2008) وبلغ معدل النمو السنوي (16.25-%) قابلها تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لسعر الصرف بلغ للسعر الرسمي والموازي (4.94-% ، 5.05-%) على التوالي، واستمرت بالارتفاع بعد ذلك وبمستويات تغير ثابتة حتى نهاية المدة اما اسعار الصرف فقد كاد ان يتلاشى الفرق بينهما.

[1] محمود محمد محمود - حسين عطوان مهوس معراج , ,مصدر سبق ذكرة ,ص 8 .

- **اثر التضخم على سعر الصرف للمدة من (2003-2020) :**

وجاءت السياسة النقدية الهادفة الى الحد من ظاهرة التضخم بعدة أدوات تم استخدامها في ظل القانون الجديد، حيث انها وجدت أن مواجهة الظاهرة التضخمية يأتي عن طريق التأثير في الرغبة في اتجاهات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والتي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الارصدة مما يحقق التوازن بين العرض والطلب فيها اي يحقق التوازن في السوق النقدية. لذا فقد اعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته لكبح جماح التضخم وتقوية سعر صرفه كثيراً على اشارة سعر الصرف متمثلة برفع القيمة الخارجية للدينار العراقي على نحو يتناسب مع سعر صرفه الحقيقي وذلك من خلال الاحتياطيات الاجنبية المتوفرة لدى البنك المركزي، وبمتابعة معدلات التضخم السنوية للسنوات الأخيرة، والنظر الى الجدول (7) نلاحظ الانخفاض في معدلات التضخم فقد كان في عام (2007) (53.24%) وهي اعلى قيمة خلال تلك المدة لينخفض بعد ذلك الى مستويات منخفضة جدا نتيجة لمحاولة السياسة النقدية في معالجة التشوهات الهيكلية والنقدية التي أصابت الاقتصاد العراقي، وكانت المحاولة ناجحة في مجال تخفيض التضخم مما ساعد على رفع قيمة الدينار العراقي وجعله مخزنا للقيمة وأداة للادخار ومن ثم تحسين سعر الصرف واستقراره .

- **اثر الناتج المحلي الاجمالي على سعر الصرف للمدة من (2003-2020) :**

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات في النشاط الاقتصادي فهو مقياس لمدى كفاءة الاداء الاقتصادي لمدة زمنية محددة، لأن الاقتصاد العراقي يعد انموذجاً للاقتصاد الريعي وذلك لاستحواذ قطاع النفط على مجمل الصادرات والعراق المصدر

الوحيد في توليد العملة الاجنبية المستخدمة لسد الاستيرادات الخارجية، اذ نلاحظ من خلال الجدول (7) الارتفاع التدريجي في الناتج المحلي الاجمالي حتى العام (2008) اذ بلغ معدل النمو السنوي (8.23%) ايضاً نجد استمرارية ارتفاعه حتى العام (2012) اذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (13.94%) بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي خلال تلك المدة، لكنه انتعش مرة اخرى بعد ذلك حتى العام (2020) ليبلغ معدل النمو السنوي (11.32-%) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد المتمثلة بانخفاض الايرادات، بفعل انخفاض اسعار النفط والكمية المصدرة و ارتفاع الانفاق لاسيما الصحي منه لتحقيق الاستقرار بعد دخول البلاد الجائحة (كورونا)، مما اثر ذلك كثيراً في مجمل النشاط الاقتصادي الحقيقي. كما يلاحظ ايضا ان تقلبات اسعار الصرف ما بين الارتفاع والانخفاض لن تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي الذي اخذ اتجاهاً واحداً في ظل تلك التقلبات، مما يجعلنا امام حقيقة ان تأثير اسعار الصرف في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلاً جداً، وهناك عوامل أخرى لها الدور الأكبر في التأثير واهمها الانفاق الحكومي، في ظل ضئالة الصادرات غير النفطية وضعف الانتاج المحلي والاعتماد على سد فجوة الطلب على المستورد من الخارج، لذا فان هذا الوضع يفرض على السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي ان يكون سعر صرف الدينار مرتفعا اتجاه الدولار الامريكي، لان هذا الارتفاع له آثاراً إيجابية لاسيما إذا كان البلد في بدايات مسيرة تحقيق التطور الاقتصادي وليس لديه منتجات يسعى لتصديرها لكي تتأثر بارتفاع سعر صرف عملته، إذ إن هذا الارتفاع يجعل استيرادات البلد لكل مستلزمات التنمية الاقتصادية من آلات ومكائن

وخبراء من الخارج أرخص، فتكون عملية تحقيق النمو الاقتصادي أيسر وأسهل. وليس العكس اي تخفيض سعر الصرف[1] .

- **اثر الميزان التجاري على سعر الصرف للمدة من (2003-2020) :**

ان اختلال هيكل التجارة الخارجية هو إحدى سمات الاقتصاد العراقي، لكون هيكل الصادرات يتصف بعدم المرونة ويعتمد على النفط، الى جانبً طبيعة المجتمع العراقي الذي يتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وقبل التغيير في(2003) الذي أدى الى ضعف فاعلية السوق وما يتبعها من سوء تخصيص الموارد بان يكون المسوغ الأساس لإتباع سياسة الحماية التجارية التي بنيت على نمط سياسة إحلال الواردات والاعتماد على الدولة في إدارة القطاع التجاري وتهميش القطاع الخاص وعدم السماح للقطاع الأجنبي في العمل بالمجال التجاري، ادى هذا التوجه التنموي الى ان يكون النمو الاقتصادي غير ممكن، ثم ان الاستيراد بدون ضوابط تحكمها حاجات الانتاج والاستهلاك، فقد أغرقت السوق المحلية بالسلع والبضائع ذات المناشئ غير الرصينة والنوعية الرديئة بهدف جني الأرباح .

- **اثر الاستقرار الامني والسياسي على سعر الصرف للمدة من (2003-2020) :**

عانى العراق، ولازال يعاني من مشكلة الاستقرار الأمني والسياسي التي تتغير أوجهها وتأثيراتها بشكل شبه تام بعد العام (2003) بدخول العراق مرحلة جديدة من تأريخ أعادة بناء الدولة، وأولى مراحل هذا البناء أعادة تشكيل النظام السياسي العراقي

[1] غفران نوري حسين ،تاثير سعر صف الدينار العراقي على التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام التكامل المشترك دراسة قياسية ،جامعة بغداد ،2020،ص 385

بعد الاطاحة بالنظام السياسي السابق الذي تغير معها شكل الدولة من بسيطة إلى مركبة، ومن مركزية إلى فدرالية، ثم بدأ طرح العلاقة بين الدين والدولة التي لم تكتف بعد "الاسلام دين الدولة" كصيغة عامة احتوتها جميع دساتير الدولة العراقية المعاصرة، وإنما توثقت الصلة واشتبكت بما هو ابعد من ذلك، في التشريع والاحكام والممارسة . والركن الآخر في النظام السياسي العراقي الجديد نظام المحاصصة، او ما أطلق عليها بـ(الديمقراطية التوافقية) وحصص بالمكونات، ونظام الحكم يكون قائما على اساس الانتخابات لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة [1]، و الجدول (7) يبين لنا الاستقرار الامني والسياسي فقد كان مليئاً بالأحداث السياسية والامنية فقد كان عام (2003) يمثل تحولاً كبيراً بتغيير نظام الحكم فيها عقبها عام (2004) تشكيل اول حكومة منتخبة وتوالت الاحداث حتى عام (2007) اذ شهدت موجة من الصراع الطائفي والتي ذهب ضحيتها الملايين من الابرياء، شهد بعدها العراق نوعاً من الاستقرار السياسي والامني حتى عام (2014) ودخول العراق الحرب مع داعش حتى استطاع تحرير المدن المسيطر عليها في عام (2015) و في عام (2019–2020) وعدم الاستقرار وما عاشه العالم من الوباء المتفشي عالميا وثورات تشرين محليا، هذه التطورات في بيئة العراق جعلته رحماً غير خصب لتنمية اقتصاد قوي ومن ثم الاطاحة بقيمة عملته المحلية .

- **اثر الاحتياطات الاجنبية على سعر الصرف للمدة من (2003–2020) :**

إن البلدان التي تشهد معدلات عالية من التبادل التجاري، غالباً ما تميل إلى زيادة التركيز على سعر الصرف في إطار عمل السياسة النقدية، اذ تعمل السياسة النقدية

[1] سداد مولود سبع ، مشكلة الاستقرار الامني والسياسي بعد عام (2003) جامعة بغداد ،2018،،ص 57

في هذه الدول على رفع سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية عن طريق مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية، ولما كان الاستيراد مقوماً بالعملة الأجنبية، فإن نتيجة هذا الإجراء هي تخفيض أسعار السلع المستوردة في الداخل، ولما كان الاقتصاد المحلي يعتمد على الاستيراد من أجل تلبية الجزء الأكبر من طلبه، وهذا يؤدي الى تخفيض المستوى العام للأسعار. و لتحقيق هذا الامر يتطلب وفرة الاحتياطيات الدولية المناسبة من أجل القيام بهذا الإجراء، حيث إن تدخل البنك المركزي في سوق العملة من أجل التأثير في سعر الصرف، يقتضي اللجوء إلى استخدام جزء من احتياطيات العملة الأجنبية كأحد أنواع الاحتياطيات الدولية، كما إن استمرار السلطات النقدية في بيع العملة الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف المحلي عند المستوى المرغوب، سيستنزف الاحتياطيات الدولية [1]. فمن خلال الجدول (7) الذي يبين لنا التغير في الاحتياطات الاجنبية التي كانت بشكل متزايد حتى العام (2015) اذ بلغ معدل النمو السنوي (18.0-%)، عادت الى الارتفاع التدريجي عام (2020) بمعدل تغير سنوي بلغ (6.1-%) .

[1] Jeffery Amato And Others: Research On Exchange Rates And Monetary Policy: An Overview, Bank For International Settlements Monetary And Economic Department, Bis Working Papers No 178,2005, PS.

الجدول (7)

التغير السنوي لأسعار الصرف و متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2003-2020)

السنة	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي لسعر الفائدة	معدل التغير السنوي للتضخم	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي للميزان التجاري	الاستقرار الامني والسياسي	معدل التغير السنوي للاحتياطات الاجنبية
2003	-	-	-	-	-	-	1	-
2004	-20.86	-24.95	-5.51	26.95	-83.67	1140.59	1	32443.0
2005	1.10	1.31	16.67	36.97	854.81	-104.77	1	46.0
2006	-0.14	0.20	48.86	53.24	5.64	5064.88	1	39.7
2007	-14.45	-14.10	91.94	-10.07	1.89	101.13	1	37.8
2008	-4.94	-5.05	-16.25	12.66	8.23	36.27	1	53.9
2009	-1.93	-1.75	-47.28	6.87	3.38	-107.11	1	-11.8
2010	0.00	0.25	-29.22	2.88	6.40	-476.97	1	14.2
2011	0.00	0.93	-4.00	5.80	7.55	306.15	1	20.6
2012	-0.34	3.09	0.00	6.09	13.94	10.05	1	12.8
2013	0.00	-0.08	0.00	1.88	7.63	-13.59	1	10.7
2014	0.00	-1.46	0.00	2.24	0.20	1.26	1	-18.7
2015	0.09	2.72	0.00	1.39	4.72	-85.47	1	-18.0
2016	1.29	2.25	0.00	0.56	13.79	35.85	1	-17.8
2017	0.17	-1.25	-33.33	0.18	-3.77	177.76	1	9.9
2018	0.51	-4.05	0.00	0.37	-0.96	106.29	1	33.4
2019	-0.67	-0.99	0.00	-0.20	11.56	-42.28	1	4.2
2020	0.85	3.09	0.00	0.58	-11.32	-105.63	1	-6.1

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على الملحق (1) .

-العمود (8) اعداد الباحث .

2.3.2- تقييم مزاد العملة :

ان الغاية من دراسة سعر الصرف هي البحث عن الوسائل التي تحقق استقراراً في سعر صرف العملة المحلة مقابل العملة الأجنبية، وان هذا الاستقرار ينعكس على الاستقرار الاقتصادي وفاعلية السياسات النقدية والمالية المتبعة، وان الحفاظ على قيمة العملة المحلية تجعل مسألة التعامل بها أكثر سهولة، لذلك يأخذ البنك المركزي هذا الهدف الضروري بنظر الاعتبار بخاصة في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية. هذا وساهمت عوامل عديدة في تحسين واستقرار سعر الصرف بعد عام (2003) من أبرزها (تنظيم مزاد نافذة بيع العملة) بهدف تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الى جانب قيام البنك المركزي بإصدار العملة الجديدة التي منحت البنك المركزي السيطرة التامة لعملية الإصدار والحد من عمليات تزوير العملة التي تترك اثراً سلبياً على قيمة الدينار، وبذلك أصبحت سياسة البنك المركزي اكثر وضوحا واتاحت له فرصة التمتع بالاستقلالية الجيدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزاد العملة الاجنبية[1] .

ان البنك المركزي تمكن عبر بوابة المزاد من انهاء مرحلة الانحراف وتقلب الإشارات السعرية التي كانت تؤدي الى اضعاف النشاط الاستثماري، فلقد ساهمت

[1] وليد عبد النبي ،مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ،البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ,2009, ص 3

المزادات كثيراً في تحقيق التوازن بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها ومن ثم استقرار سعر صرف الدينار العراقي ورفع قيمته كهدف وسيط للسياسة النقدية وسيطرتها على التقلبات السعرية. الا ان الاستمرار بالعمل في مزاد نافذة بيع العملة قد يشجع المصارف التجارية وحتى المتخصصة ايضا بالابتعاد عن وظائفها الرئيسة (تمويل النشاط الاقتصادي) والاقتصار على المضاربة في المزاد بهدف جني الأرباح من الفروقات بين الأسعار الرسمية والموازية التي اقرها البنك المركزي نفسه.

هذا وبدأت عمليات البيع للمزاد في نهاية عام(2003) وكان الاعتماد على العملة فقط حتى العام (2006) ,حيث أدخلت الحوالات وأصبح البنك المركزي يمول الاستيرادات بصوره مباشرة ومازال مستمراً الى الان , فقد بلغت المبيعات لعام (2003) (29319) مليار دولار، اما مشتريات البنك المركزي للعام نفسه فلقد كانت (901) مليار دولار، كما هو مبين في الجدول (8) ونلاحظ ايضا الارتفاع المستمر في عمليات بيع العملة طول المدة، وهذا يعكس الطلب المتزايد على العملة الأجنبة (الدولار) لتغطية احتياجات العراق من الاستيرادات وكذلك للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي، وبلغت (25868) مليار دولار للعام (2008) وبمعدل تغير سنوي قدرة (61.88) نتيجة لزيادة الطلب على العملة الأجنبة في المزاد لتغطية احتياجات القطاع الخاص، أما عمليات الشراء فهي الأخرى ظلت تزداد تدريجياً وأخذت المبالغ بالارتفاع حتى وصلت عام (2007) الى (28113) مليار دولار، واستمرت الكميات المشترات من العملة الأجنبة بالارتفاع حتى وصلت في عام (2013) الى (64004) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (12.28%)،أما عمليات البيع فاستمرت بالارتفاع لتصل إلى (44304) مليار دولا في عام (2015) وبمعدل تغير سنوي بلغ

(14.35-%) [1]، وارتفعت مرة اخرى حتى نهاية المدة فلقد بلغت المبيعات في عام (2020) (44080) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.78-%) ويرجع سبب ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض إيرادات النفط والذي أدى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الأرصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء، مما ادى ايضا الى الارتفاع التدريجي بمشتريات البنك حتى العام (2020) والتي انخفضت لتبلغ (30730) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47,78-%) و ذلك لتراجع إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الاغلاق العام الذي شهده العالم لاسيما خلال النصف الأول من عام (2020)[2] .

الجدول (8)

بيع وشراء العملة الاجنبية ومعدلات التغير السنوية للمدة (2003-2020)

السنة	بيع العملة (مليار دينار)	معدل التغير السنوي %	شراء العملة (مليار دينار)	معدل التغير السنوي %
2003	29319	-	901	-
2004	61081	108.33	10852	1104.44
2005	10462	-82.87	10678	-1.60
2006	11174	6.81	18110	69.60
2007	15980	43.01	28113	55.23
2008	25868	61.88	45850	63.09
2009	33990	31.40	23013	-49.81

[1] للمزيد انظر الى
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لسنوات 2003-2020.

[2] لبنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020 ، ص 29

78.18	41004	6.41	36170	2010
24.39	51003	10.03	39798	2011
11.77	57004	22.23	48645	2012
12.28	64004	9.43	53230	2013
-25.76	47515	-2.82	51728	2014
-31.81	32400	-14.35	44304	2015
-20.82	25653	-24.33	33524	2016
57.31	40355	25.88	42201	2017
29.42	52229	11.69	47133	2018
12.68	58851	8.47	51125	2019
-47.78	30730	-13.78	44080	2020

المصدر: العمود (1, 3) النشرات الاحصائية للبنك المركزي للسنوات 2003-2020

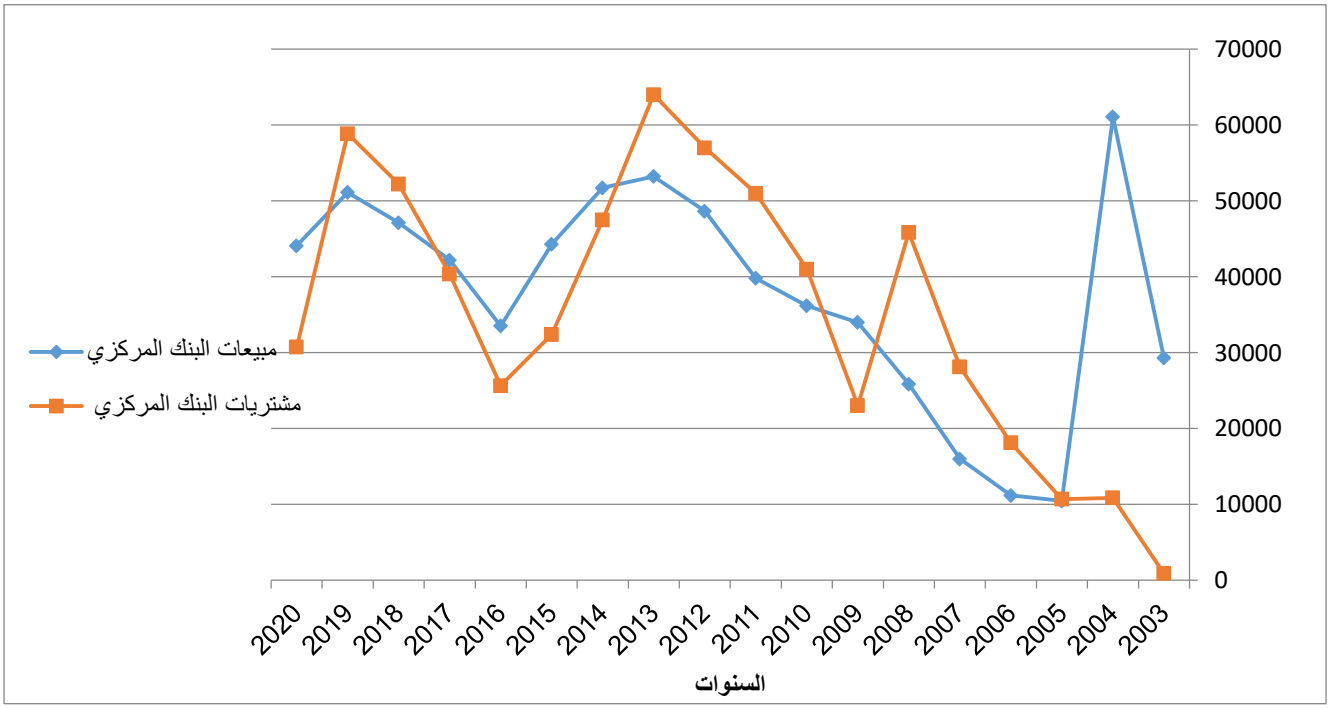

الشكل (14) مبيعات ومشتريات العملة للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (8) اعلاه .

نلاحظ من الشكل (14) ان المبيعات في عام (2004) كانت اكبر من المشتريات لذلك فان البنك المركزي لكي يقوم بتسديد العجز في المبيعات فانه سيلجأ الى السحب من الاحتياطيات لسد الفجوة بين الكميات المعروضة والمطلوبة للحفاظ على استقرار قيمة العملة واستمرت بالانخفاض بعد ذلك يعود السبب في انخفاض اسعار النفط الذي يعد العائد الوحيد للحصول على العملة الاجنبية .

2.3.3- تقدير وتقييم نظرية تعادل القوة الشرائية :

ان الغاية من نظرية تعادل القوة الشرائية للمتغيرات الاقتصادية ازالة ما لحق بها من تغيرات في مستويات الاسعار. لذا فان سعر الصرف الحقيقي يعرف بانة نسبة المستوى العام للأسعار في الداخل مقارنة بنظيره في الخارج، معبرا عنهما بالعملة المشتركة وهي الدينار، ويرتبط هذا المفهوم بنظرية تعادل القوة الشرائية (ppp) ما دام يعبر عن المستوى العام للأسعار في الداخل والخارج بوحدة واحدة من العملة الوطنية[1] وينظر الى مستوى تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف على انه يمثل الكفاءة في سوق الصرف وسياسة سعر الصرف معا، لكن الانحراف عن هذا المعيار واسع النطاق وغالبا يتعذر اثبات وجود الميل المتأصل للعودة الى مستوى تعادل القوة الشرائية وهو المقياس المرجعي[2].

ان تحول سعر الصرف الرسمي الى السعر المرن والمدار بعد عام (2003) اخذ بعملية التسوية ما دام ان البنك المركزي لا يقدم الائتمان المحلي، فان الارصدة من العملة الاجنبية هي القادرة على التحكم بعرض النقد واستقرار سعر الصرف، وان

[1] د. احمد بريهي العلي ,دراسة بعنوان الطلب على العملة الاجنبية والميزان التجاري وسعر الصرف, 2015 ,ص4.
[2] د. احمد ابريهي علي ، الاقتصاد النقدي , وقائع ونظريات وسياسات ، دار الكتب,ط1 ، كربلاء ، 2015 ،515 .

سياسات الصرف في الوقت الحاضر تعمل على زيادة او تخفيض تلك الارصدة من جانب العرض للتأثير في جانب الطلب على الصرف ومن ثم تحديد سعر الصرف التوازني .

ان سعر الصرف الاسمي يجب ان يرتفع كثيرا كي يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً انسجاماً مع تعادل القوة الشرائية لان مستوى الاسعار في العراق خلال هذه المدة ارتفع على نحو اسرع من نظيره في الولايات المتحدة الامريكية، لذا ارتفع بمستويات عالية للمدة (2003-2020).

واذا نظرنا الى الجدول (9) الاتي سنجد ان هناك فجوة عميقة في تعادل القوة الشرائية للدينار العراقي والدولار الامريكي في بداية المدة، وان سعر صرف الدينار العراقي الرسمي كان مقوما بأعلى من قيمته التعادلية مع الدولار الامريكي والسبب في ذلك ان طريقة تحديده كانت تخضع للاعتبارات الإدارية او السياسية (أحيانا) بعيدا عن تقاطع قوى العرض والطلب التي تحدد السعر التوازني والعادل، فضلا عن ذلك فارق الاسعار بين الاقتصاديين والهيكل الاقتصادي والانتاج والانتاجية .

وعلية لابد للسياسة النقدية من تقليل الفارق بين قيمة العملتين المقومتين ببعضهما، مستفيدة من تصدير النفط ومن ثم العوائد الدولاريه الاكبر فضلا عن تحرير قطاع التجارة الخارجية والحركة الكبيرة جداً للتدفقات المالية بين العراق والعالم الخارجي وإجراءات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة ومزاد العملة .

الجدول (9)

تقدير تعادل القوة الشرائية للدينار للعراقي للمدة (2003-2020)

السنة	الرقم القياسي للأسعار للعراق 100=2010 (1)	الرقم القياسي للأسعار للولايات المتحدة الامريكية100=2010 (2)	سعر الصرف الرسمي (دينار/ دولار) (3)	تعادل القوة الشرائية (4)
2003	33.69	84.36	1836	733.22
2004	42.77	86.62	1453	717.50
2005	58.58	89.56	1469	960.89
2006	89.77	92.45	1467	1424.41
2007	80.73	95.09	1255	1065.46
2008	90.95	98.74	1193	1098.89
2009	97.20	98.39	1170	1155.88
2010	100.00	100.00	1170	1170.00
2011	105.80	103.16	1170	1199.96
2012	112.24	105.29	1166	1243.01
2013	114.35	106.83	1166	1248.11
2014	116.91	108.57	1166	1255.57
2015	118.54	108.70	1190	1297.72
2016	119.20	110.07	1182	1280.03
2017	119.42	112.41	1184	1257.82
2018	119.86	115.16	1190	1238.54
2019	119.62	117.24	1182	1205.98
2020	120.31	118.69	1192	1208.22

المصدر:

- العمود (3) صندوق النقد الدولي .
- العمود (4) تم استخراجه باستخدام المعادلة التالية :
- (تعادل القوة الشرائية = الرقم القياسي للعراق /الرقم القياسي للولايات المتحدة الامريكية * سعر صرف الرسمي للعراق) .

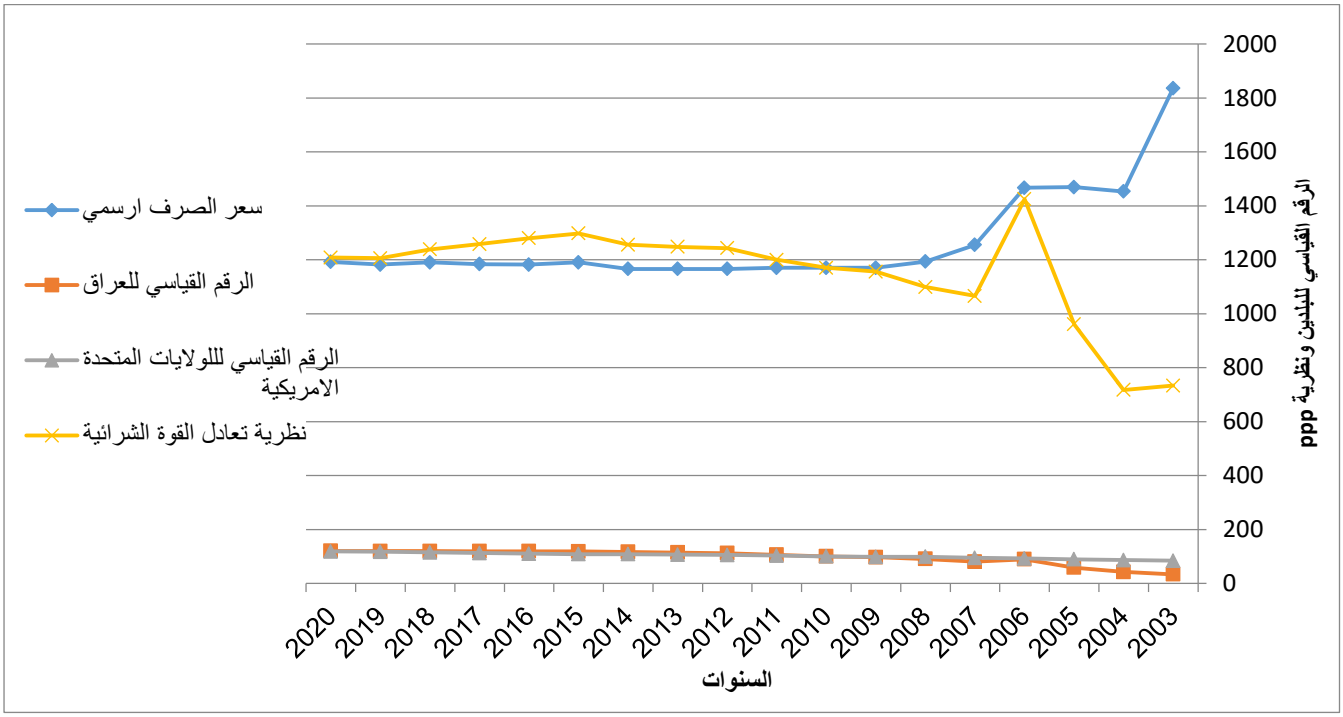

الشكل (15) الارقام القياسية للبلدين ونظرية تعادل القوة الشرائية للمدة (2003-2020)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (9) .

يبين لنا هذا الشكل (15) ان الفارق بين تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الرسمي (مقارباً للسعر الموازي) بعد عام (2007) وهذا ناتج عن سياسات تحرير الصرف مدعوما بزيادة الاحتياطات الدولية وتحريك معدل الفائدة فضلا عن سياسة التعقيم عبر مزاد العملة .

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020)

التمهيد :

بات القياس الاقتصادي التحليلي الذي يعد احدث فروع علم الاقتصاد يحظى بالأهمية العلمية الكبيرة في العصر الحديث، بوصفه الاداة الاساسية التي تقدر افتراضات النظريات الاقتصادية بإعطائها تقديرات عددية تجعلها اقرب الى الواقع وتحظى بالمنطقية والقبول، إذ يسعى هذا العلم الى المزج بين النظرية الاقتصادية والاساليب الرياضية الكمية والاختبارات الاحصائية، بغية الحصول على تقديرات كمية يمكن الاعتماد عليها للمساعدة في التنبؤ واتخاذ القرار المناسب ودراسة التغييرات الهيكلية، سيما إن علم القياس الاقتصادي يقوم بإجراء الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية (مختبر النظرية الاقتصادية) ومن ثم تحديد كمية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تشرح سلوك المشاهدة.

ولتحقيق اهداف هذا الفصل قسم إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول منها للاطار النظري للأنموذج القياسي، أما المبحث الثاني فيتضمن توصيف الأنموذج القياسي المستخدم، في حين تضمن المبحث الثالث قياس الأنموذج وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2020) .

ويمكن صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على شكل نماذج قياسية والتي غالبا ما تتميز بكونها علاقات تبادل واعتماد فهي تساعد كثيرا في عملية التحليل الاقتصادي بطريقة رياضية وذلك باستخدام برنامج (Eviews.12).

3.1 المبحث الاول : الاطار النظري للأنموذج القياسي :

ان أسلوب التحليل القياسي يعد من الأساليب الكمية التي تقوم على أساس تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة حيث يتسم هذا الاسلوب بالدقة والبساطة. كما تعد النظرية الاقتصادية المنطلق الرئيس للدراسات القياسية، و يبقى القياس الكمي اداة للبرهنة على مدى مطابقة حجم وإشارة المتغيرات لمنطق النظرية الاقتصادية، لذلك فان الاسلوب القياسي يمثل الوسيلة التي تستعمل لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية[1] .

3.1.1 توصيف الأنموذج :

تعد مرحلة توصيف الأنموذج من اهم واصعب المراحل في النماذج القياسية حيث يتم فيها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعبير عنها رياضياً كما ان معظم النماذج القياسية تكون حساسة تجاه اخطاء التوصيف فاذا كان التوصيف غير دقيق كانت النتائج غير دقيقة، اذ يعرف الأنموذج القياسي بأنه عبارة عن أنموذج اقتصادي يعبر رمزيا عن العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وطبيعة هذه العلاقات على نحو ادق حيث يستعمل في ذلك (العوامل) المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزئيا أو

[1] Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics, 16, pp289-327.

كلياً ومن ضمنها العامل غير المحدد المتمثل بالمتغير العشوائي، وتتطلب مرحلة توصيف الأنموذج ما يأتي[1] :

1- المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج.

2- توضيح الشكل الرياضي للأنموذج من حيث عدد المعادلات التي يتضمنها فقد تكون معادلات خطية او غير خطية .

3- التوقعات المسبقة حول اشارة وحجم المعلمات في الأنموذج حيث تعد من المعايير النظرية الاقتصادية التي يتم على اساسها تقييم نتائج التقدير للأنموذج .

حيث سيتم تحديد متغيرات الأنموذج في هذه المرحلة، كما يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النظرية الاقتصادية، أو على اساس المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث التي نستقصيها من البحوث والدراسات التطبيقية السابقة.

أ- تقدير معلمات الأنموذج القياسي :

تأتي هذه الخطوة بعد توصيف وصياغة النموذج القياسي بالصورة الصحيحة فيتم استخدام طرق عديدة للحصول على تقديرات معلمات الأنموذج وتقتضي هذه الخطوة المعرفة بطرق الاقتصاد القياسي كافة لاختيار الطريقة الأفضل منها .

ب- تقييم تقدير معلمات النموذج القياسي :

وبعد ان تم تقدير العلاقة بين متغيرات الأنموذج القياسي تعد مرحلة تقييم هذه التقديرات الخطوة اللاحقة ليتحدد مدى الاعتماد على نتائج التقدير باستخدام مجموعة من المعايير منها :

[1] Ben Vogelvang, Econometrics: Theory and Application With Eviews , Pearson Education, USA, 2005, p254-255

1- المعايير الاقتصادية : تحدد هذه المعايير طبقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية وبحسب هذه المعايير أجرينا مقارنة بين إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تتحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

2- المعايير الإحصائية : إن هذه المعايير تتحدد وفق النظرية الإحصائية من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية يتم من خلالها تقدير درجة الاعتماد على مقدرات معلمات الأنموذج ومدى معنوية هذه المعلمات ومن أهمها :

- اختبار (t) :- ويكشف هذا الاختبار عن مدى المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة في الأنموذج القياسي فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية فان ذلك يدل على معنوية المعلمة المقدرة والعكس صحيح[1].
- اختبار (F) : يوضح لنا هذا الاختبار المعنوية الكلية للأنموذج المقدر فكلما كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فهذا يمنح الانموذج معنوية اكثر والعكس صحيح في حال كون (F) المحتسبة أقل من (F) الجدولية فذلك يعني عدم معنوية العلاقة المقدرة أي عدم معنوية معادلة الانحدار .
- اختبار معامل التحديد (R^2) : هو اختبار يبين القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تأثيرها بالمتغير التابع وتتراوح قيمتها أي القوة التفسيرية ما بين الصفر والواحد فكلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والعكس صحيح في حالة انخفاض قيمته فانه يدل على ضعف المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع[2] .

[1] Ad kins c , Carter . R , " using state for principles of Econometrics" 4th Edition ,I nc Wiley &Sons, New York.,2011,P.391.

[2] Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004, p. 797..

3- المعايير القياسية : وتحدد هذه المعايير نظرية الاقتصاد القياسي بهدف التعرف على جميع فرضيات الاقتصاد القياسي وهل تم استيفاؤها أم لا في حالة محددة ولما كانت فروض أنموذج الانحدار المقدر تختلف من طريقة إلى أخرى اذاً فهنالك معيار خاص لكل طريقة[1]. ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها النماذج القياسية هي مشكلة التعدد الخطي أي وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في أنموذج الانحدار وهذه الحالة تحدث في حالة وجود متغيرين مستقلين يتغيران بالاتجاه نفسه فمن الصعب فصل تأثير كل منهما عن المتغير التابع فضلاً عن ذلك هنالك مشكلة أخرى وهي مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

ت- الاختبارات القياسية المستخدمة :

1- تحديد فترات الابطاء المثلى باستعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) من خلال مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ). في حين يوصي بيساران اذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغيراً يمكن استعمال الحد الاعلى لفترات الابطاء 2 .

2- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)[2] .

3- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Integration Test) :

[1] For More Information see: Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010, P55.

[2] Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11.

ينص أنموذج التكامل المشترك على ان هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية، فعند تقدير علاقة الانحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة يمكن ان تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وان كانت بعض المؤشرات مثل (R^2وقيم t) المحتسبة كبيرة، وذلك بسبب ان التغير في هذه المتغيرات قد يكون بسبب متغير اخر هو الزمن، يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، أو بعبارة أخرى قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية، وبالرغم من أن احد حلول عدم استقراريه السلسلة هو أخذ الفرق، لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل، إذ إن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النتائج مستقرة وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك[1].

وتعد منهجية " جوهانسون " و" جوهانسون – يوليوس " اختباراً لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألاّ تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$)، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يستعمل اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalues test . و يجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (r) من

[1] Benjamin S.Cheng, Summer1999, Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2), P.P 184-192.

متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، فاذا ازدادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية (LR) على القيمة الحرجة بمستوى معنوية محددة فأننا نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، اما اذا كانت القيمة أقل فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد في الأقل للتكامل المشترك[1].

ث- اختبار الاثر (trace) :-

يبنى هذا الأثر على فرضيتين هما:

فرضية العدم: (H0:q=0) .

الفرضية البديلة: (H1:q>0) .

حيث نرفض فرضية العدم لمصلحة الفرضية البديلة اذا كانت قيمة (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical)عند مستوى المعنوية البالغ (5%).

ج- اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue) :

وبالطريقة نفسها التي استعملت في اختبار الاثر يمكننا اختبار فرضيات الأنموذج في اختبار أنجن، إذ نرفض فرضية العدم لمصلحة الفرضية البديلة اذا كانت قيم (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى المعنوية البالغ(5%).

[1] Engle ,R.F , Granger C.W.J. 1987," Co- integration and Error correction , Estimation , and Testing ", Econometrical is currently published by the econometric society , vol (55) ,No(2) , , P.256.

4- تقدير انموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة التكامل المشترك الطويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Tast)[1] .

5- اختبار سلامة واستقراريه الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي[2] :

أ- اختبار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) .

ب-اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال اختبار (Wald Test) .

ج- اختبار استقراريه الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares) .

7 – توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressivedistributed lag model) (ARDL):

يعد انموذج (ARDL) احد اساليب النمذجه الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج , فقد طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام (2001)[3]. ومن مميزات هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها اذ يمكن استعماله اذا كانت

[1] pesaran .m, shin.y, and smith.R., 2001, "Bounds testing Approaches to the Analysis of leval Relationships", Journal of Applied Econometrics ,vol (16),USA, ,P289..

[2] Birendra Bahadur Budha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12,2012, p3.

[3] *Saed Khalil and Michel Dombrecht* ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011, p2.

المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) او متكاملة من الدرجة واحد I(1) او مزيج من كليهما بخلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن. وكذلك يقدم هذا الانموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج في العينات الصغيرة .

كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model UECM) ويتم اختبار وجود العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Tast Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan(2005، فاذا كانت قيمة F–Stat المحتسبة اكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0:b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1:b≠0) اي وجود علاقة التكامل الطويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، في حين اذا كانت أقل من الحد الادنى فهذا يعني عدم وجود العلاقة الطويلة الاجل[1] .

[1] R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107.

3.2 المبحث الثاني : توصيف الأنموذج القياسي :

من الضروري صياغة وتوصيف الانموذج القياسي الذي يقوم عليه البحث بهدف تحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة بصورة رياضية يسهل تقديرها بأساليب احصائية ومن ثم دراسة الحالة، لذا فان الاسلوب القياسي ما هو الا وسيلة تستخدم لبيان فروض النظرية .

3.2.1 توصيف الأنموذج القياسي :

ان مرحلة توصيف الأنموذج القياسي من المراحل المهمة التي يقتضيها الانموذج القياسي لبيان المتغيرات التي يضمها الأنموذج، لذا فان ما تقوم علية النظرية هو تحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

ويعرف الأنموذج القياسي بأنه أنموذج اقتصادي يعبر رمزيا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة اقرب الى الدقة مستعملا في ذلك العوامل المؤثرة على السلوك الظاهر جزئيا او كليا الى جانب العامل غير المحدد المتمثل بالمتغير العشوائي .

الجدول (10)

المتغيرات المستخدمة والرموز الخاصة بها في النماذج القياسية

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
سعر الصرف	ER	تابع
الرقم القياسي للأسعار	CPI	مستقل
الصادرات	X-	مستقل

معدل الفائدة	I–	مستقل
الناتج المحلي الاجمالي	GDP	مستقل
مبيعات نافذة العملة	LE	مستقل

المصدر : من اعداد الباحث

وهنا سنحدد متغيرات الانموذج اعتمادا على المعلومات المتوافرة عن الحالة المدروسة، كما هو موضح في المعادلة الاتية :

$$ER = \beta_0 + \beta_1 CPI - \beta_2 X - \beta_3 I + \beta_4 GDP + \beta_5 LE$$

3.2.2 العلاقة بين متغيرات الانموذج القياسي وفق النظرية الاقتصادية :

تبين لنا النظرية الاقتصادية طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج مع المتغيرات التابعة بأسلوب الانحدار المتعدد والوصول الى النموذج القياسي المعتمد، اما طبيعة المتغيرات فهي كالاتي :

أ- المتغير المعتمد (التابع) (Dependent Variables) : اعتمد في هذا النموذج على سعر الصرف كونه متغيراً تابعاً .

ب- المتغير المستقل (Independent Variables) : فقد تضمن بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية الاتية: (سعر الفائدة، الرقم القياسي للأسعار، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، مبيعات نافذة العملة)

3.2.3 اختبار سكون السلاسل الزمنية (Stationary Testing of Time Series) :

ان اختبار سكون السلسة الزمنية يعد وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلسة الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية للسلسلة الزمنية محل الدراسة من حيث

درجة تكاملها. ونظراً لما بينته الكثير من الدراسات ان طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي الى النتائج المؤكدة بشان طبيعة سكون السلسلة الزمنية، خاصة في ظل وجود اختبارات قياسية طورت لهذا الغرض[1]، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية التي تمثل المشاهدات غير الواقعية وهي على نوعين هما :

- السلاسل الزمنية الساكنة (Tendency Stationaries) : ولها معادلة اتجاه عام محددة، فضلاً عن سياق عشوائي ساكن وتوقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه الثابت.
- و السلاسل الزمنية غير الساكنة (Difference Stationaries) : هذا النوع من السلاسل يعد الاكثر انتشاراً مقارنة بالنوع الاول وهي سلاسل غير ساكنة ذات اتجاه عام عشوائي، وعادة تستعمل الفروق من أجل إعادة سكونها. ولكي تكون السلسلة الزمنية ساكنة لابد من توافر عدة شروط منها[2] :

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن .

2- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن .

3- أن يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين، المتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، اي على الفرق بين فترتين زمنيتين .

[1] Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, McGraw- Hill, third edition, 1995, P 3 – 12.
[2](Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004, p. 797

الجدول(11)

اختبار سكون المتغيرات المدروسة

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	القيمة الاحتمالية	نوع السكون		مستوى المعنوية
ER	-6.745590	-3.920350 -3.065585 -2.673460	0.0001	الفرق الاول	بوجود قاطع فقط	%1
CPI	-6.308980	-3.959148 -3.081002 -2.681 30	0.0002	عند مستواه	بوجود قاطع فقط	%1
X	3.472860	-2.717511 -1.964418 -1.605603	0.0050	الفرق الاول	عدم وجود قاطع واتجاه	%1
I	-5.506742	-4.800080 -3.791172 -3.342253	0.0034	عند مستواه	بوجود قاطع واتجاه	%1
GDP	-3.192878	-3.886751 -3.052169 -2.666593	0.0384	عند مستواه	بوجود قاطع فقط	%1
LE	-5.074943	-3.920350 -3.065585 -2.673460	0.0011	الفرق الاول	بوجود قاطع	%1

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج Eviews.12

يبن لنا الجدول (11) سكون المتغيرات المدروسة من خلال البرنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع من اجل بيان سكون المتغيرات المدروسة، فبعد اجراء الاختبار يوضح لنا ان بعض المتغيرات كانت ساكنة عند المستوى (Level) وبوجود القاطع او القاطع والاتجاه اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار وهذه المتغيرات هي: (CPI,I,GDP) عند المستوى (1%). في حين بقيت المتغيرات (ER,X,LE) ساكنة عند الفرق الاول (First-difference) واستقرت عند مستوى المعنوية (1%) .

3.3 المبحث الثالث : قياس الأنموذج وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سعر صرف الدينار العراقي (2003-2020) .

- اختبار علاقة التكامل المشترك (Cointegration) للأنموذج المقدر :

الجدول (12)

اختبار علاقة التكامل المشترك(Cointegration)

Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.*
None *	0.999593	340.4426	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.995312	207.7234	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.977609	116.5571	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.720640	51.97245	47.85613	0.0195
At most 4 *	0.644571	30.29316	29.79707	0.0438
At most 5	0.420727	12.70787	15.49471	0.1260
At most 6	0.182530	3.426196	3.841465	0.0642
(Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.999593	132.7192	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.995312	91.16634	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.977609	64.58462	33.87687	0.0000
At most 3	0.720640	21.67929	27.58434	0.2373
At most 4	0.644571	17.58529	21.13162	0.1461
At most 5	0.420727	9.281676	14.26460	0.2635
At most 6	0.182530	3.426196	3.841465	0.0642

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

يوضح لنا الجدول (12) المذكور في الصفحة السابقة نتائج اختبار مدى وجود (Cointegration) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع و وجود خمس متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace)، كما نلاحظ وجود ثلاثة متجهات تكاملية في اختبار القيمة العظمى (MaximumEigenvalue)، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج القياسي اي بصدد علاقة طويلة الامد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

- **اختبار الأنموذج (ARDL) :**

الجدول (13)

نتائج أنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LQEXRATE(-1)	1.038807	0.053969	19.24833	0.0000
LQEXRATE(-2)	-0.107926	0.049744	-2.169615	0.0355
LQCPI	0.270928	0.032809	8.257655	0.0000
LQCPI(-1)	-0.257172	0.049453	-5.200322	0.0000
LQCPI(-2)	0.030000	0.046177	0.649663	0.5193
LQCPI(-3)	0.002469	0.043006	0.057400	0.9545
LQCPI(-4)	-0.161018	0.048058	-3.350459	0.0017
LQCPI(-5)	0.156286	0.035417	4.412697	0.0001
LQEXPORT	-0.054470	0.006727	-8.097682	0.0000
LQEXPORT(-1)	0.046147	0.007078	6.519904	0.0000
LQINTESTRATE	0.008426	0.012979	0.649178	0.5196
LQINTESTRATE (-1)	-0.006702	0.019499	-0.343731	0.7327

LQINTESTRATE (−2)	−0.019004	0.010215	−1.860421	0.0695
LQRGDP	0.088957	0.042361	2.099974	0.0415
LQRGDP(−1)	−0.070827	0.069742	−1.015558	0.3154
LQRGDP(−2)	−0.046777	0.057445	−0.814293	0.4199
LQRGDP(−3)	0.003073	0.053403	0.057545	0.9544
LQRGDP(−4)	0.152965	0.061379	2.492145	0.0165
LQRGDP(−5)	−0.168850	0.040173	−4.203073	0.0001
C	1.200480	0.154725	7.758802	0.0000
R−squared	0.998957	F−statistic		2217.175
Adjusted R−squared	0.998506	Durbin−Watson stat		1.807193

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12)

يبين لنا الجدول (13) نتائج اختبار (ARDL) ان القدرة التفسيرية للأنموذج R−squared هي (99%) ,R−squared Adjusted(99%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى التي يعكسها المتغير العشوائي فتفسر ما نسبه (1%) من تباين المتغير التابع . اما (F) المحتسبة فقد بلغت (2217.175) وهي معنوية عند المستوى البالغ (1%) اي ان الانموذج المقدر معنوياً وعليه نرفض العدم (H0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1:b≠0) التي تنص على وجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يؤكد حسن اختبار متغيرات الأنموذج .

- **اختبار الارتباط التسلسلي :**

الجدول (14)

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.397720	Prob. F(2,2)	0.1033
Obs*R-squared	6.558505	Prob. Chi-Square(2)	0.0377

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12)

يوضح لنا الجدول (14) اختبار Breusch-Godfrey (LM) في التحقق من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعليه فان قيمة اختبار (F) كانت غير معنوية عند مستوى المعنوية البالغ (10%) لذا نرفض الفرضية البديلة (هناك ارتباط تسلسلي) وقبول فرضية العدم (خلو الانموذج المقدر من الارتباط التسلسلي) .

- **اختبار عدم ثبات تجانس التباين :**

الجدول (15)

اختبار عدم ثبات تجانس التباين

F-statistic	1.308799	Prob. F(19,44)	0.2265
Obs*R-squared	23.10970	Prob. Chi-Square(19)	0.2325
Scaled explained SS	21.99440	Prob. Chi-Square(19)	0.2845

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

نلاحظ من خلال الجدول (15) ان قيمة (Prob) كانت بمقدار (0.22) اي اكبر من (5%)، مما يدل على عدم احتواء الأنموذج القياسي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

- **معادلة تصحيح الخطأ :**

الجدول (16)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob
D(LQEXRATE(-1))	0.107926	0.042325	2.549957	0.0143
D(LQCPI)	0.270928	0.019985	13.55667	0.0000
D(LQCPI(-1))	-0.027736	0.027803	-0.997572	0.3239
D(LQCPI(-2))	0.002264	0.023618	0.095850	0.9241
D(LQCPI(-3))	0.004732	0.023610	0.200439	0.8421
D(LQCPI(-4))	-0.156286	0.021828	-7.159845	0.0000
D(LQEXPORT)	-0.054470	0.004804	-11.33871	0.0000
D(LQINTESTRATE)	0.008426	0.009956	0.846327	0.4019
D(LQINTESTRATE(-1))	0.019004	0.008760	2.169417	0.0355
D(LQRGDP)	0.088957	0.033573	2.649630	0.0112
D(LQRGDP(-1))	0.059589	0.033902	1.757701	0.0858
D(LQRGDP(-2))	0.012812	0.029277	0.437620	0.6638
D(LQRGDP(-3))	0.015885	0.029283	0.542476	0.5902
D(LQRGDP(-4))	0.168850	0.023821	7.088240	0.0000
CointEq(-1)*	-0.069119	0.004804	-14.38735	0.0000

المصدر : اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

ان العلاقة القصيرة الاجل تمثل انموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع اضافة تصحيح الخطأ بتباطئ لمدة زمنية واحده (CointEq) كمتغير تفسيري، اذ يتبين لنا من خلال الجدول (16) معنوية المتغيرات المستقلة عند المستوى (5%، 10%) وبحسب عمود الاحتمال (Prob) .

اما معامل تصحيح الخطأ فقد كانت القيمة سالبة ومعنوية فلقد بلغت قيمته (0.069119-) وبمستوى معنويه كانت (1%)، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح (14- %) تجاه القيمة التوازنية الطويلة الاجل اي ان سرعة التكيف تستغرق (3) سنوات ونصف خلال (14) فصلاً زمنياً، وهذا يعني انها تحتاج الى (3) سنوات ونصف للرجوع الى حالة التوازن في الانموذج ومن ثم وجود العلاقة التوازنية الطويلة .

- **تقدير العلاقة الطويلة الاجل :**

الجدول (17)

العلاقة الطويلة الاجل

الاجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. error**	**t-Statistic**	**Prob**
LQCPI	**0.600299**	**0.297817**	**2.015665**	**0.0500**
LQEXPORT	**-0.120420**	**0.033398**	**-3.605595**	**0.0008**
LQINTESTRATE	**-0.250009**	**0.132027**	**-1.893623**	**0.0649**
LQRGDP	**-0.599816**	**0.355176**	**-1.688786**	**0.0983**
C	**17.36821**	**5.919518**	**2.934058**	**0.0053**
EC = LQEXRATE - (0.6003*LQCPI -0.1204*LQEXPORT -0.2500 *LQINTESTRATE -0.5998*LQRGDP + 17.3682)				

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

يلاحظ في الجدول (17) ان قيمة (Prob) للمتغير المستقل (CPI) كانت بمقدار (0.0500) وهي موجبة، اي ان زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى الزيادة في سعر الصرف وبما ان سعر الصرف لدينا هو معكوس سعر الصرف، اي كلما ازداد سعر الصرف ستقل قيمة العملة العراقية ولذلك فأن العلاقة الموجبة والطردية بين سعر الصرف والتضخم تنسجم مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، وان زيادة معدلات التضخم هي انخفاض في قيمة العملة المحلية ومن ثم ستنعكس على سعر الصرف للعملة المحلية، اما من ناحية المعايير الاحصائية فأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) كانت (5%) وهذه معنوية جداً ويمكن الاعتماد على معامل التضخم في تفسير التغيرات التي تحدث في التضخم في العراق التي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) .

فضلاً عن ذلك وجدنا ان قيمة (Prob) للمتغير المستقل (EXPORT) ظهرت بمقدار (0.0008) وهي معنوية ولكن بالقيمة السالبة مما يدل على ان المتغير المستقل الصادرات يؤثر في المتغير التابع (سعر الصرف) في العراق خلال المدة (2003–2020) بصورة عكسية على المدى الطويل، وهذا الامر يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية لأن سعر الصرف يتأثر بكمية العملة الصعبة الموجودة لدى البنك المركزي وكلما ازدادت الصادرات ازدادت قوة العملة المحلية وفي انموذجنا سينعكس سلبيا على معكوس سعر الصرف، اي ان زيادة الصادرات سيخفض من عدد الدنانير العراقية المكافئة للدولار الواحد اي الارتفاع في سعر صرف العملة العراقية .

كـــذلك ان قيمـــة (Prob) للمتغيـــر المســـتقل (INTESTRATE) كانـــت بمقـــدار (0.0649) وهي عالية ومقبولة تحت مستوى المعنوية البالغ (10%) .

امـا اشـارة معامـل معـدل الفائـدة فكـان سـالبا وهـو كمـا تفترضـه النظريـة الاقتصـادية اذ أن ارتفـاع اسـعار الفائـدة يـنعكس ايجابيـا علـى سـعر صـرف العملـة المحليـة اي تقـل عـدد الدنانير العراقية المساوية للدولار، اي الارتفاع في سعر صرف العملة العراقية .

كمـا لاحظنـا ان قيمـة (Prob) للمتغيـر المسـتقل (GDP) كانـت بمقـدار (0.0983) وهـي معنويـة تحـت المسـتوى البـالغ (10%)، وكانـت اشـارة معامـل النـاتج المحلـي الاجمـالي سـالبة وهـذا ينسـجم مـع مـا تفترضـه النظريـة الاقتصـادية، اذ كلمـا تنـوع وازداد النـاتج المحلـي الاجمـالي سـينعكس ذلـك علـى قـوة العملـة المحليـة بسـبب زيـادة الطلـب علـى المنتجات المحلية .

- **اختبار الحدود :**

الجدول (18)

اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Stat.	Value	K
F- Stat	30.97895	4
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

يوضح لنا الجدول (18) ان اختبار الحدود يبين ان قيمة (F-statistics) كانت (30.97895) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.2) والقيمة الجدولية العظمى البالغة (3.09) عند مستوى المعنوية (10%)، وهذا يشير الى وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

- **اختبار فترة الابطاء (Lag selection) :**

الجدول (19)

اختبار فترة الابطاء (Lag selection)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	154.0986	NA	6.52e-09	-4.659330	-4.490667	-4.592885
1	801.8289	1174.011	2.31e-17	-24.11965	-23.10768	-23.72098
2	898.8766	160.7353	2.47e-18	-26.37114	-24.51585	-25.64025
3	910.2702	17.09045	3.92e-18	-25.94594	-23.24734	-24.88283
4	930.8858	27.70216	4.83e-18	-25.80893	-22.26701	-24.41359
5	1074.566	170.6197*	1.34e-19*	-29.51767*	-25.13244*	-27.79011*

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

يعد تحديد طول التأخر لعملية الانحدار الذاتي أحد أصعب أجزاء نمذجة(ARIMA) وقد تم اقتراح معايير مختلفة لاختيار طول التأخر معيار معلومات أكايك(AIC)، ومعيار معلومات شوارتز(Schwarz)، ومعيار(Hannan-Quinn)، وخطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error) .

ويمكن في بعض الأحيان أن يسترشد اختيار أطوال التأخر في نماذج(VARوADL) بالنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، هناك طرق إحصائية تساعد في تحديد عدد فترات التأخر التي يجب تضمينها كعوامل ارتداد بشكل عام، يؤدي عدد كبير جداً من التأخيرات إلى تضخيم الأخطاء المعيارية لتقديرات المعامل، ومن ثم يشير إلى الزيادة في خطأ التنبؤ بينما قد يؤدي حذف التأخيرات التي يجب تضمينها في الأنموذج إلى تحيز التقدير.

ومن خلال الجدول (19) نجد أن أقل قيمة للمعامل للمعايير الأربعة أعلاه جاء في فترة الابطاء الخامسة، إذ بلغت قيمة معيار أكايك (29.51767-) وقيمة معيار شوارتز (Schwarz-25.13244) وقيمة معيار (Hannan-Quinn) (27.79011-) وقيمة معيار (Final Prediction Error)(1.3419) لذلك نستنتج أن فترة الابطاء المثلى هي خمس فترات .

- **اختبار سكون الأنموذج :**

والشكل (16) ادناه يوضح لنا ذلك :

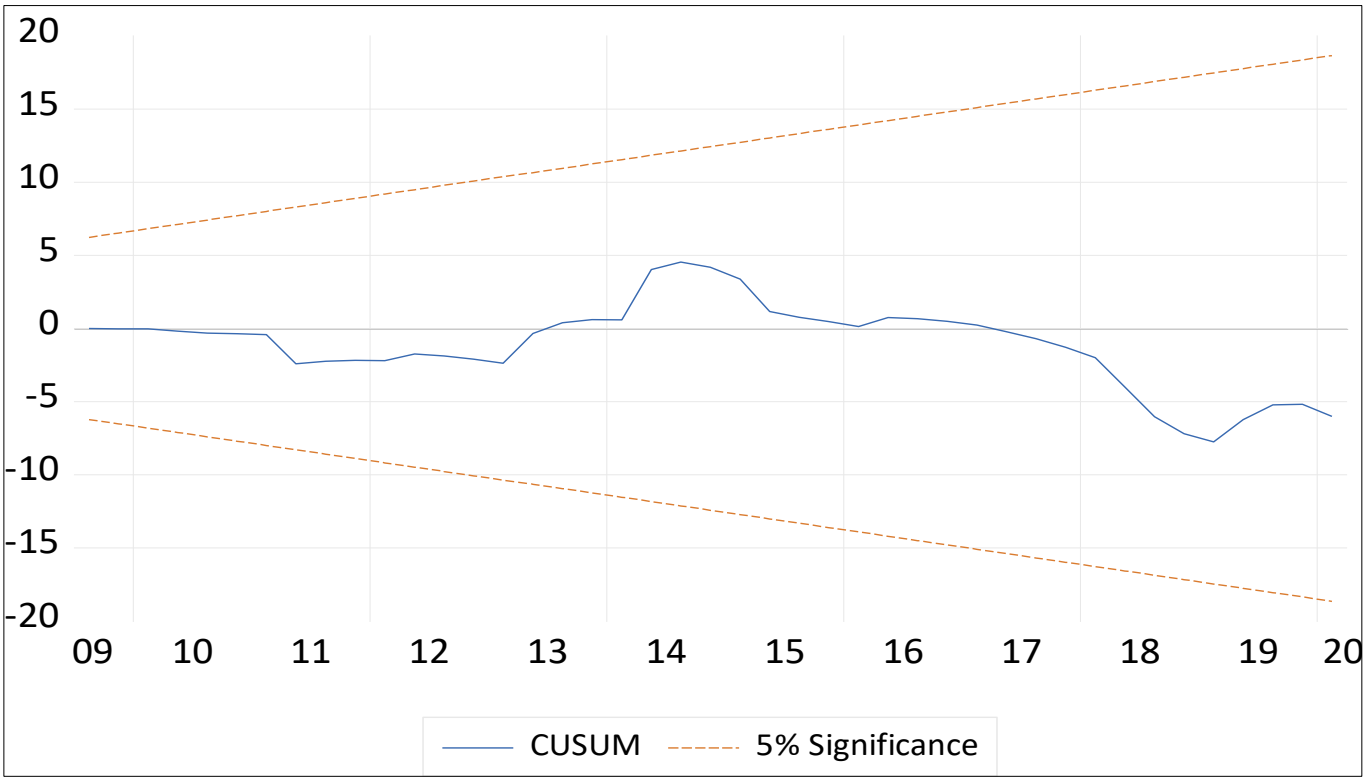

الشكل(16) سكون الأنموذج

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.12) .

يبين الشكل (16) اعلاه اختبار (Cusum sq) ان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود الثقة عند المستوى البالغ (5%)، هذا يعني ان النموذج مستقر عبر الزمن .

اولاً - الاستنتاجات

- الاستنتاجات العامة :

1. ان المدة (2003–2020) شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار العراقي وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وذلك بسبب اتساع التعامل في الأسواق الموازية اولاً، والسيطرة على حيازة العملات الأجنبية ثانياً.
2. فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف المرسومة من خلال تفعيل ادواتها النقدية تساهم في خفض معدلات التضخم، فضلا عن احتفاظ البنك المركزي بالاحتياطات الاجنبية التي ساهمت في الاحتفاظ بقيمة العملة واستقرار الاسعار، بعد أكثر من عقدين على تدهور الاستقرار الاقتصادي، وقيامها بتحسين سعر صرف الدينار ازاء الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة.
3. التقارب النوعي بين الصادرات والواردات خلال مدة الدراسة وذلك بسبب ارتباطها المباشر لما توفره الصادرات من العملة الاجنبية التي تستخدم في تمويل الاستيرادات نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية في تمويل التعاملات مع العالم الخارجي.
4. ان السالبية التي رافقت موازنات مدة الدراسة كانت تبين ان الموازنات المالية شهدت عجزاً مالياً وشهدت في نهاية العام فائضاً في حساباتها الختامية بسبب عدم اتمام العديد من الخطط والمشروعات.
5. وجود الفجوة العميقة في تعادل القوة الشرائية للدينار العراقي والدولار الامريكي في بداية المدة، وان سعر صرف الدينار العراقي الرسمي كان مقوما بأعلى من قيمته التعادلية مع الدولار الامريكي والسبب في ذلك ان طريقة تحديده تخضع للاعتبارات إلادارية او السياسية (أحيانا) بعيدا عن تقاطع قوى العرض والطلب التي تحدد السعر التوازني والعادل، فضلا عن ذلك فارق الاسعار بين الاقتصادين والهيكل الاقتصادي والانتاج والانتاجية.

- الاستنتاجات العملية :

1. بعد اجراء اختبار السكون، وجدنا ان بعض المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى (Level) وبوجود القاطع او القاطع والاتجاه اي انها خالية من جذر الوحدة وهذه المتغيرات هي (GDP,I,CPI) عند المستوى البالغ (1%). في حين إن المتغيرات (ER,X,LE) كانت مستقرة عند الفرق الاول (First-difference) واستقرت عند مستوى المعنوية البالغ (1%).
2. تشير نتائج اختبار مدى وجود (Cointegration) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود خمسة متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace)، كما نلاحظ وجود ثلاثة متجهات تكاملية في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج القياسي اي بشأن العلاقة الطويلة الامد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
3. ان معلمة المتغير المستقل (CPI) كانت بمقدار (0.0500) وهي موجبة، اي ان زيادة معدلات التضخم بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في سعر الصرف تبلغ (0.0500)، وبما ان سعر الصرف لدينا هو معكوس سعر الصرف، اي كلما زاد سعر الصرف ستقل قيمة العملة العراقية ولذلك فأن العلاقة الموجبة والطردية بين سعر الصرف والتضخم تنسجم مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية.
4. ان قيمة معلمة الصادرات بلغت (0.0008) وهي معنوية ولكنها سالبة مما يدل على ان المتغير المستقل الصادرات يؤثر في المتغير التابع (سعر الصرف) في العراق خلال المدة (2003-2020) بصورة عكسية على المدى الطويل.
5. ان اشارة معامل معدل الفائدة كانت سالبه وهو كما تفترضه النظرية الاقتصادية اذ إن ارتفاع اسعار الفائدة ينعكس ايجابيا على سعر صرف العملة المحلية اي تقل عدد الدنانير العراقية المساوية للدولار، اي الارتفاع في سعر صرف العملة العراقية.
6. ان قيمة معلمة المتغير المستقل (GDP) كانت بمقدار (0.0983) وهي معنوية تحت المستوى البالغ (10%)، وكانت اشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي سالبة وهذا ينسجم مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، فكلما تنوع وازداد الناتج المحلي الاجمالي سينعكس ذلك على قوة العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على المنتجات المحلية .

7. اختبار (Cusum sq) ان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود الثقة عند المستوى البالغ (5%)، وهذا يعني ان الأنموذج مستقراً عبر الزمن .

ثانياً - التوصيات

وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات الآتية:

1. إن سعر الصرف يؤدي دوراً مهماً في تحقيق استقرار الأسعار لذا لا بد أن يكون في مستواه الأمثل الذي أصبح يقترب منه السعر الرسمي ومن ثم المحافظة على استقرار قيمة العملة.
2. تشديد الرقابة على الجهات المتعاملة في سوق اسعار الصرف ومحاولة الاعتماد على اسلوب الاعتمادات المستندية في تمويل المستوردات الخارجية لتجنب عملية تهريب العملة وغسيل الاموال.
3. إتباع سياسات تتسم بالكفاءة في إدارة الاقتصاد العراقي، من خلال التنسيق العالي بين السياستين النقدية والمالية، إذ إن الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار الذي وفرته السياسة النقدية في العراق عبر التحكم بأداة سعر الصرف، لابد أن يرافقه سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات تدفع عجلة النمو الحقيقي في الاقتصاد العراقي.
4. التنوع في مصادر إيرادات العراق من العملة الاجنبية، بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي ورفع نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة الازمات.
5. ضبط مستويات التضخم في الاقتصادات النامية ضمن الحدود المعقولة وتجنب عملية الاصدار النقدي المفرط .
6. الحفاظ على القيمة الواقعية للعملة بحيث تقترب من قيمتها التوازنية وتجنب المغالاة فيها.

المصادر

- **مصادر اللغة العربية :**

1. احسان جبر عاشور، متطلبات تأثير تخفيض سعر صرف الدينار العراقي لتحفيز الناتج المحلي الاجمالي اواخر عام 2020، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، 2021.

2. ايسر ياسين فهد، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع الاشارة الخاصة الى العراق ، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2020.

3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي, للسنوات 2003-2020.

4. د . عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005 .

5. د . مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001.

6. د . نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد (22)، السنة الثامنة، 2012.

7. د . همام الشماع، و د . عمرو العمري، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، ، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001.

8. د.اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق من (2000 –2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.

9. د مظهر قاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، تشرين 2011.

10. د هيثم عبد القادر الجنابي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011)، جامعة بغداد، 2011.

11. د. احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي , وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب, الطبعة الاولى، كربلاء، 2015 .
12. د. احمد بريهي العلي ,دراسة بعنوان الطلب على العملة الاجنبية والميزان التجاري وسعر الصرف, 2015.
13. د. سامي فاضل عطو، حول تعددية أسعار الصرف، وأثارها الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة، 2001.
14. عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع أشاره خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
15. عز الدين خليل ابراهيم، العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد4 ، 2018 .
16. علي عبد الكاظم دعدوش، دور الذكاء الاصطناعي في تنشيط دور الصادرات في العراق (رؤيا مستقبلية)، مجلة تكريت للعوم الاقتصادية والادارية،مجلد12،العدد 35 ,2021 .
17. غفران نوري حسين، أثر سعر صرف الدينار العراقي على التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك ,جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد,2020 .
18. مجلة السياسية النقدية والمالية , البنك المركزي ,مجلد الاول، العدد الثاني ,اب 2017.
19. محمد حسين عبود، قانون الموازنة العامة في العراق 2007، وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية .
20. محمود محمد محمود داغر –حسين عطوان مهوس ,دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمده 2004–2012.
21. وليد خدوري، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، السنة الثلاثون، بيروت، 2007 .
22. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان 2010.
23. يمان عبد الرحيم كاظم، اثر الاستيرادات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، مجلة كلية الادارة واقتصاد للدراسات اقتصادية والاداري و والمالية، المجلد العاشر، العدد الرابع،2007 .

- **المصادر الاجنبية :**

A–Books

1. Adkins c, Carter. R,"using state for principles of Econometrics" 4th Edition ,l nc Wiley &Sons, New York.,2011.
2. AHUJA H .L ,Macro conomics theory and policy, S. chand Higher Academic , 2012.
3. Arrous .J , Lestheories de lacroissance editionsduseuil , paris .
4. Aschhem and others, Macroeconomic, 0hio, Merril publishing co. 1969.
5. Ben Vogelvang, Econometrics:Theory and Application With Eviews , Pearson Education, USA, 2005.
6. Bernard Schmitt,(Others), Inflation,Unemployment and Capital Malformations, New York, 2021.
7. Bhandari , Jagdeep s . and putma , Blufoed H. (Economic Interdependence and Flexiable Exchange Rates) , The Mitpress , Cambridge Massachusetts , London , 1989 .
8. Brian Coyle, foregn exghange markets,United kingdom,Finacial World publishing,2000.
9. Campbell R. McConnell, Economics Principles, Problems, and Policies, Mc McGraw-Hill Graw,New York,2005.
10. Campbell R.McConnell, Stanley L.Brue ,Macroeconomics,, McGraw-Hill higher Education,6thed ,2005.
11. Carbaugh . Robert J , GLOBAL ECONOMICS ,13th Ed ,South –Western , C engage Learning, 2000.
12. D. Salvatore . International Economics John wihy & sons , New York 2001 .
13. Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, McGraw- Hill, third edition, 1995.
14. Deepashree and Vanita Agarwal , Macroeconomics , TataMCGraw - Hill publishing , India company limited , 2007.
15. DENNIS R. APPLEYARD (others), INTERNATIONAL ECONOMICS 6th ed, McGraw-Hal Compar Ameticas, New York,2008.

16. Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field, JR.,Steven L.Cobb International Economics, 5th ed ,McGraw- HillmAmericasm New York, 2006.
17. Dombusch rudiger ,fewer monies bett Monies ,Discussion on Exchange Rates and the choice of monetary- policy Regimes .American Economic Review 91.
18. DOMINICK SALVATORE, International Economics, Printed in the United States of America,2ed,1983.
19. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis ,3ed ,Harcourt ,Brace, USA,1974.
20. Edwardshapiro,macroeconomic anaiysis,Harcourt brace joranovick inc,1982 .
21. EngenDiulio , Macroeconomic , New York ,MC Grew Hill ,INC ,1990.
22. Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004.
23. Gujarati , Basic Econometrics , 4th ed , the Mc Graw - Hill companies ,2004.
24. Herbert B. Mayo , Financial Institution – Investment & Management : An Introduction , 7th ed Harcourt college Publishing, U. S.A , 2001.
25. J. Bradford DeLong Martha L.olney , Macroeconomics ,2en ed ,International Edition 2009 McGraw-Hill Education.
26. James Gerber, International Economics , 4th ed, 2008 .
27. Jan Faust and Joho H. Rogers , Monetary Policy's role in exchange behavior 1998 .
28. Jcorbough , Rebert, INTERNATIONAL ECONOMICS ,8th ed, Central Washington, 2002.
29. Jeff ،madure,international ،corporate ،finance ,Copyright,8th ed ,2006.
30. Jeffrey A. Frankel, Rate Theory and Practice, University of Chicago Press, 1984.
31. Joshi, Rakesh Mohan, International Business, Oxford University Press, New Delhi and New. 2009.
32. Karl E.case and others ,economic ,newjersey,usa ,1999 ,p.464.

33. Kathie L. Krumm ,Exchang Auctions,CPD Discussion paper,1985.
34. Keith,Pilbeam,International Financial market ,3rd ed ,Pralgrave Macmillan ,2006 ,UK.
35. Lawrence Ausubel and Rafael RomeuBidder Participation and Information in Currency Auctions, International Monetary Fund, Western Hemisphere Department ,2005.
36. Michael parkin , Macro economics University of westem Ontario . U.S.A. 2003 .
37. Michal parkin ,macroeconomis ,6th,ed ,pearson, education ,Inc,new York,2003.
38. Mishkin, Frederic, S., and Stanley G., Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, 6th ed, Prentice McGraw Hill, 2009.
39. Mordechai E.kreinin , International Economics: A policy Approach, 10 ed, America, 2006 .
40. Paul A.Samulson,William D.Nordhaus ,Macroeconomics ,9th ed ,McGraw-Hill Irwin,2010,U.S.A.
41. paul Roth, mastering foreign exchange and money markets, market edition 1996.
42. Peijie wang,The economics of foreign exchange and global finance,Berlin,Germany,2005.
43. Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics, 16.
44. R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, 6th ed, Pearson, Boston,2008 .
45. ROBERT EYLER, MONEY AND BANKING AN INTERNATIONAL TEXT, in the USA nt Careda New Yurk,2010.
46. Robert M.Frank,Ben S.Bernake ,Mc Graw Hill ,USA.
47. Rogoff, K., and others, Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes, IMF Occasional Paper 229 (2004).
48. Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews, Ventus Publishing APS, 2010.
49. Samuelson, Economics ,7th ed ,Mc Grew Hill ,USA, 1967,.
50. Samuleson, Paul A., & William D., Nordhaus, ECONOMICS, 18th ed, McGraw Hill, 2005.

51. Snider , Delbert A, Introduction to International Economics, 4 th ed Richard D. Irwin, Inc, New York, 1967.
52. Soren Kjeldsen-Kragh, International Economics, by Copenhegan Business School Press First Indian Edition 2003.
53. Thomas A .Pugel. lender ,international economic , 13 ed McGraw hill USA ,2007 .
54. Thomas A .Pugel. lender ,international economic , McGraw hill USA ,2002.
55. Thomas A.pugel and peter lindert,international economic, international edition,2000.
56. Thomas R. Michl, MACROECONOMIC THEORY - A Short, by M.E. Sharpe, 2002.
57. W. Charles Sawyer and Richard L Sprinkle, INTERNATIONAL ECONOMICS.
58. W. Charles Sawyer and Richard L Sprinkle, INTERNATIONAL ECONOMICS,publishing as Pearson Prentice Hall, 3rd ed, 2009 .

B- Research and publications

1. Abdulla, Abdul Kareem (2012), "The Relation ship between Economic Growth and Unemployment in Iraq", Iraqi Journal for economics science, Al-Mustansirya Univ. No32, year 10
2. admin (11-9-2016) , " Public Expenditure , Significance , Objectives & Types " , micredits.wordpress , Retrieved 16-9-2021
3. Aghion, P., Bacchetta, P., Rancière, R., and Rogoff, K., (2009), Exchange Rate Volatility and Productivity Growth: The Role of Financial Development, Journal of Monetary Economics
4. Andreas Steiner : Reserve Accumulation and Financial Crises : From Individual Protection to Systemic Risk , University of Osnabrueck , Institute of Empirical Economic Research , Germany , March 2012 ,
5. Anger sandmo Adam smith and modern economics Discussion gargar . Institutt of samfunnskonomi Aprili 2014 .
6. Bank for International Settlements ,Foreign Exchange Turnover in April 2019,. Accessed Oct. 7, 2021.

7. Benjamin S.Cheng, Summer1999, Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2).
8. Birendra Bahadur Budha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12,2012, p3.
9. Engle ,R.F , Granger C.W.J. 1987," Co- integration and Error correction , Estimation , and Testing ", Econometrical is currently published by the econometric society , vol (55) ,No(2)=
10. Henrik Lundval, Working Paper , What is driving the global trend towards lower real interest rates,
11. Irvin, Tucker (2011) Macroeconomics for today, south western cengage learning, 7th Edition, USA,
12. Jeffery Amato And Others : Research On Exchange Rates And Monetary Policy : An Overview , Bank For International Settlements Monetary And Economic Department , Bis Working Papers No 178,2005 , PS .
13. Jump up O'Sumivan, Arthur, Shjsnsbeffnin, Steven M. (2003), Economics: Principles in Action. Upper -2003. Saddie River: Pearson Prentice Hall,.
14. Jun (International Monetary Fund : International Reserves And Foreign currency Liquidity , Guidelines For A Data Template , p17 .
15. Martin D.D.Evans ,Foreign exgchange economics ,World scientific publishing CO.pt. Singapore,2017,
16. Mary Edwards : State and Local Revenues Beyond the Property Tax , Lincoln Institute of Land Policy Working Paper.2006 , p9 .
17. McCarty, Cynthia S. (2002) “Currency Auctions: Minimizing Collusive Behavior” USA, Journal of East-West Business, Vol. 8(1), Jacksonville State University
18. Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , south –western ,cengage Learning , 2011.
19. Nageshwar Das (25-1-2021) , " Public Expenditure . Meaning , Definition , Classification , Types , and Principles , ilearnlot , Retrieved 16-9-2021

20. Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04
21. Pareshkumarj, Narendra: Factor Affecting Currency Exchange Rate Economical Formulas and prediction models, international Journal of Application or in novation in Engineering or Management(IGAIEM) , ,2014.
22. pesaran .m, shin.y, and smith.R., 2001, "Bounds testing Approaches to the Analysis of leval Relationships", Journal of Applied Econometrics ,vol (16),USA, ,.
23. R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014,.
24. R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014,.
25. Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011 .
26. Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011 .